الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٥٢

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٥١

فهرست

١ ـ تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة الأوراق الواردة.

٣ ـ المناقشة بمشروع القانون المستعجل المكرر المقدم من السادة سليمان العلي وبعض النواب والقاضي بإلغاء قانون أول حزيران سنة ١٩٥١.

٤ ـ تلاوة تقرير مقرر اللجنة المالية العام على مشروع موازنة عام ١٩٥٢.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الأول سنة ١٩٥١ برئاسة عطوفة السيد أحمد الأسعد وعضوية كل من أميني السر السيدين: بشير العثمان وقبلان عيسى الخوري وتغيب السادة: حبيب أبو شهلا، سليم الداود، سليم الخوري، صبري حماده، محمد الفضل، واعتذر السادة: إيليا أبو جوده، حميد فرنجيه، سعدي المنلا، صائب سلام، كمال جنبلاط، كميل عقل، محمد الغطيمي.

وجلس في مقاعد الحكومة صاحب الدولة السيد عبد اللّه اليافي رئيس الوزارة ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة وأصحاب المعالي السادة: فيليب بولس نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، رشيد كرامة وزير العدلية، فيليب تقلا وزير المالية والاقتصاد الوطني، بشير الأعور وزير الصحة والإسعاف العام، محمد صفي الدين وزير البريد والبرق والأنباء، رشيد بيضون وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

البرقيات

١ ـ برقية من أهل الدامور بالشكوى من حالة الطريق.

٢ ـ برقية من أهالي حام في البقاع بالشكوى من تعديات آل علي مفلح المصري من حور تعلا عليهم.

٣ ـ برقية من باعة الدخان في النبطية بالاحتجاج على زيادة الرسوم عليهم.

٤ ـ برقية من جامعة العمال والمستخدمين في بيروت باستنكار موقف الحكومة بخصوص العمال الأجانب وبطلب تشغيل العمال اللبنانيين العاطلين.

العرائض

١ ـ عريضة من السيد عبده ياغي وكيل النهضة العاقورية بطلب إصلاح طريق العاقورة.

٢ ـ عريضة من رابطة أصحاب معامل النسيج الآلي في لبنان بالشكوى من شركة كهرباء بيروت.

٣ ـ عريضة من أهالي الشويفات بالشكوى من شركة الكهرباء.

اقتراح مشروع قانون من حضرة النائب رشاد بك عازار بطلب إلغاء المادة ١٣ من قانون المختارين واستبدالها بأحكام جديدة.

سؤال من حضرة النائب رامز بك سركي بطلب التعويض على متضرري حرب سنة ١٩٤٠.

اقتراح مشروع قانون مستعجل مكرر من حضرة النائب يوسف بك كرم بطلب إلغاء مفعول مواد المرسوم ٢١٧٤ تاريخ ٢٢ حزيران سنة ٩٥٠ المتعلق بإلغاء القمار من أول تشرين الثاني إلى أول تموز من كل سنة.

الرئيس: لتتل العريضة المقدمة من رابطة أصحاب معامل النسيج بناء على طلب السيد عبد اللّه الحاج.

فتلا الكاتب عريضة واردة من رابطة أصحاب معامل النسيج الآلي في لبنان يحتجون لها على شركة كهرباء بيروت.

الرئيس: لتتل العريضة الواردة من أهالي الشويفات بناءً على طلب السيد ديكران توسباط.

فتلا الكاتب عريضة واردة من أهالي الشويفات يحتجون على شركة كهرباء بيروت أيضاً.

الرئيس: ليتل الاقتراح بمشروع القانون المقدم من السيد رشاد عازار المتعلق بإلغاء المادة ١٣ من قانون المختارين بناء على طلبه.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم.

أتشرف بعرض مشروع القانون الموجود ربطاً والرامي إلى إلغاء المادة ١٣ من قانون المختارين واستبدلها بأحكام جديدة تنطبق على ما تستوجبه المصلحة العامة، راجياً من المجلس الكريم إقراره بالسرعة الممكنة، مع التفضل بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٤/ ١٢/ ٥١

نائب لبنان الجنوبي

رشاد عازار

الأسباب الموجبة

نصت المادة ١٠ من قانون المختارين ومجالس الاختيارية الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ على أن الشروط المطلوبة من الناخب والمنتخب البلدي تفرض على الناخب والمنتخب الاختياري.

ومن جملة الشروط الواجب توفرها لدى المنتخب البلدي أن يحسن القراءة والكتابة على ما هو وارد في قانون ١٧ حزيران سنة ١٩٤٨ الذي ألغى المادة ٢٥ من قانون البلدية.

ربما إنه تبين أنه جرى انتخاب مختارين وأعضاء مجالس الاختيارية في بعض القُرى أُميين يجهلون القراءة والكتابة.

ربما إن الشارع أعطى في المادة ١٧ من قانون المختارين مهلة عشرة أيام للطعن بانتخابهم.

وبما إنه بعد إنقضاء هذه المدة يصبح الانتخاب نهائياً وتضطر الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه تبوء أشخاص وظائف انتخابية دون أن تكون متوفرة لديهم الشروط القانونية.

ربما إنه يتعذر التحقيق قبل إجراء الانتخاب فيما إذا كان المرشحون لوظائف الاختيارية يحسنون القراءة أم لا سيما وإن القانون لم يفرض الترشيح الخطي لمثل هذه الوظائف بل ترك الحرية للناخب في انتخاب من يشاء وعند دخوله قلم الاقتراع، كما أنه لا يصل بعلم السلطة أن الشخص المنتخب يجهل القراءة إلاّ بعد انقضاء ما يزيد على العشرة أيام.

وبما إنه لا يليق أن يتولى وظائف انتخابية أشخاص يجهلون القراءة والكتابة في بلد كلبنان بلغ فيه عدد من يحسنون القراءة نسبة قوية تضاهي بلدان العالم الراقية.

وبما إنه من جهة أخرى يفرض القانون على من يتولون هذه الوظائف، مسك سجلات وإعطاء إفادات خطية وتنظيم وثائق رسمية في مواضيع معينة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فإننا نتقدم من مجلسكم الموقر بمشروع قانون يخول الحكومة إقالة كل مختار أو عضو اختياري يثبت أنه يجهل القراءة والكتابة.

مشروع قانون

مادة وحيدة ـ إلغيت المادة ١٣ من قانون المختارين الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ واستبدلت بها الأحكام التالية:

«يطعن بالأعمال الانتخابية لدى المحكمة الناظرة بالقضايا الإدارية. لكل ناخب ولكل مرشح وللمحافظ أو القائمقام أن يقيم الدعوى في مهلة عشرة أيام تبتدئ من اليوم الذي يلي إعلان النتيجة النهائية».

«وإذا انقضت المدة دون أن يطعن بالانتخاب يُقال حكماً بقرار من وزير الداخلية كل مختار أو عضو اختياري يثبت جهله القراءة والكتابة».

الرئيس: ليتل السؤال المقدم من السيد رامز سركيس والمتعلق بمتضرري حرب سنة ١٩٤٠ بناءً على طلبه.

فتلا الكاتب السؤال التالي:

عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم،

أرجو إبلاغ سؤالي هذا إلى الحكومة وفقاً للأصول المرعية للإجابة عليه في المدة القانونية، حسب الأصول.

معلوم أنه منذ أحد عشر سنة، في صيف سنة ١٩٤٠، ألقيت القنابل على مدينة بيروت وأصيب الكثير من ممتلكاتها بأضرار جسيمة ونزل بأصحابها خسائر كبيرة تقدر بمئات الألوف من الليرات، وقد رأت الحكومة إذ ذاك أن تعهد إلى لجنة فنية بتقدير الأضرار الناتجة، فتولت اللجنة مهمتها ورفعت تقريرها الوافي غير أن الحكومة اكتفت بدفع الجزء اليسير من المال مما لا يتجاوز العشرة أو الخمسة عشر بالمئة، فكان ذلك اعترافاً صريحاً منها بحقوق المواطنين المتضررين، واكتفت بما قامت به ضاربة عرض الحائط بالمطالب المتكررة وما نشرته الصحف، ونعلم أن الكثير من المتضررين تحملوا فوق مستطاعهم لترميم وإعادة العقارات إلى ما كانت عليه وبإعادة مفروشات منازلهم التي أحرقت أو سلبت أو فقدت.

ولما كان من حق المواطن المتضرر أن يعود إلى الحكومة بطلب ما خسره، ولما كانت الحكومة قد منحت غير اللبنانيين تعويضات تقدر بالملايين من الليرات وهم الذين أصيبوا بالكوارث خارج لبنان، كإخواننا الفلسطينيين مثلاً.

ولما كانت الحكومة قد فتحت صناديقها للتعويض على من أصيبوا بأذية أو كارثة شاملة فإننا نسأل الحكومة ما فعلته جدياً حتى الآن للتعويض على المتضررين.

to obtain the original document, please contact Mr. Aunar Daher

وأننا نسألها باسم إخواننا هؤلاء ونزولاً على الحق والعدل والانصاف أن تتقدم إلى هذا المجلس بمشروع قانون يعوض فيه على كل متضرر بحسب الخسارة التي وقعت عليه وبأسرع ما يستطاع من الوقت ولا نخال الحكومة تتهرب عن تحقيق ذلك للاعتبارات التي بسطناها وإننا نرى أن من أقدس واجباتها أن تتولى الأمر، وهي لا تجهل الخسائر الجسيمة التي أصيب بها بعض اللبنانيين فحقهم بالتعويض لا يختلف عليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٤/ ١٢/ ٥١

نائب بيروت

رامز سركيس

الرئيس: تحال جميع الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة.

الرئيس: والآن نزولاً على رغبة الحكومة واعتقد أن المجلس يوافقني، نشرع الآن بالاستماع إلى تقرير المقرر العام للجنة المالية على مشروع الموازنة.

الكلمة للسيد جوزف شادر مقرر اللجنة المالية.

جوزف شادر:

تقرير لجنة المالية العام على مشروع موازنة سنة ١٩٥٢

تمهيد:

١ ـ أهمية الموازنة، طابعها المالي والاقتصادي والاجتماعي، الموازنة غير العادية.

٢ ـ مهمة لجنة المالية.

درس مشروع موازنة ١٩٥٢:

أولاً ـ كلمة في المشروع من النواحي الضرائبية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً ـ حسنات المشروع.

ثالثاً ـ سيئات المشروع.

أ ـ من الناحية الشكلية.

ب ـ من جهة النفقات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

١ ـ الموظفون الدائمون، الموظفون المؤقتون، معاش التقاعد.

٢ ـ النفقات المختلفة.

٣ ـ الألبسة والتجهيزات والأشغال العامة والأبنية والاستملاكات.

٤ ـ قلة الاهتمام بالنفقات المنتجة وبالناحية الاقتصادية.

٥ ـ استهلاك سندات الخزينة وفائدتها.

٦ ـ تعويضات أضرار الحرب والمساعدات الاجتماعية.

ج ـ من جهة الواردات:

١ ـ أهمية الأعباء الضرائبية.

٢ ـ سياسة اللجنة المالية تجاه هذه الأعباء.

٣ ـ تعديل الضرائب غير المباشرة.

ـ الرسوم الجمركية.

ـ أسعار التبغ ورسم المحروقات.

ـ رسوم التمغة والرسوم القضائية ورسوم المسكرات ورسم الترابة.

٤ ـ زيادة مدخول الضرائب المباشرة.

٥ ـ أملاك الدولة وبدلات الإيجار التي تدفعها.

النتيجة:

واجبات الحكومة لتنفيذ موازنة ١٩٥٢ ولتهيئة مشروع موازنة ١٩٥٣ العادية ومشروع الموازنة غير العادية.

تقرير لجنة المالية العام على مشروع موازنة سنة ١٩٥٢.

تمهيد:

١ ـ أهمية الموازنة ـ طابعها المالي والاقتصادي والاجتماعي ـ الموازنة غير العادية.

للموازنة أهمية كبرى في حياة الدولة والأمة، وهي تلعب دوراً رئيسياً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بتوجيهها نفقات دولة نحو جهات معينة وإعفائها بعض المرافق أو الأموال وباستيفائها ضرائب مرتفعة عن البعض الآخر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وفي بعض البلدان المتقدمة يرمي الاتجاه إلى تحديد الموازنة بالنسبة إلى سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية لا فقط بالنسبة إلى التوازن الحسابي بين النفقات والواردات. وكلما تحررت السلطة من صفتها السياسية المحضة واتصفت بطابع اقتصادي، كلما اتجهت الموازنة نحو ما يسمونه الموازنة الوطنية، التي ما برحت تنتشر تحت تأثير مبادئ الاقتصاد الموجه في الدكتاتوريات ونظريات المدارس الإنكليزية والأميركية التي تعتنق مبدأ التشغيل الكامل (le plein imploi) الرامي إلى جعل الموازنة شاملة لكل الإمكانيات الاقتصادية العامة والخاصة.

أما لبنان، فلا يزال في طور الموازنات التي تهتم بالدرجة الأولى لتأمين توازن النفقات والواردات ولا يظهر الطابع الاقتصادي عندنا إلاّ في الموازنات غير العادية التي انتشرت منذ قانون ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ والتي وضعت مع الأسف دون الاستناد إلى أي منهج اقتصادي شامل أو جدي.

٢ ـ مهمة لجنة المالية:

أما لجنة المالية فمسؤوليتها هامة في درس مشاريع الموازنات لأن عليها أن تحارب سوء الاستعمال وتقف بوجه سياسة الإرضاء والاسترضاء التي هي موطن الضعف في النظام الجمهوري، فأمام الحكومة التي مهمتها أن تطلب الاعتمادات، تقف اللجنة المالية مدافعة عن حقوق المكلفين، وعن مبدأ الانفاق بحكمة واقتصاد.

وقد تفهمت لجنتنا هذا الدور وقامت به رغم ما قد ينجم عن ذلك من تسويد وجه لدى البعض وقد عملت وستعمل باتجاه سياسة التوفير ولكن بروح وضعية بحيث أننا قبل رفض أو إقراري اعتماد وضعنا أنفسنا مكان الحاكمين، بما هم عليه من تجرد ولكن بأكثر مما هم عليه من جرأة، وبذلك أدرنا أن نتحاشى الانتقاد الذي كثيراً ما يوجه إلى اللجان المالية في أكثر البلدان وهي أنها تقرر ـ وهي في اللجان ـ ما لا تستطيع تحقيقه وهي في الحكم.

وقد أدى قسم من درس اللجنة إلى إدخال التعديلات اللازمة على بعض بنود الموازنة ولم يؤد القسم الآخر إلاّ إلى تمنيات وتوصيات ـ سنأتي على ذكر الأهم منها في هذا التقرير ـ يجدر بالحكومة أن تأخذ بها في الأيام الطالعة ولدى تنظيم مشاريع الموازنة المقبلة.

درس مشروع موازنة سنة ١٩٥٢

بعد هذا التمهيد لننتقل إلى درس مشروع موازنة عام ١٩٥٢.

لهذا المشروع حسنات ومساوئ وقبل تعدادها سنقول كلمة موجزة في المشروع من النواحي الضرائبية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً ـ كلمة في المشروع من النواحي الضرائبية والاقتصادية والاجتماعية:

إن موازنتنا هي موازنة ضرائبية لا يظهر فيها الطابع الاقتصادي والاجتماعي إلاّ قليلاً وهذا ما سنبينه لدى مقابلتنا بين النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة، الواردة في المشروع.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

أما المقارنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فستظهر لنا أن موازنتنا هي ضد العدالة الاجتماعية، وبالتالي ضد الديموقراطية الصحيحة. ولم يطرأ تحسين على هذه الحالة المؤسفة إلاّ بعد أن أقرّ المجلس القوانين المالية الثلاثة الأخيرة، المتعلقة بالشرفية وبضريبة الأراضي وبرسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات وسيزداد هذا التحسين بعد إقرار الضريبة التصاعدية على الأملاك المبنية.

ثانياً ـ حسنات المشروع.

أ ـ لقد تقدمت الحكومة بمشروع الموازنة العادية ضمن المهل المنصوص عليها في المادة ٨٣ من الدستور. وهذا الأمر قلما حصل منذ سنة ١٩٤٣.

ب ـ إن ترتيب الموازنة المادي هو أفضل منه في الموازنات السابقة. إذ أن جميع مصارفات الدولة قسمت فقط إلى عشرة بنود، مرقومة من واحد إلى عشرة، وأرقام هذه البنود وفقراتها هي نفسها في كل فصل من فصول الموازنة بنوع أنه يكفي، لكي نعرف مجموع الاعتمادات المفتوحة لكل بند في جميع دوائر الدولة، أن نجمع كل الاعتمادات الواردة تحت البند المذكور في مختلف أبواب وفصول الموازنة.

وقد جمعت المواد المختلفة من الموضوع الواحد في بند واحد، لكن تحت رقمين أو عدة أرقام مختلفة. مثال ذلك البند الثاني المتعلق بموظفي الدولة الذي قسّم إلى قسمين ٢/١ و٢/٢، الأول يتعلق بالرواتب والتعويضات والثاني بالمنح والإعانات.

ومن جهة أخرى فقد جمعت في فصل واحد كافة نفقات كل مصلحة من مصالح كل وزارة بنوع أن نفقات كل مصلحة من حيث الموظفين والنفقات الإدارية والتجهيزات إلخ... تبدو لنا بمجموع الاعتمادات المبينة في نهاية الفصل.

ولا شك أن هذا الترتيب هو جيد، لكن بعد الدرس الدقيق وجدنا فيه بعض المساوئ نعتقد أننا اصلحناها في الجدول الملحق بهذا التقرير.

ج ـ لقد احترمت الحكومة لأول مرة منذ سنة ١٩٤٣ قاعدة توحيد الموازنة بمعنى أن الموازنة العادية والموازنات الإضافية تحتوي مبدئياً على جميع واردات ونفقات الدولة مما يجعل رقابة المجلس عليها كاملة، أما الموازنات الإضافية فهي موازنات التموين والمفوضية العامة للسياحة والاصطياف، واليانصيب الوطني، وإدارة الهاتف والجمارك. ولا شيء يمنع في السنة القادمة أن تدخل هذه الموازنات أو القسم الأكبر منها في الموازنة العادية وليس هنالك من شذوذ على قاعدة وحدة الموازنة إلاّ الصندوق المستقل للمشاريع الإنشائية.

أوجد هذا الصندوق بموجب قانون ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ وتغذى باعتماد أول قدره ١١٨١٥٠٠٠ ليرة لبنانية ثم سنة ١٩٤٦ باعتماد قدره ١٨١٤٨٠٠٠ ل.ل. ثم في سنة ١٩٤٧ باعتماد قدرة ٢٥ مليوناً أخذت كلها من مال الاحتياط. ومن هذا المال أيضاً أخذت جميع الاعتمادات الإضافية التي زادت لدرجة أن

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

الحكومة الحاضرة استلمت الحكم بعد أن نفد مال الاحتياط تقريباً في حين أنه بلغ مجموع هذا المال ١٥٤ مليون ليرة لم يصرف منها إلاَّ ٩٠ مليوناً للمشاريع الإنشائية كالري والمطار والبولفارات وبعض الطرقات الرئيسية.

د ـ لقد اقترحت الحكومة إلغاء ضريبة الأغنام وإلغاء احتكار الملح الذي يصبح استخراجه والاتجار به حراً.

هـ ـ لاحظت لجنة المالية أن الحكومة قد خفضت نوعاً ما بعض النفقات غير المنتجة نسبة إلى سنة ١٩٥١.

و ـ لقد حرصت الحكومة على فتح اعتمادات كافية مبدئياً كي تخفض الاعتمادات الإضافية، التي أسيء استعمالها حتى اليوم، إلى حدها الأدنى. وقد سهرت لجنتنا وستسهر على تطبيق هذه القاعدة بصورة أحسن. وعلى كل فليس من يجهل أن المبدأ الذي رسمته لنفسها هو أن لا تسمح بأن تجد نفسها أمام نفقات تكون الحكومة قد قامت بها أو تعاقدت من أجلها مسبقاً.

ز ـ لقد لاحظت لجنتنا بسرور أن اعتمادات كافية خصصت لأجل دفع منح وإعانات للموظفين وإن اعتماداً بخمسة آلاف ليرة خصص لصندوق المساعدين القضائيين وإن اعتماداً آخر بخمسة آلاف ليرة خصص لتعاونية موظفي وزارة المالية. ونعلم من ناحية ثانية أن موظفي الجمارك لهم تعاونيتهم التي يتغذى صندوقها من مال الموظفين ومن قسم من الغرامات. وإننا نتمنى أن تعم هذه التعاونيات جميع فروع الإدارة اللبنانية لأن بإمكانها نظراً لعدم وجود الضمان الاجتماعي في البلاد أن تسدى بمعاضدة بيت المال، خدمات جلى للموظفين، خاصة الفقراء والمعوزين منهم الذين هم الآن فريسة سهلة للمرابين.

ثالثاً ـ مساوئ مشروع الموازنة.

وبعد الحسنات تأتي المساوئ. وسأعددها متوقفاً عند الأكثر أهمية منها.

١ ـ من الناحية الشكلية

لقد اتبع المشروع الحاضر، بحكم المادة والتقليد الفاسد، قاعدة الموازنات السابقة من حيث بيان الواردات قبل النفقات، في حين أن النفقات يجب أن تدرس وتحدد قبل الواردات، لأنه بمقتضى المبادئ العامة من التشريع المالي لا تبرر جباية الواردات إلاَّ بقدر ما تكون الدولة بحاجة إلى الانفاق.

لذا نحن نقترح تعديل المواد الأربع الأولى من قانون المالية لجعلها مطابقة للواقع وللقاعدة المعمول بها في التشريع المالي.

ب ـ من جهة النفقات

إن المبدأ الذي سارت لجنتنا عليه هو حذف النفقات التي لا فائدة منها وتخفيض النفقات الزائدة أو غير المنتجة. وهنا لا بد لنا من إرسال عاطفة التقدير إلى معالي وزير المالية وسعادة مديرها العام اللذين ساهما معنا بهذا العمل المفيد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكي نعطي فكرة واضحة عن النفقات يجب أن نتكلم باختصار عن الموظفين، وعن النفقات الإدارية، وعن مشترى اللوازم، وعن التزامات الأشغال العامة، وعن الاستملاكات وعن إنشاء الأبنية لحساب الدولة.

١ ـ فيما يتعلق بالموظفين:

ليس من يجهل أنهم أحد القروح التي تشكو منها الموازنة لأن هناك بضعة آلاف من الموظفين الذين لا فائدة منهم و يتوجهون إلى مقر عملهم. هذا ما أثبتته لجنة الملاكات الخاصة وهذا ما يفسر أن بعض رؤساء المصالح يطالبون ـ بحق ـ بزيادة عدد موظفيهم، لأن المصلحة التي تعدد عشرين موظفاً والتي تحتاج في الحقيقة إلى إثني عشر موظفاً لتأمين العمل فيها لا تلاقي سوى ثمانية أو تسعة موظفين أمناء يشتغلون بجد واتقان. فمن الطبيعي أن يثقل كاهل هؤلاء وأن لا يتم العمل في مصلحتهم على الوجه المفروض. والمسؤولية، في هذه الناحية تقع على عاتق كل الحكومات السابقة التي لم تقفل باب التوظيف ولم تقدم على تنظيم ملاكات الدولة وعلى إحالة من يلزم إلى التقاعد أو صرفه من الخدمة أو إنزال العقوبات التأديبية اللازمة بحقه.

وإنه من المفيد بهذا الصدد أن نذكر بأن مشروع نظام الموظفين ومشروع ملاكات الدولة الذين استغرق درسهما مدة أربع سنوات، هما مودعان في المجلس منذ أول سنة ١٩٤٩.

وقد تفهمت لجنتنا أهمية هذه المشاريع ولذلك ألفت لجنة فرعية لدراستها. وهي دائبة على العمل منذ أكثر من شهرين وتجتمع مرتين في الأسبوع. ولنا الأمل بأن تقبل توصياتها وأن القانون الذي سيوضع بهذا الشأن ينفذ من قبل الحكومة بالسرعة والجرأة الواجبتين. أما الحكومة الحاضرة فلم تعين إلاَّ الموظفين الضروريين مبدئياً لكن من حيث الصرف من الخدمة لم تقم بكل واجبها، إلاَّ أنها تقدمت من المجلس بالمادة ٤٤ مشروع الموازنة التي تنص على ما يلي:

«يحق للحكومة خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون، أن تصرف من الخدمة الموظفين الفائضين عن حاجة الدوائر أو يثبت عدم أهليتهم».

ومما لا شك فيه أن المجلس سيقر هذا النص طالباً إلى الحكومة أن تطبقه كما يجب.

وعندما نتكلم عن الموظفين يجب أن نفتكر بالموظفين المقال عنهم مؤقتين وعددهم يربو على وقد مضى عليهم في خدمة الدولة خمس وعشرون سنة وهم غير خاضعين لقانون التقدير.

فهنا مجال القول أن المؤقت يدوم... والحكومات المتعاقبة لم تحل هذه المعضلة بسبب تعلقها بمسألة معاش التقاعد.

إن هذا المسألة التي كلفت الدولة سنة ١٩٥١ أكثر من ثلاث ملايين ليرة والتي خصصت لها ثلاثة ملايين ونصف من الليرات لسنة ١٩٥٢ أي بزيادة مليونين ونصف عن المحسومات القانونية البالغة تسعمائة وخمسة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وعشرين ألف ليرة، إن هذه المسألة يجب أن تحل بطريقة من الطرق. نحن نعلم أن وزارة المالية دائبة على درس هذا الموضوع، فنطلب إليها أن تتخذ قرارها بأسرع ما يمكن.

وانتظار التدابير الأساسية الناجمة بهذا الصدد تلح لجنتنا على الحكومة في أن تتعهد علناً بإقفال باب التوظيف بموجب مراسيم أو قرارات أو عقود إقفالاً نهائياً محكماً وعند الحاجة على الحكومة إلاّ أن تستعين بالاحتياطي الذي لا ينضب. والموظف الذي يرفض أو يتدلع يكون جزاؤه الصرف، أياً كان هو وأياً كان هو حماته وثقوا بأن ثلاثة إجراءات من هذا النوع، ثلاثة فقط، هي كافية لهدى الآخرين إلى الصواب.

كفى ضعفاً، كفى مراعاة خواطر؟

٢ ـ النفقات المختلفة

بعد الموظفين تأتي النفقات المختلفة، وبها أعني اللوازم الإدارية والإيجارات والنفقات العامة ونفقات الاستثمار وصيانة التجهيزات والإنشاءات والسيارات ونفقات التشريفات والمؤتمرات والدعاية والأعياد والنفقات السرية.

لقد أجرت لجنتنا تخفيضات جمة على قسم كبير من هذه النفقات ولكن أساس القضية ليس هنا. أساس القضية هو في إتقاء التلاعب على حساب الدولة. فالحفلة التي تعطيها الحكومة، والتي تكلف ثلاثة آلاف ليرة، يدفع عنها بيت المال سبعة آلاف والسيارة التي يتم إصلاحها بخمس وسبعين ليرة يرصد لها لا أقل من ثلاثمئة.

٣ ـ الألبسة والتجهيزات والأشغال العامة والأبنية والاستملاكات:

إن سوء الاستعمال وسوء الإدارة هي هامة جداً وتقع على ملايين من الليرات في كل سنة في مشترى التجهيزات واللوازم والألبسة وغيرها، في الأشغال العامة في الأبنية المنشأة لحساب الدولة، في الاستملاكات، إلى غير ذلك، هذه المخالفات ترتكب منذ زمن بعيد والحكومة الحاضرة لم تهتم جدياً باكتشافها لمراقبة المسؤولين واتخاذ التدابير المناسبة.

وبين التدابير الناجمة التي نقترح على الحكومة اتخاذها، تكليف مفتشيها المقتدرين بإجراء التحقيق بخصوص بعض مشتروات الألبسة والأشغال الأخيرة، كما فعلت لجنة المالية بصدد الأشغال التي حصلت في قاعة المجلس إذ اكتشفت فرقاً في نفقات بعض الأشغال. ولا يمكن لجنتنا أن تنسى بأن تكاليف تبليط أحد المستشفيات كانت مقدرة بمبلغ ثمانين ألف ليرة وإن هذا المبلغ خفض إلى ثلاثين ألفاً ونحن جد مقتنعين بأنه إذا أعطيت النتيجة الواجبة لتحقيقات المفتشين يحصل لخزانة الدولة وفر يقدر بالملايين من الليرات.

هلا كان لدى حكومتنا الحاضرة، المحتاجة لكثير من المال لتحقيق مشاريعها العمرانية، الجرأة الكافية للقيام بكامل واجبها في هذا الموضوع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٤ ـ قلة الاهتمام بالنفقات المنتجة:

الخطأ الرابع في موازنة النفقات، هو قلة الاهتمام بالنفقات المنتجة، وفقدان المنهج المدروس لتحقيق هذه النفقات. وبهذا الصدد لا أجد أفضل من أن أردد بعض المقاطع الواردة في تقرير أحد سلفائي، معالي الأستاذ فيليب تقلا، على موازنة سنة١٩٤٦ فعلى مجموع من النفقات بلغ ٥٨ مليون ليرة وجد معاليه ٤٣ مليوناً مخصصة للنفقات غير المنتجة و١٥ مليوناً للأشغال المنتجة أي بنسبة ٧٤ بالمئة و٢٦ بالمئة، هذا مع الملاحظة بأن الأستاذ تقلا لم يدخل في حساباته الموازنات الإضافية التي لا تحتوي في القسم الأكبر منها على نفقات غير منتجة فإذا أجمعنا كل هذه الموازنات العادية والإضافية بعد حسم ما هو مخصص للمشتروات في التموين وللجوائز والمنح في مصلحة اليانصيب الوطني نجد لسنة ١٩٥٢ نسبة تعادل ٣٢٪ تقريباً للنفقات المنتجة.

إن هذه النتيجة هي دون نتيجة سنة ١٩٥١ وهي غير مرضية، سواء لجهة القيمة أو لجهة مشاريع الأشغال المقترحة وإننا نقول ونردد القول أن على حكومتنا أن تدرس المشاريع ذات المنفعة العامة بصورة جدية أكثر وأن تخصص لها الاعتمادات اللازمة بصورة أوفى.

إن كلامي هنا مقتصر على الموازنة المادية، أما موازنة المشاريع الإنشائية فهي تتطلب درساً فنية، تحصل ضمن خطوط منهج عام يحقق على مراحل، وتتناول:

- المشاريع الواجب تنفيذها وتقسيمها على مراحل.
- الهيأة الإدارية والفنية الواجب إنشاؤها.
- إيجاد المال اللازم لهذه الأعمال وكيفية استهلاكه.
- استثمار المشاريع المحققة.

وفي هذا الصدد أشير إلى أن لدى لجنتنا ثلاث طلبات بفتح اعتمادات إضافية لبعض المشاريع الإنشائية.

طلب بـ ٢٣ مليون ليرة مقدم في ٣١/ ٥/ ٥٠.

طلب بـ ١٣ مليوناً و٢٥٠ ألف ليرة مقدم في ٢/ ٩/ ١٩٥٠.

طلب بـ ١٩ مليوناً و٢٥ ألف ليرة مقدم في ٢/ ٣/ ١٩٥١.

وقد اتفقت لجنتنا المالية والأشغال العامة على تعيين لجنة فرعية لدرس هذه الطلبات بحضور الوزيرين صاحبي الشأن. ولم يتسن بعد لهذه اللجنة الفرعية أن تنصرف إلى عملها بصورة جدية. وبانتظار ذلك يمكن لوزارة الأشغال العامة أن تبتدئ بتهيئة العناصر التقديرية اللازمة التي ستطلبها منها بلا شك اللجنة المذكورة. أما إيجاد الأموال اللازمة لهذه الأعمال فنتكل زيادة الواردات السنوية. وعلى استيفاء ضريبة الشرفية المقررة في تشرين الأول الماضي، كما نتكل على تسديد دين إدارة التموين إلى الخزينة (وهو يبلغ ستة ملايين ليرة تقريباً) وعلى التوفير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الناتج من المساعدة الفنية الحاصلة من تطبيق النقطة الرابعة. أما وسائل والتمويل الأخرى كالاستقرار مثلاً فيجب أن لا نركن إليها إلاَّ بكثير من الحكمة والحذر.

٥) استهلاك سندات الخزينة ودفع فائداتها

ولنلاحظ أخيراً أن مشروع الموازنة الحالي يحتوي على نوع جديد من النفقات هو الآتي:

استهلاك سندات الخزينة:	١,٧٦٢,٠٠٠
تسديد فائدة عنها لغاية ١٩٥١/١٢/٣١:	٣٢٠,٠٠٠
تسديد فائدة عنها لغاية ١٩٥٢/٦/٣:	٣٠٩,١٦٥
المجموع:	٢,٣٩١,٢٥٥

فقدان مليونان وثلاثمائة وواحد وتسعون ألفاً ومائتان وخمس وخمسون ليرة لبنانية لا غير.

هذه النفقات ناتجة عن قرض بقيمة ٥٨ مليون و٧٣٢ ألف ليرة تعهدت الحكومة بتسديده على ثلاثين قسطاً سنوياً، مع الفوائد المستحقة بمعدل واحد بالمئة للسندات المؤجلة لسنة واحدة وبمعدل واحد ونصف بالمئة للسندات المؤجلة لسنة ونصف.

لأول مرة في تاريخ لبنان المستقل نرى الدولة اللبنانية تعقد قرضاً. وهو قرض يكلفنا أكثر من مليوني ليرة في السنة وقد حصل القرض لتغطية الخسائر التي أصابت بعض عناصر تغطية العملة من جراء تطبيق الاتفاق النقدي المعقود بين فرنسا ولبنان في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٤.

٦ ـ تعويضات أضرار الحرب والمساعدات الاجتماعية

قبل الانتهاء من باب النفقات لا بد من الإشارة إلى أن هناك سهواً ونقصاً حصلا في هذا الباب.

أما السهو فواقع على تعويضات أضرار الحرب التي لا يجوز أن يتأخر دفعها بعد ولو جزئياً على الأقل.

أما النقص الذي يجد اليوم ما يبرره في الحالة المالية الحاضرة ولن يجد ما يبرره بعد أن يباشر تطبيق القوانين المالية الجديدة، فهو في الضمان الاجتماعي أو على الأقل في مساعدة اجتماعية ملحة لا تكلف الدولة كثيراً ولا شك بأن وزير الشؤون الاجتماعية النشيط سينصب قريباً على درس هذه القضية الكبرى التي يجب حلها أيضاً على مراحل وبكثير من الفطنة.

ج ـ من جهة الواردات

ونصل الآن إلى باب الواردات في مشروع الموازنة، أي إلى ما يستوجب على اللبنانيين دفعه سنة ١٩٥٢.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١ ـ أهمية الأعباء الضرائبية

لنقل حالاً إن الأعباء الضرائبية هي ثقيلة جداً على كاهل الموطنين لأنها تفوق أعباء السنين الماضية في حين أن الحالة الاقتصادية هي أسوأ مما مضى والأزمة أشد من السابق.

فإليكم أرقام الموازنات العادية الأخيرة دون الكسور.

موازنة سنة ١٩٤٧ بـ ٦٥ مليوناً

موازنة سنة ١٩٤٨ بـ ٦٧ مليوناً

موازنة سنة ١٩٤٩ بـ ٧٥ مليوناً

موازنة سنة ١٩٥٠ بـ ٨٥ مليوناً

موازنة سنة ١٩٥١ بـ ٨٩,٥٠ مليوناً

موازنة سنة ١٩٥٢ بـ ٩١,٥٠ مليوناً

يُضاف إليها ٣ ملايين من أصل الأربعة ملايين المصدق عليها في شهر آب الماضي كاعتمادات إضافية على حساب موازنة سنة ١٩٥٢ لمصلحة وزارة الدفاع.

هذه الأرقام وإن كانت ناقصة لأنها لا تتضمن الاعتمادات الإضافية، ولا الموازنات الإضافية تعطي مع ذلك فكرة عن نسبة الارتفاع في الأعباء الضرائبية سنة فسنة.

فإذا مثلنا سنة ١٩٤٧ بالرقم ١٠٠ نحصل على النتيجة التالية:

سنة ١٩٤٧ بـ ١٠٠

سنة ١٩٤٨ بـ ١١٤

سنة ١٩٤٩ بـ ١٢٧

سنة ١٩٥٠ بـ ١٤٤

سنة ١٩٥١ بـ ١٥٢

سنة ١٩٥٢ بما فيه الـ ٣ ملايين المشار إليها أعلاه ١٦٠.

ولنعط فيما يلي أرقام الموازنات الإضافية بموجب المشاريع المحالة إلى المجلس والتي لم تدرس بعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإدارة	النفقات	الواردات	ملاحظات
التموين	١٦,٥٢٠,٠٠٠	١٦,٥٢٠,٠٠٠	
الهاتف	٧,٧٥٠,٠٠٠	٧,٧٥٠,٠٠٠	
اليانصيب الوطني	٣,٠١٠,٠٠٠	٣,٠١٠,٠٠٠	
السياحة والاصطياف	٢,٩٢٥,٠٠٠	٠,٤٧٥,٠٠٠	إذا الغي القمار يصبح هذا المبلغ ٢٥٠٠٠ ل.ل. فقط
الجمارك	٥,٢٦٥,٠٠٠	-	إن واردات الجمارك مقيدة في الموازنة العادية
المجموع:	٣٥,٤٧٠,٠٠٠	٢٧,٧٥٥,٠٠٠	

من المعلوم إن القسم الأكبر من نفقات التموين مخصص للمشتروات وإن قسماً من نفقات اليانصيب الوطني مخصص أيضاً للجوائز والمنح الاجتماعية غير أن الباقي من نفقات الموازنات الإضافية مضافا إلى أرقام الموازنة العادية يبلغ ١١٣ مليون ليرة وهذا هو العبء الضرائبي لسنة ١٩٥٢ (فضلاً عن الضرائب البلدية التي لا يستهان بها).

أي ما يعادل ٤٣٥ ل.ل. لكل رب عائلة إذا اعتبرنا أن خمس السكان يدفعون الضرائب.

وما يعادل ٨٧ ل.ل. لكل نسمة وهذا يفوق كثيراً ما يتحمله الشعب في بلاد أغنى كثيراً من لبنان، كمصر وسوريا والعراق.

٢ ـ سياسة اللجنة تجاه هذه الأعباء:

ما هي سياسة اللجنة المالية تجاه هذه الأعباء.

هناك نظريتان:

الأولى تقول بتخفيض الضرائب خصوصاً غير المباشرة نظراً للأزمة الاقتصادية الضاربة أطنابها، وللفوائد التي سيجنيها بيت المال من تطبيق القوانين الثلاثة الأخيرة، ومن إقرار الضريبة التصاعدية على الأملاك المبنية.

والنظرية الثانية تقول بالضغط على النفس مدة سنتين أو ثلاثة ودفع الحد الأقصى من الضرائب للحصول على زيادة محسوسة في الواردات والتمكن من القيام بمشاريع إنشائية ولا شكّ أن لجنة المالية ستكون بجانب النظرية الثانية يوم يصبح لدى الشعب الثقة المطلقة أو شبه المطلقة بالطريقة التي ستسوس فيها الحكومة ادارة أمواله. وبانتظار ذلك فهي ستكون، على ما اعتقد، بجانب النظرية الأولى أي تخفيض الضرائب غير المباشرة، ولكن باعتدال.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وهنا لا بدّ من الرد، ولو باختصار، على القائلين مع بعض علماء التشريع المالي الأميركيين، بأنه من الأفضل زيادة الضرائب غير المباشرة والتخفيف من الضرائب المباشرة. نعم، إن الضرائب غير المباشرة سهلة التحصيل وإن المكلف يدفعها دون أن يشعر بها، إلخ. . . إلاَّ أن هذه الضرائب لا تكون مقبولة إلاَّ إذا كانت عادلة ولتكون عادلة يلزم تخصيصها على المواد التي تستهلكها الطبقات الفقيرة والمتوسطة ومن جهة ثانية أن الضرائب غير المباشرة لا تكون ملائمة وخفيفة الظل إلاَّ إذا كانت الأحوال الاقتصادية جيدة جداً والأرباح الكافية متوفرة لدى القيم الأكبر من المكلفين، أما حالتنا الآن فهي بعيدة كل البعد عن الحالة المثلى المقتضاة لتطبيق الضرائب غير المباشرة، تلك التي عاشتها البلاد خلال السنوات ١٩٤٣ و١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦، لذلك يجب علينا تفضيل الضرائب المباشرة التي تفرض على المداخيل الصافية وبنسبة تصاعدية تتوفر فيها العدالة الاجتماعية على أكمل وجه كما أنه يجب علينا تخفيض ضرائبنا غير المباشرة وتعديلها بحيث تصبح عادلة وخفيفة نوعاً ما على كاهل المكلف الضعيف.

٣ ـ تعديل الضرائب غير المباشرة الرسوم الجمركية:

إن سياستنا الاقتصادية الجديدة تحتم علينا تعديل التعرفة الجمركية فالمبدأ الواجب اتباعه في هذا الصدد هو التالي:

تخفيض الرسوم عن المواد والأصناف المستهلكة من الطبقات الوضيعة ورفعها على المواد الكمالية وشبه الكمالية، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار وضعية المنتوجات الوطنية من صناعية وزراعية لحمايتها من المزاحمة الأجنبية.

وبنظرنا يجب أن يكون التعديل هاماً بحيث تخفض التعريفة بوجه عام إلى ٥ و١٠٪ بدلاً من ٢٥٪ لمحاربة غلاء المعيشة بصورة فعّالة ورفعها من صفر بالمئة و٢٥ و٤٠ بالمئة إلى ٥٠ و٧٥ و١٠٠ بالمئة ونحن نجزم بأن التعريفة الجديدة تؤمن للخزينة أكثر من الـ ٢٣ مليون ليرة الواردة في مشروع الموازنة.

الضرائب الأخرى غير المباشرة

إن أسعار مبيع التبغ قد تعرفت كثيراً إلى الارتفاع ولم تتعرف أبداً إلى الانخفاض بالرغم من قول المسؤولين إن هذه الأسعار تتغير مع رقم مستوى المعيشة. وقد انخفض هذا الرقم منذ سنة ١٩٤٦ وبقيت الأسعار على حالها، ذلك لأن الخزينة مسرورة بأن تحصل على سدس موازنتها العادية (١٥ مليون ليرة ونصف) من السيكارة وحدها. كما أنها تحصل على سدس آخر (١٣ مليون ونصف) من رسوم المحروقات فإذا أضفنا إلى ذلك الـ ٢٣ مليون ليرة واردات الجمارك (حسب تخمين المالية) يكون لدى الخزينة ٥٢ مليون ليرة من أصل ٩١ ونصف أي ٥٧ بالمائة من مجموع الموازن.

وإليكم بياناً بمجموع الضرائب غير المباشرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رسم على المواد الملتهبة ورسوم قضائية وكتاب عدل وتسجيل وطوابع ومسكرات وبيع الملح والتبغ والتنباك والترابة	بـ ٣٩,١٥٠,٠٠٠
رسوم الجمارك	بـ ٢٣,٠٠٠,٠٠٠
	٦٢,١٥٠,٠٠٠

يضاف إليها بعض رسوم مقيدة في الموازنة تحت عنوان:

إيرادات شتى:	بـ ٨٠,٠٠٠
إيرادات رئاسة الموانئ	بـ ١,٠٠٠,٠٠٠
رسوم المراهنات والملاهي	بـ ١,٠٠٠,٠٠٠
رسوم السير	بـ ٢٥,٠٠٠
حصة لبنان من إيرادات مكتب القطع	بـ ٤٠٠,٠٠٠
مدفوعات الشركات ذات الامتياز	بـ ٨٠٠,٠٠٠
مدفوعات شركة البترول	بـ ٩٠٠,٠٠٠
رسوم المطارات	بـ ٢٥٠,٠٠٠
نصف الإيرادات المتفرقة	٤,٤٥٥,٠٠٠
المجموع	٦٦,٦٠٥,٠٠٠

أي ٧٣٪ من مجموع الموازنة العادية.

وهذا فاحش جداً وغير عادل لأن الضرائب غير المباشرة ترهق عائق الطبقتين الفقيرة والمتوسطة. ومن هنا ضرورة تخفيض هذه الضرائب.

تخفيف بعض الضرائب الأخرى غير المباشرة

من الضرائب غير المباشرة التي يقتضي لجعلها سهلة التطبيق رسوم التمغة والرسوم القضائية ورسوم المسكرات والترابة.

ففيما يتعلق بالرسوم القضائية يجب إلغاء الرسوم الصغيرة المزعجة جداً. وكذلك رسوم التمغة التي لا تتناول إلاّ قروشاً معدودة يجب إلغاؤها تسهيلاً لأعمال أصحاب المصالح.

٤ ـ زيادة مدخول الضرائب المباشرة

لكي تتم العدالة الاجتماعية وتوزيع الضرائب يجب أن تتوجه الجهود نحو زيادة مدخول الضرائب المباشرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الذي يجب أن يصبح ٢٥ ثم ٣٠ ثم ٤٠ مليون ليرة المقدرة لسنة ١٩٥٢ وبهذا الصدد يجدر لفت نظر معالي وزير المالية إلى النقص الظاهر في مدخول ضريبة الدخل، المدفوعة الآن بمعظمها من الشركات الكبرى والبنوك، هذا المدخول الذي لا يتجاوز الأحد عشر مليون ليرة لكافة المكلفين اللبنانيين فإذا ضبط تحصيل هذه الضريبة ـ على قدر الإمكان طبعاً ـ دخل إلى الخزينة ما لا يقل عن الخمسة عشر أو العشرين مليوناً رغم وجود الأزمة الحاضرة. ولا بد لنا من الاعتراف بأن تقدماً كبيراً تحقق بهذا الصدد إذ أن محصول ضريبة الدخل قد زاد ثلاث مرات بمدة سبع سنوات.

٥ ـ أملاك الدولة وإيجاراتها

بقي علينا أن نتكلم عن أملاك الدولة ومن بدلات الإيجار التي تدفعها.

إن مشروع الموازنة يرى بيع بعض العقارات غير المبنية بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة.

إننا نوافق على مبدأ البيع وبصورة أعم أيضاً شرط أن يستخدم الثمن في سبيل تشييد أبنية تضم دوائر الدولة بدلاً من الأبنية الحاضرة التي يدفع عنها أيضاً بدلات إيجار باهظة بمبلغ ١,٣٧١,٩٠٠ ليرة لبنانية بموجب البيان المقدم لنا من وزارة المالية.

النتيجة ـ واجبات الحكومة لتنفيذ موازنة ١٩٥٢ ولتهيئة مشروع موازنة ١٩٥٣ العادية ومشروع الموازنة غير العادية

وأخيراً نصل إلى نتيجة هذا التقدير المتعلق بأمور الموازنات والضرائب فقط نقول:

بالرغم من بعض التحسينات، القليلة الأهمية، التي حققتها الحكومة الحاضرة إن لجهة الشكل أو لجهة الأساس في مشروع موازنة ١٩٥٢ وبالرغم من بعض التعديلات التي أدخلناها وسندخلها على هذا المشروع، لا بد من القول إنه يبقى علينا أن نعمل كثيراً لأجل السنة المقبلة، فلكي نهيأ موازنة حسنة لسنة ١٩٥٣ أي موازنة سهلة، واضحة، صحيحة، صادقة، شاملة كل مصارفات وإيرادات الدولة، موازنة تضمن الحد الأدنى من النفقات الغير المنتجة والحد الأقصى من النفقات المنتجة، موازنة تظهر فيها الضرائب المباشرة بنسبة تحقق العدل الاجتماعي تجاه الضرائب غير المباشرة لكي نهيأ مثل هذه الموازنة يجب على وزارة المالية أن تبدأ بالعمل منذ التصديق على مشروع الموازنة الحاضرة. وإن لجنتنا لمستعدة طبعاً لتقديم كل ما في وسعها من المساعدة بهذا الشأن.

وبصدد موازنة سنة ١٩٥٢ هناك مهمة كبرى يجب القيام بها وهي مراقبة النفقات مراقبة شديدة فعّالة ولا سيما النفقات الضخمة كالتلزيمات والتزامات الأشغال العامة والاستملاكات وتشييد الأبنية ومفروشاتها إلخ...

وسوء التصرف يجب أن يوضع لهما حد وأن يعاقب الفاعلون. ويجب من جهة أخرى مراقبة تحصيل الضرائب. فيلاحق المتخلفون وأيضاً الدين يدفعون أقل بكثير مما يتوجب عليهم والذين لا يدفعون شيئاً إلى بيت المال لأن أسماؤهم غير مدونة في سجلاته..

وهناك أيضاً واجبان أساسيان: الأول يتعلق بالموظفين، إذ على الحكومة أن تصنفهم وتضع ملاكاتهم مرة نهائية بعد التصديق على المشروع الذي هو قيد الدرس الآن في لجنة الملاكات، والثاني أن تعيد النظر في رواتبهم

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وتعويضاتهم، وبخصوص النقطة الأخيرة نقول للحكومة أن سياسة النعامة لا تنفع شيئاً وأنه يجب مواجهة هذه المعضلة بالجرأة اللازمة لأنها أصبحت لا تتحمل تسويغاً مع ما يتبعها من مشكلات المؤقتين ومعاشات التقاعد.

وأخيراً أننا نضع على عاتق الحكومة مهمة إدارة النفقات المنتجة إدارة حسنة سواء في حقل الموازنة العادية أو في حقل الموازنة غي العادية التي يمكن أن تخصص لها نحو عشرة ملايين ليرة في السنة من مواردنا وحدها. وبمثل هذه الإدارة الحسنة، يتمكن وزير الشؤون الاجتماعية من تقديم أولى المساعدات الناجحة لمواطنينا التعساء والمعوزين. وبذلك نكون قد أعطينا بلادنا موازنة عادية متكافئة وذات صبغة ديموقراطية واجتماعية ظاهرة.

أما الطابع الاقتصادي لهذه الموازنة فيمكن تقويته تدريجياً ضمن نطاق البرنامج الاقتصادي البسيط على أن تكون سياستنا الاقتصادية الكبرى موضوع الموازنة غير العادية التي يجب أن توضع بناء لبرنامج عام يحقق على مراحل ويقوم بدرس معطياته الفنية والمالية نخبة ممتازة من رجال العلم والأخلاق.

إن هذا العمل الجليل، المنتظر تحقيقه من الحكومة، يتطلب صفات ثلاث.

التجرد، الكفاءة، الإقدام. وإذ لا ننكر على حكامنا تحليهم بالتجرد والكفاءة نأمل أن لا ينقصهم الإقدام. فإذا أحجموا فشلوا حتماً في مهمتهم، بالرغم من الجهود المبذولة والنتائج الجزئية المحققة في بعض النواحي الثانوية.

والمجلس يكون حاضراً عندئذ القيام بواجبه.

الرئيس: لقد استمعنا إلى هذا التقرير القيم والذي يصح معه أن نشكر اللجنة المالية على جهودها وأعمالها أثناء تمحيص الموازنة. وسنستمع لبيان معالي وزير المالية والمناقشة فيه في الجلسة القادمة.

والآن أرفع الجلسة في تمام الساعة السابعة مساء على أن تعقد في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٥١.

نظر وصدق

نائب رئيس مجلس النواب

أحمد الأسعد

أمين السر

قبلان عيسى الخوري

مدير مجلس النواب

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة التاسعة عشرة

المنعقدة في الساعة التاسعة قبل ظهر يوم السبت الواقع في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٥١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بيان معالي وزير المالية عن موازنة سنة ١٩٥٢.

٣ ـ ابتداء المناقشة بالموازنة العامة.

٤ ـ المناقشة بمشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٠١٣ القاضي بفتح اعتمادات إضافية لمختلف الدوائر ومجموعها ٥٧٧ ألف ليرة في موازنة سنة ١٩٥١.

٥ ـ تلاوة خلاصة محضر هذه الجلسة.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة التاسعة من قبل ظهر يوم السبت الواقع في الثاني والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٥١ برئاسة عطوفة السيد أحمد الأسعد وعضوية كل من أميني السر السيدين: بشير العثمان وقبلان عيسى الخوري وتغيب السادة: الدكتور إلياس الخوري، روفائيل لحود، سامي الصلح، سليم الخوري، شفيق الضاهر، صلاح البزري، الدكتور علي بدر الدين، قبولي الذوق، مارون كنعان، محمد الفضل، ناظم قادري، نصوح الفاضل واعتذر السادة: إيليا أبو جودة، حميد فرنجية، كمال جنبلاط، كميل عقل، مجيد ارسلان، موسى فريج.

وجلس في مقاعد الحكومة صاحب الدولة السيد عبد اللّه اليافي رئيس الوزارة ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة وأصحاب المعالي السادة: فيليب بولس نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، رشيد كرامة وزير العدلية، فيليب تقلا وزير المالية والاقتصاد الوطني، بشير الأعور وزير الصحة والإسعاف العام، محمد صفي الدين وزير البريد والبرق والأنباء، رشيد بيضون وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة لتتلى خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

البرقيات

١ ـ برقية من تجار شارع الشيخ بشاره الخوري في بيروت بالاحتجاج على الاعتداء على التاجرين سعيد ومنير باز داخل محل السادة باز إخوان وطلب معاقبة المعتدين.

٢ ـ برقية من جمعية تجار بيروت بالشكوى من تصرفات شركة الكهرباء.

العرائض

١ ـ عريضة من أهالي عينطورة ومجدل ترشيش بطلب جمع مياه نبع الينابيع.

٢ ـ عريضة من أهالي قرية الهبارية في قضاء حاصبيا بالشكوى من أحكام مديرية الجمارك اللبنانية عليهم.

٣ ـ عريضة من أفراد رجال الدرك بطلب العفو عن العقوبات النازلة بهم ليتمكنوا من قضاء أيام الأعياد بين أولادهم.

الرئيس: تحال الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. ولتتل العريضتان: الأولى المتعلقة بسعيد ومنير باز والواردة من تجار شارع الشيخ بشارة والثانية المتعلقة بشركة الكهرباء بناء على طلب السيدين غسان تويني وعبد اللّه الحاج.

فتلا الكاتب العريضتين المذكورتين الأولى يحتج فيها تجار شارع الشيخ بشاره على الاعتداء على التاجرين منير وسعيد باز داخل محل السادة باز إخوان ويطلبون معاقبة المعتدين.

الرئيس: لتتل العريضة الواردة من الهبارية بناء على طلب الأمير سهيل شهاب.

فتلا الكاتب العريضة المذكورة والتي يحتج فيها أهالي قرية الهبارية في قضاء حاصبيا على أحكام مديرية الجمارك اللبنانية عليهم.

الرئيس: لتتل العريضة الواردة من ترشيش بناء على طلب السيد عبد اللّه الحاج.

فتلا الكاتب العريضة الواردة من أهالي عينطورة ومجدل ترشيش بطلب جمع مياه نبع الينابيع.

الرئيس: لدي اقتراح من السيد جان السكاف بتأجيل النصف الساعة الأولى من هذه الجلسة. من يوافق عليه فليرفع يده.

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

الرئيس: قبل الاقتراح. نستمع الآن إلى بيان معالي وزير المالية على موازنة سنة ١٩٥٢.

وزير المالية: حضرات النواب المحترمين.

لقد برت الحكومة بوعدها لكم، فأحالت إلى مجلسكم الموقر مشروع الموازنة ضمن المهلة الدستورية. وبرت بوعد آخر، إذا أحالت إليكم، عملاً بالمادة ١٩ من قانون المحاسبة العامة، جميع الموازنات الخاصة وهي موازنات السياحة والاصطياف، التلفون، الإعاشة، اليانصيب الوطني، الجمارك، فأصبحت رقابتكم تتناول من الوجهتين القانونية والعملية، جميع نواحي الانفاق في الدولة.

إن الموازنة مرآة تنعكس عليها حالة البلاد العامة، ولذا رأت الحكومة لزاماً عليها، وأنتم في معرض درس مشروع الموازنة للعام المقبل، أن تدلي أمام ممثلي الأمة ببيانات وأن تقدم إيضاحات تنير سبل المناقشة وتتيح للرأي العام مجال الاطلاع بواسطتكم على حالة البلاد الاقتصادية الراهنة وحالة الدولة المالية، فتطمئن النفوس إلى سلامة الوضع اللبناني ويلم سائر الناس بتفاصيل الأمور التي تشكل عليهم في بعض الأحيان. ولعلهم متى عرفوا الحقائق مجردة عن كل تزوير أو تحريف، يدركون مدى الخطوات التي خطاها لبنان إلى الأمام في سنوات قليلة، ويجنحون إلى شيء من الصبر فيما يتوقون إليه من تقدم أسرع وتنظيم أعم وتطور أكمل.

ومن أجل ذلك، نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحالة الاقتصادية الراهنة في البلاد.

القسم الثاني: حالة الدولة المالية.

القسم الثالث: مشروع موازنة سنة ١٩٥٢.

القسم الأول: الحالة الاقتصادية الراهنة في البلاد

إن أول ما يسترعي الانتباه في لبنان، هو تزايد النشاط، سنة بعد سنة، في جميع مظاهر الحياة العامة والخاصة، وجو الحرية والتسامح في التنقل والتعامل الذي يسود البلاد، ونمو الثروة العامة بشكل بارز، رغم الصعوبات التي ما فتئت تحيط بنا، حكومة وشعباً ورغم الاضطراب البادي باستمرار في سائر أقطار العالم. ولا ريب في أن هذه الحالة تمت بصلات وثيقة إلى الاستقرار الداخلي الذي ينعم به لبنان وإلى الحكمة والدراية وبعد النظر التي توجه سياسته العليا في مختلف الشؤون.

ومن الخير، في اعتقادنا، أن نستعرض باقتضاب بعض نواحي النشاط الاقتصادي الذي أشرنا إليه، حسبما تبدو في الآونة الحاضرة.

أولاً ـ علاقاتنا مع الخارج

كان من نتائج الحرب في كوريا أن ارتفعت جداً معدلات العمل والانتاج في أكثر البلدان. وأفاد لبنان إفادة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

كبرى من الحالة الطارئة بفضل إطلاقه حرية التجارة وتحريره شؤون القطع من جميع القيود، فنشطت فيه حركة التبادل التجاري وغصت أسواقه بالبضائع وأصبحت مرافئه مستودعاً ضخماً ومحوراً للحركة التجارية في الشرق الأدنى ومركزاً مرموقاً في العالم ولقد جنت البلاد من جراء ذلك أرباحاً ساعدت كثيراً على الحد من عجز ميزان المدفوعات. أما الأزمة التي هددت التجارة اللبنانية في ربيع هذه السنة بسبب تكدس البضائع وقلّة تصرفها وهبوط أسعارها فلم تدم طويلاً، وقد تصرفت أكثر الكميات وانتعشت الأسواق وسدد التجار ديونهم وهم عاملون على تجديد مخزونهم من البضائع.

وفي الوقت نفسه، تابعت الحكومة المساعي لتنظيم علاقات لبنان الاقتصادية مع الخارج، فباشرت مفاوضات وعقدت اتفاقات تأمل أن تؤمن أسواقاً جديدة ثابتة للمنتوج اللبناني وتسهل على المتعاقدين سبل التعامل والدفع. ولقد عقد لبنان حتى الآن اتفاقات تجارية مع إيطاليا وليبيريا ومصر وألمانيا الغربية والعراق. وثمة مشاريع لاتفاقات تعقد مع فرنسا وبريطانيا وتشكوسلوفاكيا وتركيا والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية. كما أن الدوائر المختصة تدرس الآن تدابير مختلفة لإنماء التجارة اللبنانية، مثل تخفيض رسوم المرفأ وتوسيع المنطقة الحرة في بيروت وتوسيع مرفأ طرابلس وغير ذلك.

ومن المفيد أن نذكر هنا بعض الأرقام التي تساعد على تفهم حالة ميزاننا التجاري. ففي المدة المتراوحة بين أول نيسان سنة ١٩٥٠ و٣١ آذار سنة ١٩٥١ (أي في السنة الأولى التي تلت الانفصال عن سوريا) بلغت مستورداتها ٧٧٦٢١٨ طن من البضائع قيمتها ٤٠٥٠٠٠٠٠٠ ليرة، وبلغت صادراتنا ٢١٤٠٠٠ طن قيمتها ٩٤٠٠٠٠٠٠ ليرة. فيكون مقدار العجز في الميزان التجاري ٣١٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. لكن هذا العجز يغطيه لبنان بوسائل أخرى كما سيرد بيانه. أما أنواع المستوردات والصادرات فإنها تقريباً كما يأتي: (عن المدة المذكورة).

المستوردات:

٢٨	في المائة	مواد غذائية
١٧	في المائة	معادن ثمينة ولآلئ
١٢	في المائة	آلات ولوازم كهربائية ولوازم نقل
١٤	في المائة	مواد نسيجية
٨	في المائة	مواد معدنية
٦	في المائة	معادن أخرى
١٥	في المائة	مواد مختلفة

الصادرات:

٢٧	في المائة	مواد نباتية

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٢١	في المائة	معادن ثمينة ولآلئ
٢١	في المائة	مواد نسيجية
٩	في المائة	آلات ولوازم كهربائية ولوازم نقل
٧	في المائة	مواد معدنية
٣	في المائة	معادن أخرى
١٢	في المائة	مواد مختلفة

ثانياً ـ علاقاتنا مع سوريا

إن كل من يعالج الموضوع الاقتصادي، إن في لبنان أم في سوريا، يأسف لما حصل بين البلدين الشقيقين ويتمنى زوال الحالة المضطربة التي نشأت عن إلغاء اتفاقية المصالح المشتركة والتي انقلبت إلى ما جرى الاصطلاح على تسميته بالقطيعة، ولبنان لم يدخر وسعاً في جميع مراحل المفاوضات التي تلت الانفصال، للوصول إلى اتفاق جديد يكون متكافئ الأطراف وضامناً لمصالح البلدين في آن واحد. لكن المفاوضات جميعها لم تقترن حتى الآن بنتيجة حاسمة لأسباب لا يد للبنان فيها ولا حيلة.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن لبنان استطاع طوال هذه المدة أن يؤمن كل ما يحتاج إليه من مواد أساسية وفي طليعتها الحنطة، فقد استوردنا منها مقادير كبيرة من الخارج، وبالأسعار الرائجة في الأسواق العالمية. ودفعنا أثمانها بطريقة التحويل المباشر وبدون اللجوء إلى سلفات من الخزانة العامة. ولم يؤثر ذلك لا على مقدار التداول النقدي ولا على أسعار العملات الأجنبية. وساهمت الحكومات المتعاقبة إن بتشجيع التصدير أم بالمساعدات المالية، في تخفيف نتائج فقدان الأسواق السورية لقسم من المنتوج اللبناني.

وتدل الأرقام التالية على التطور الحاصل في واردات الجمارك.

- بلغت حصة لبنان غير الصافية من واردات الجمارك المشتركة في سنة ١٩٤٩ (أي السنة الأخيرة قبل الانفصال) ٣٠٦٠٤٦٧٠ ليرة.
- وبلغت واردات الجمارك اللبنانية غير الصافية في سنة ١٩٥٠ (أي السنة الأولى بعد الانفصال ٣١٢٩٨٤٦٦ ليرة.
- وبلغت الواردات في التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٥١/ ٣١٢٨٦٤١٧/ ليرة. ويؤمل أن يبلغ مجموع الواردات في هذه السنة أكثر من ٣٨ مليون ليرة.

وهذه الزيادة في واردات الجمارك استتبعت حتماً زيادة في حركة البواخر والشحن في المرافئ اللبنانية، كما أن حركة الترانزيت وإعادة التصدير ازدادت نشاطاً.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ثالثاً ـ ميزان الحسابات

كان وضع لبنان الاقتصادي ولم يزل مثاراً للدهشة وللتساؤل. فهذا البلد الضيق المساحة، الكثيف السكان، الشحيح الموارد الطبيعية، الذي لا توازي صادراته خمس مستورداته، يحيا نسبياً حياة هادئة، هانئة، وينمو ويتقدم في معارج الثروة والفلاح. ولقد اتفق الخبراء من وطنيين وأجانب على القول إن لهذا البلد موارد غير منظورة يستقيم معها ميزان حساباته.

وهذا القول صحيح كل الصحة، إلاَّ أنه لم يعزز بأرقام يركن إلهيا ولم يبن على غير التقدير. ولا غضاضة في ذلك، ففي البلدان المنظمة تنظيماً دقيقاً في شتى النواحي يصعب جداً وضع ميزان صحيح للحسابات بسبب تعدد العناصر التي يتألف منها ذلك الميزان وتشابكها واستحالة ضبط بعضها. فكيف في لبنان، وقد كان إلى الأمس القريب مع سوريا في حالة وحدة جمركية تشبه إلى حد ما الوحدة الاقتصادية وكانت الإحصاءات وكلها تقريبي توضع للبلدين معاً. واليوم: وقد أصبحت الإحصاءات توضع للبنان وحده، فإننا لا نكتمكم إن وسائلنا في هذا الحقل محدودة وجهازنا الإداري المختص غير مستكمل، فالإحصاءات التي سنوردها في هذا الباب قد تنقصها الدقة ويعوزها الشمول.

قامت الإدارة اللبنانية هذه السنة بمحاولة لتنظيم ميزان حسابي لبناني عن سنة كاملة تمتد من أول نيسان سنة ١٩٥٠ إلى ٣١ آذار سنة ١٩٥١. وقد أصابت هذه المحاولة بعض النجاح رغم أن الواردات غير المنظورة تشكل أهم عناصر ميزاننا الحسابي، وهي عناصر تتمرد بطبيعتها على الساعي إلى الرقم الصحيح، والحساب الدقيق ومهما يكن من شأن هذه النتائج فإننا نضعها أمامكم كما حصلنا عليها، ونسأل أهل الاختصاص تمحيصها وتصحيحها عند الاقتضاء.

	ليرة لبنانية
الجانب المدين (ما علينا)	
المستوردات	٤٠٥٠٠٠٠٠٠
سياحة، لبنانيون في الخارج	١٢٠٠٠٠٠٠
بعثات علمية وطلاب لبنانيين في الخارج	٢٠٠٠٠٠٠
السلك الخارجي اللبناني (بعد تنزيل الواردات القنصلية)	٣٠٠٠٠٠٠
الهجرة اللبنانية	٤٠٠٠٠٠٠
أرباح الشركات والأفراد المحولة إلى الخارج	١٢٥٠٠٠٠٠
تحاويل مختلفة للخارج لقاء خدمات (أخصائيون، استشفاء، فرق فنية)	١٥٠٠٠٠٠
يكون	٤٤٠٠٠٠٠٠٠

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الجانب الدائن (ما لنا)	
الصادرات	٩٤٠٠٠٠٠٠
أرباح إعادة التصدير	١٠٠٠٠٠٠
جعالات وتنزيلات على المستوردات	١٥٠٠٠٠٠٠
أرباح الترانزيت	٤٩٠٠٠٠٠٠
سياحة واصطياف (أجانب في لبنان)	٣٣٠٠٠٠٠٠
موارد الجامعات والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الدينية والاجتماعية	١٦٠٠٠٠٠٠
السلك الخارجي الأجنبي (بعد تنزيل الواردات القنصلية) والبعثات الدولية المختلفة	٨٠٠٠٠٠٠
إرساليات المغتربين ونقل بعض رساميلهم إلى لبنان	
إيرادات الأسهم والسندات الاجنبية والأملاك اللبنانية في الخارج	٥٠٠٠٠٠٠
رسوم وعائدات شركات البترول	١٠٠٠٠٠٠
المعونة الدولية للاجئين	٣٩٠٠٠٠٠٠
الرساميل الأجنبية الموظفة في لبنان	٢٥٠٠٠٠٠٠
مصدرات الذهب غير المنظورة	٣٠٠٠٠٠٠٠
أرباح اللبنانيين في الداخل من التجارة الدولية بالعملات والذهب	٢٠٠٠٠٠٠٠
صادرات مختلفة غير منظورة	٣٥٠٠٠٠٠٠
يكون	٤٢١٠٠٠٠٠٠

فإن صح هذا الحساب، يكون العجز في الميزان التجاري بالغاً ١٩٠٠٠٠٠٠ ليرة. لكنه عجز ظاهر وليس عجزاً فعلياً بدليل أنه قد بقي في لبنان من الذهب المستورد ما قيمته ١٨٤٠٧٠٠٠ ليرة. وهذا المبلغ المدفوع للخارج لا يمكن القول عنه أنه خرج وخسرناه أننا استعضنا عنه بالذهب الباقي في لبنان. فإذا أنزلنا هذه القيمة من العجز الظاهري يصبح الحساب هكذا:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العجز الظاهري	١٩٠٠٠٠٠٠
الباقي لدينا من الذهب	١٨٤٠٧٠٠
ويكون العجز الحقيقي	٥٩٣٠٠٠ ليرة

وهذا لا يؤثر في التوازن الاقتصادي العام في لبنان.

بيد أن قيام الميزان الحسابي اللبناني على هذه الصورة يستدعي بعض الملاحظات السريعة الآتية:

١ ـ ذكرنا أن قيمة المستوردات اللبنانية في المدة الواقعة بين أول نيسان سنة ١٩٥٠ و٣١ آذار سنة ١٩٥١ قد بلغت ٤٠٥٠٠٠٠٠٠ ليرة بينما الإحصاءات الجمركية تسجل رقم ٣١٦٧٦٧٠٠٠ ليرة فقط. السبب في هذا الفرق الكبير يعود إلى أن الجمرك يستوفي الرسوم على البضائع بالاستناد إلى أثمانها المحررة بالعملات الأجنبية. بينما أن المستورد يكون قد دفع الثمن بسعر العملة الأجنبية مشتراة من السوق الحرة. ولقد بنينا الحساب على السعر الحقيقي أي سعر العملة في السوق الحرة.

٢ ـ تظهر من هذه الميزان أهمية تجارة الترانزيت في لبنان وبالفعل فقد بلغت كمية البضائع التي مرت عبر الأراضي اللبنانية خلال الإثني عشر شهراً التي تلت الانفصال عن سوريا ١٠٥٢٢٢٣٥ طن قيمتها ٧٨٧٢٤٥٠٠٠ ليرة بما فيها كميات البترول المصدرة عبر لبنان والبالغ وزنها ٩٩٠٠٠٠٠ طن وثمنها ٢٠٧٩٠٠٠٠٠ ليرة.

٣ ـ فيما يتعلق بإرساليات المغتربين، بنينا تقديرنا على أساس معلومات مكتب القطع عن سني ١٩٤٤ ـ و١٩٤٥ و١٩٤٦ إذ ظهر أن الإرساليات المعروفة بلغت في كل من تلك السنين نحواً من عشرين مليون ليرة. فإذا أضفت إلى هذا المبلغ ما كان يدخل بدون علم مكتب القطع وأخذنا بعين الاعتبار انتهاء ظروف الحرب وزوال المراقبة والصعوبات المحلية في البلدان الأجنبية ثم إطلاق حرية سوق العملات عندنا، ثم أضفنا إلى كل هذا ما يتدفق علينا من رساميل المغتربين بغية توظيفها في لبنان، وصلنا إلى الرقم التقريبي الذي دوناه وهو خمسون مليون ليرة.

٤ ـ إن الميزان الحسابي حسبما أوردناه هو في الحقيقة لصالح لبنان إذا أن قسماً غير ضئيل من المستوردات الباقية في لبنان لا يستهلك بل هو عبارة عن آلات وأدوات صناعية وزراعية ومهنية منتجة تزيد في الثورة العامة.

٥ ـ والملاحظة الأخيرة وهي الأهم أن رصائد الميزان التجاري تثبت أن البلاد في حالة اقتصادية حسنة لكن هذا الميزان قائم على دعائم ليست من الاستقرار والثبات بحيث يجوز الاعتماد عليها اعتماد وطيداً. فهي خاضعة لكثير من الاعتبارات والظروف المحلية والعالمية فقد يأتي يوم يشح فيه مورد موسم الاصطياف بسبب حوادث معينة، ويوم آخر تتضاءل فيه إرساليات المغتربين لأسباب شتى. . . فهذه الملاحظة يجب أن تهيب بنا وأقصد الشعب اللبناني بمختلف طبقاته وفئاته لا الحكومة وحدها ـ إلى التشمير عن ساعد الجد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لخلق وضع اقتصادي لبناني مستقل وتكييفه وفقاً لمقاييس توفر الثبات والديمومة في مواردنا.

وبقطع النظر عن ضرورة تنمية الانتاج القومي في سائر الفروع ـ وهو واجب تشترك فيه أدائه الحكومة والشعب ـ يجب أن يقنع كل لبناني أن عليه واجب تخفيض نفقاته غير المجدية والصدوف عن البذخ والإسراف والتقليل من ارتياد البلاد الأجنبية بحجة الترويح عن النفس والاستشفاء والاستغناء ما أمكن عن الاستهلاك الكماليات المستوردة والاستعاضة عنها بالمنتجات الوطنية.

(تصفيق)

رابعاً ـ النقد اللبناني

لا شك في أن من أهم مقومات الاستقلال الاقتصادي ـ وبالتالي الاستقلال السياسي ـ استقلال النقد ومناعة هذا النقد واستقراره وما يوحيه من ثقة.

وسنبين فيما يلي أن هذه العوامل جميعها متوفرة للنقد اللبناني وإن هذا النقد هو الآن في وضع سليم تماماً.

يعود استقلال العملة اللبنانية إلى الاتفاق الرباعي الذي عقد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ بين الحكومات الفرنسية والبريطانية والسورية واللبنانية وتكرس هذا الاستقلال وأصبح نافذاً عملياً باتفاق التصفية المالية والنقدية الذي عقده لبنان مع فرنسا بتاريخ ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٨. وهذا الاتفاق معروف منكم تماماً ولا يحتاج إلى شرح وتفصيل.

ولقد كان على السلطات اللبنانية أن تضطلع ذلك الحين بمسؤولياتها فتتخذ التدابير القيمة بحفظ العملة. فصدر بتاريخ ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ القانون النقدي الذي حدد قيمة الليرة اللبنانية بـ ٤٠٥ مليغرامات و٥١٢ جزء من المليغرام من الذهب والعملات الأجنبية والصنف الآخر بقروض للدولة أو بكفالتها أو بسندات على الدولة أو على الأفراد وبتاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٤٩ صدر، إنفاذاً لقانون المذكور المرسوم رقم ١٥١٠٥ متضمناً تحديد المعدل المئوي لكل عنصر من عناصر التغطية المذكورة.

وكان ان اجتاحت العالم أزمة نقدية أدت إلى انخفاض عملات دول كبرى وعملات الدول المرتبطة بها فنياً واقتصادياً. لكن لبنان كان قد خرج من من الحرب بموازنة متعادلة، بل بأموال احتياطية، فكان بالتالي في وضع اقتصادي سليم جعل النقد اللبناني أقل تأثراً من سواه بنتائج الحالة الاقتصادية العالمية الجديدة.

وقد بذلت الحكومة اللبنانية يومئذ جهوداً كبيرة للمحافظة على مستواه وتعزيزه فأشرفت على إصداره بحكمة ودراية وإحاطته بسياج متين من التغطية الذهبية وحافظت بقدر الإمكان على تعادله بالنسبة لعملات الأجنبية. وإننا نقدم لكم فيما يلي بياناً واضحاً معززاً بالأرقام يظهر وضع العملة اللبنانية الحاضر. ويتناول هذا البيان الأمور التالية:

- الإصدار أو قيمة النقد المتداول.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- التغطية.
- حركة العملات الأجنبية في السوق اللبنانية الحرة.
- سندات الخزينة.

١ ـ الإصدار أو كمية النقد المتداول

تطور إصدار العملة اللبنانية وفقاً لتطور الحالة الاقتصادية فبينما كان النقد المتداول في آخر سنة ١٩٣٩ لا يتعدى ٢٨٠٠٠٠٠٠ ليرة ارتفع بسرعة مطردة خلال سني الحرب حتى بلغ في آخر سنة ١٩٤٥ ١٦٩٠٠٠٠٠٠ ليرة. والسبب الأول في ذلك إنما كان تضاعف الحاجات ونشاط الأعمال الناجم عن ظروف الحرب وخصوصاً عن نفقات الجيوش الحليفة.

وما أن انتهت الحرب وركدت حركة الأسواق حتى هبط النقد المتداول إلى ١٤٢٥٠٠٠٠٠٠ في آخر سنة ١٩٤٦ ثم عاد إلى الارتفاع وهو يتأرجح خلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ تبعاً لتأرجح الأحوال المادية في الفترة التي استغرقها انتقال العالم من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم، وتركز في نهاية سنة ١٩٤٨ على ١٨٥٠٠٠٠٠٠ ليرة. لكن لبنان فوجئ في سنة ١٩٤٩ بتدن جديد تركز نهاية العام مبلغ ١٦٨٠٠٠٠٠٠ فقط.

وكان السبب في هذا التدني بدء الأزمة الاقتصادية العالمية لسبب تضخم الإنتاج خلال الأعوام الثلاثة السابقة ثم هبوط الأسعار.

ولقد تنبهت الحكومة اللبنانية في ذلك الحين إلى الخطر المحلي الذي يمكن أن ينجم عن تلك الحالة فعمدت إلى شراء كميات من الذهب أنزلت بما يقابلها عملة لبنانية إلى الأسواق فانعشتها وساعدت إلى حد بعيد على اجتياز الأزمة.

وفي سنة ١٩٥٠ عاد مقدار التداول إلى الارتفاع بسبب النشاط البالغ الذي طرأ على الحركة التجارية وتحسن الأسعار نتيجة لحرب كوريا. وما زال يرتفع رويداً ووفقاً للحاجات الاقتصادية الوطنية حتى استقر خلال الأشهر الأخيرة حول مبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

٢ ـ التغطية:

سبق القول إن الحكومة اللبنانية، إنفاذ للقانون النقدي الصادر بتاريخ ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ أصدرت بتاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٤٩ المرسوم رقم ١٥١٠٥ الذي حدد المعدلات المئوية لكل عنصر من عناصر التغطية وقد ورد في هذا المرسوم أن قيمة الذهب في التغطية يجب أن تكون على الأقل كما يأتي:

- من أول كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول سنة ٩٥٠ ـ ١٠٪ من النقد المتداول.
- من أول كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥١ ـ ٢٠٪ من النقد المتداول.
- من أول كانون الثاني سنة ٩٥٢ ـ ٣٠٪ من النقد المتداول.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لكن الحكومة لم تتقيد بالحد الأدني لهذه المعدلات بل بذلت أقصى جهدها لتقوية عنصر الذهب في التغطية فنجحت فيما فعلت إلى حد بعيد وإليكم بيان بتطور حالة تغطية الذهب.

التاريخ	النقد المتداول	نسبة التغطية بالذهب	نسبت التغطية بالعملات الأجنبية
٣١ ك١ سنة ١٩٤٩	١٦٨٠٠٠٠٠٠	٢٥,٢٩	٢٢,٩٦
٣١ ك١ سنة ١٩٥٠	١٩٦٠٠٠٠٠٠	٣٥,٩٠	١٤,١٠
٣٠ حزيران ١٩٥١	٢١١٠٠٠٠٠٠	٣٧,٨٨	١٣,١٢
١٥ أيلول ١٩٥١	٢١٠٠٠٠٠٠٠	٤٢,٩٦	٧,٠٤

ويتبين من هذا الجدول إن نسبة التغطية التامة لم تتدن ولا مرة تحت المعدل الذي حدده القانون أي خمسين في المائة من مجموع قيمة النقد المتداول وإن نسبة الذهب في هذه التغطية ما فتئت في ارتفاع متواصل، وستكون قريباً معادلة المجموع النصف الأول للتغطية.

وقليلة جداً في العالم اليوم العملات التي تتمتع بمثل هذه الميزة أي أنها ترتكز إلى الذهب بمثل هذه المعدلات والذهب كان دائماً وسيظل أقوى الدعامات وأكبر الضمانات.

ومتى ذكرنا أن الدولة غير مدينة وإن موازنتها متعادلة الكفتين ثبت لنا أن مركز النقد اللبناني متين جداً.

٣ ـ حركة العملات الأجنبية في السوق الحرة:

من مراجعة أسعار السوق الحرة للعملات الأجنبية في لبنان منذ مطلع السنة الجارية حتى اليوم يتبين أن الصعود والهبوط في أسعار تلك العملات انحصر في نطاق ضيق. وهذا بالرغم عن أن البلاد قد اشترت حنطة ودقيقاً من الخارج في فترة قصيرة وبالعملة الاجنبية بما لا يقل عن أربعين مليون ليرة لبنانية فسعر الدولار كان في كانون الثاني ٣٨٥ غرشاً وفي نيسان ٣٦٨ وفي تموز ٣٦٢ وفي آب ٣٦٨ وهو الآن يتراوح بين ٣٧٥ و٣٨٠.

وإن دلّ هذا الواقع على شيء فإنما يدلّ على توفر العملات الأجنبية بكميات طائلة وفي كل وقتفي السوق اللبنانية، مما يثبت تعادل ميزاننا الحسابي رغم كل الظواهر المخالفة وبالتالي انتعاش حياتنا الاقتصادية وتمتع النقد اللبناني بالمناعة والاستقرار.

٤ ـ سندات الخزينة:

إن هذه السندات تمثل الخسارة الفعلية التي لحقت بعناصر التغطية منذ تاريخ الاتفاق النقدي مع فرنسا، أي منذ ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ بسبب التخفيضات المتتابعة التي طرأت على الفرنك الفرنسي والليرة الاسترالية.

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

وقد بلغ مجموع هذه الخسائر ٥٨٧٣٢٠٠٠ ليرة لبنانية.

ولقد نص المرسوم رقم ٥٨١ الصادر بتاريخ ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ على إصدار سندات على الخزينة بما يقابل مجموع هذه الخسارة، على أن تكون السندات قسمين:

القسم الأول: وقيمته ٤٤٦٣٦٠٠٠ ليرة بسندات سنة واحدة ذات فائدة قدرها واحد في المائة.

والقسم الثاني: وقيمته ١٤٠٩٦٠٠٠ ليرة بسندات لسنتين ذات فائدة قدرها واحد ونصف في المائة.

ونص المرسوم المذكور على وجوب استهلاك هذه السندات خلال ثلاثين سنة بموجب أقساط سنوية يلحظ ما يقابلها سنة فسنة في الموازنة العامة.

ولذلك، ترون أننا لحظنا في مشروع الموازنة لسنة ١٩٥٢ في البند الرابع من الفصل الوحيد في الباب السابع عشر، مبلغاً قدره ٢٣٩٢٠٠ ليرة.

القسم الثاني: حالة الدولة المالية

قالت الحكومة الحاضرة في بيانها الوزاري:

«ويسأل البعض في هذه الآونة عن حالة الدولة المالية ويحيطون أسئلتهم بهمس يخلق قلقاً في النفوس. فمن واجب الحكومة أن تصارحكم منذ الآن بالحقيقة عن هذه الحالة فتؤكد لكم أنه، رغم الانفاق خلال السنوات الماضية على تحقيق مشاريع ضخمة أتت أو سوف تأتي على البلاد بنفع عميم واستنفدت احتياطي الخزينة فإن حالة الدولة المالية سليمة ولا تدعو إلى إثارة أي خوف في نفوسكم».

والآن، بعد إضلاعنا بمسؤوليات وزارة المالية مدة ستة أشهر، وإحاطتنا بالحالة المالية من سائر نواحيها، نستطيع التأكيد تكراراً بأن مالية الدولة سليمة ولا تبعث على أي قلق.

ونحن لا نجهل ما يقال وينشر في داخل البلاد وخارجها لأغراض منها ما ظهر ومنها ما استتر من أن مال الاحتياط نفد بكامله وإن نفقات الدولة تضخمت لدرجة أصبحت معها تفوق الإيرادات وان النتيجة المحتومة لهذه الحالة إنما هي العجز والإفلاس أو الاستقرار لسد العجز وبالتالي رهن مرافق البلاد للأجانب. ويستند هؤلاء الدعاة في بعض الأحيان إلى تصريحات تصدر عن مسؤولين ونحن منهم ـ حول نفاد مال الاحتياط وضرورة إتخاذ التدابير لتخفيض النفقات وإعادة تكوين ذلك الاحتياطي.

إن هذه الأقوال وتلك الدعايات تستدعي شرحاً يعيد الأمور إلى نصابها. وهذا الشرح يتناول قبل كل شيء فكرة عامة وهي أن الدولة ليست في عجز وهي تقوم بصورة منتظمة بجميع أعبائها وتدفع نفقاتها من أصل وارداتها المقررة، ويتناول أيضاً تفصيلاً حول الأمور الآتية:

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

- مال الاحتياط.
- حالة الخزينة.
- إزدياد نفقات الدولة وأسبابه.

أولاً ـ مال الاحتياط:

يخلط الكثيرون بين حالة مال الاحتياط وبين حالة الخزينة، فينتج عن ذلك بلبلة في التفكير وقلق على مالية الدولة كلما قيل إن مال الاحتياط قد نفد.

أما في الواقع فإن لا علاقة مباشرة بين هذه وتلك ومال الاحتياط يتكون من الزيادة في الإيرادات التي تحفظ في حساب خاص تلجأ إليه الدولة كلما أرادت القيام بنفقة لا تتسع لها الموازنة العادية أو اضطرت إلى نفقات هامة وطارئة.

ومال الاحيتاط ـ كسائر مداخيل الضرائب والرسوم ـ معد لكي ينفق بل يجب أن ينفق، والدولة لم تكن لتجمد ما تجبيه من المكلفين بل لتعيد توزيع هذه الأموال فتساعد باستمرار على تجديد روح النشاط في اقتصاديات البلاد. وسنرى في الفقرة الثالثة أدناه على أي نوع من الأعمال أنفق مال الاحتياط.

أما الحالة الراهنة بهذا الخصوص فهي كما يأتي:

كان الرصيد المتجمع من مال الاحتياط في نهاية ١٩٤٩ فأخذ منه:	٣٩٠٦٨٠٠٥
لحساب موازنة ١٩٥٠:	١٨٤٩١٨٨٢
	١٩٥٩٠٠٠٠
	٣٨٠٨١٨٨٢
فبقي رصيد قدره	٩٨٦١٢٣
يجب أن يُضاف إليه الزائد في إيرادات موازنة ١٩٥٠	١٧٣٣٢١٢٥
فيصبح الرصيد الإجمالي:	١٨٣١٨٣٤٨
ومن هذا الرصيد الإجمالي يجب أن تخرج مبالغ أخذت منه لحساب موازنة ١٩٥١ وقدرها لغاية الآن:	١٤٠٢٦٦١٥
فيكون الرصيد الصافي:	٤٢٩١٦٣٣

بيد أن هذا الرصيد الباقي من مال الاحتياط يستدعي إبداء ملاحظتين هامتين:

١ ـ إنه رصيد حسابي فقط، إذ أن ثمة مبالغ انفقت في الماضي بصورة سلفة ولم تصدر بها حوالات صرف ولا يمكن أن تصدر إلاّ عند تسديدها. وهذه السلفات يؤخذ حتماً عند تسديدها ما يقابلها من مال الاحتياط

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

ومجموعها أكثر من ٢٠ مليون ليرة، توزع بين سلفات لوزارة الخارجية ولوزارة الدفاع ولحساب ضريبة فلسطين وغيرها ذلك من السلفات النثرية.

٢ ـ إن الرصيد الصافي البالغ ٤٢٩١٦٣٣ سوف يُضاف إليه ما ينتظر حصوله من زيادة في إيرادات سنة١٩٥١ الحالية على النفقات ولا يمكننا منذ الآن تحديد هذه الزيادة لكننا نأمل أن تبلغ مبلغاً يغطي مجموع السلفات الآنفة الذكر إذا أضيف إلى الرصيد الحسابي الحاضر.

ثانياً ـ حالة الخزينة:

ليس بخاف أن الخزينة وقعت في الأشهر الأخيرة في أزمة مؤقتة، سببها اضطرار الخزينة في ظروف معينة، إلى تسليف بعض المصالح الحكومية مبالغ كبرى لم ترد إليها في المواعيد المنتظرة، وإلى تجميد مبلغ كبير من موجوداتها في مؤسسات النقد الدولية.

وتفصيل ذلك ما يأتي:

رصيد سلفات الإعاشة	٧٧٢٤٨٠٠
مشترى التلفون من السلطة الفرنسية	٤٦١٨٦٠١
تسديد قروض زراعية لم يدفعها أصحابها إلى بك التسليف	٣٧٧٧٣٦٨
سلفة لأشغال المطار	٨٥٠٠٠٠٠
سلفة لمصلحة مياه بيروت	٦٥٠٠٠٠
سلفات مختلفة للتلفون	٣٨٠٠٠٠٠
	٢٩٠٧٠٧٦٩
ويضاف إلى ما تقدم ما جمدته الحكومة لقاء مساهمتها في المؤسسة المنبثقة عن اتفاقيات بريتون وودز	١١٩٤٢٧٥٣
المجموع	٤١٠١٣٥٢٢

وقد عمدت وزارة المالية إلى معالجة تلك الأزمة الطارئة بمختلف الوسائل فعززت الجباية وتشددت في التحصيل ونستطيع التأكيد أن نسبة التحصيلات لن تقل هذه السنة أيضاً عن ٩٥ بالمائة من التحققات ولاحقت أصحاب القروض الزراعية بشدة متناهية وطرحت أملاكهم للبيع وقد بدأت هذه الخطة تؤتي ثمارها فأخذ المدينون يسددون بعض ما عليهم، واستعادت من إدارة التلفون السلفات البالغة ٣٨٠٠٠٠٠ ليرة وراقبت الانفاق بدقة متناهية. وقد نجحت حتى الآن بعون اللّه في التغلب على الأزمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وستعمد الحكومة في وقت قريب جداً إلى بيع أراضي المطار القديم وبالتالي استرداد السلفة المذكورة أعلاه والبالغة ٨٥٠٠٠٠٠ ليرة كما أنها تأمل أن تسترد سلفات الإعاشة تباعاً وفي الأشهر المقبلة وان تحصل على مبالغ أخرى من تحصيل الديون الناتجة عن القروض الزراعية. كما أنها سوف تبيع بعض أملاك الدولة غير المنتجة. وعندئذ تكون الخزينة قد عادت إلى ازدهارها السابق وتغلبت بصورة نهائية على جميع الصعوبات التي مرت بها في فترة من الزمن.

ثالثاً ـ ازدياد نفقات الدولة وأسبابه:

ومن البديهي أن قيام الحكم الوطني، بسائر مقومات الاستقلال والسيادة، خلق موجبات لم يكون منها بد، وأدى إلى إنشاء وزارات جديدة أهمها الخارجية والدفاع وإلى استلام دوائر مختلفة كانت تشرف عليها السلطة المنتدبة.

ومن المعلوم أن بعض الوزارات التي تسمى منتجة كالأشغال العامة والزراعة والتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام قد عززت تعزيزاً كبيراً.

ومن المعلوم أيضاً أن عدة مشاريع خطيرة قد تحققت في بحر السنوات الخمس الأخيرة مثل المطار الدولي وأعمال الري خاصة في القاسمية واليمونة وشكبة الطرقات الدولية والفرعية وغيرها.

ولا يخفى أن مبلغاً كبيراً أنفق على تشييد أبنية الأونسكو وانفقت مبالغ أخرى كبيرة اقتضتها ظروف حرب فلسطين وما نتج عنها، كما اقتضاها تنفيذ اتفاقية النقد مع فرنسا وتملك لبنان العقارات المتروكة عن الفرنسيين وليس أدل من الأرقام على تقريب مثل هذه الأمور إلى الأفهام.

إن مجموع النفقات في الموازنة العادية ارتفع في كل سنة عنه في السنة السابقة على الشكل التالي:

١٩٤٤	٣٤٠٢٤٠٠٠
١٩٤٥	٤٣٧٦٤٥٠٠
١٩٤٦	٦٠٠٤٦٠٠٠
١٩٤٧	٥٨٩٠٠٠٠٠
١٩٤٨	٦٧٠٠٠٠٠٠
١٩٤٩	٧٥٠٠٠٠٠٠
١٩٥٠	٨٥٠٠٠٠٠٠
١٩٥١	٨٩٤٥٠٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهذا ما عدا الاعتمادات الإضافية التي كانت تطلب في بحر كل سنة والتي يبلغ مجموعها عن ثماني سنوات ٤٠ مليون ليرة تقريباً.

وبالإضافة إلى ذلك فقد انفقت الحكومة اللبنانية اعتمادات خاصة فتحت في الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية هي:

١٩٤٤	١٣٧٤٥٠٢٠
١٩٤٥	٩٥٠٠٠٠
١٩٤٦	٢٠٤٤٤٩٧٢
١٩٤٧	٢٨٥٠٠٠٠٠
١٩٤٩	٨٥٠٠٠٠٠
١٩٥٠	١٥٠٠٠٠٠٠
١٩٥١	١٩٥٩٠٠٠٠
المجموع	١٠٦٧٢٩٩٩٢

أخذت كلها من مال الاحتياط.

كما أنها فتحت بمناسبة انعقاد مؤتمر الأونسكو وتشييد الأبنية المعروفة اعتمادات بلغت ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة أخذت أيضاً من مال الاحتياط.

وانفقت في سبيل حرب فلسطين وبسبب ما جرت من ذيول مبلغاً يناهز ٦٠٠٠٠٠٠ ليرة، أخذ أيضاً من مال الاحتياط.

وفتحت في موازنة السياحة والاصطياف ابتداء من سنة ١٩٤٩ اعتمادات يبلغ مجموعها لغاية آخر السنة الحالية نحواً من ٦٠٠٠٠٠٠ ليرة.

ولا حاجة هنا لذكر مصالح الإعاشة والتلفون واليانصيب الوطني التي هي مصالح استثمار تغذي صناديقها بموارد خاصة.

فلو جمعنا هذه الأرقام المتصاعد لتبين لنا:

ـ إن مجموع الاعتمادات الأساسية والإضافية المفتوحة منذ سنة ١٩٤٤ في الموازنة العادية بلغ ٥٥٣,٣٦٩,٥٠٠ أي بمعدل ٦٩,١٧١,١٨٧ ليرة في السنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- ومجموع الاعتمادات المفتوحة في الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية بلغ ١٠٦,٧٢٩,٩٩٢ أي بمعدل ١٣,٣٤١,٢٤٩ ليرة في السنة.

- ومجموع ما انفق في غير هذه السبل (الأونسكو، فلسطين، السياحة والاصطياف إلخ..) بلغ ١٦,٠٠٠,٠٠٠ أي بمعدل ٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة في السنة.

ويكون بالتالي معدل النفقات العامة ٨٤,٥١٢,٤٣٦ ليرة كل سنة منذ اطلاع السلطة الوطنية بجميع مسؤوليات البلاد الداخلية والخارجية أي خلال ثماني سنوات.

ولقد يعجب المرء من استطاعة هذا البلد الصغير إيجاد مثل هذه المبالغ الضخمة وانفاقها. لكن هذا الواقع إن دلّ على شيء، فإنما يدل من جهة على تزايد الثروة الوطنية ولازدهار الذي ما فتئ يرافق سني هذا العهد ويزداد، ومن جهة ثانية على عظمة العمل العمراني الذي قامت به الدولة اللبنانية الناشئة في فترة وجيزة من الزمن.

ويصل المرء إلى النتائج عينها فيما لو نظر إلى الواقع المذكور من ناحية واردات الدولة التي تجمعت سنة بعد سنة ومكنت الحكومة من الانفاق على هذه الصورة فمن الثابت إنه باستثناء ضريبة الدخل التي أنشئت في سنة ١٩٤٤ لم تزد الضرائب في لبنان منذ مطلع العهد الحاضر.

فإذا كانت الواردات قد ارتفعت فمرد ذلك إلى ارتفاع معدل استهلاك المواد الخاضعة للرسوم مثل المحروقات التبغ والبضائع المستوردة وارتفاع حاصل ضريبة الدخل وفي كلا الحالتين دليل على ازدياد الدخل القومي بصورة مضطردة.

بيد أن هذه السعة في الانفاق التي رافقت نشوء الدولة وتطورها البدائي كانت وبقيت طالما الواردات تزيد على النفقات العادية فتنفق الزيادة على المشاريع الهامة كما سبق القول.

أما وقد اكتمل نمو الدولة اللبنانية وكادت نفقاتها العادية توازي مجموع واردتها فقد أصبح ضرورياً التبصر في هذا الواقع الجديد وهذا الواقع بعينه هيمن على وضع مشروع موازنة سنة ١٩٥٢ المعروض الآن على مجلسكم الموقر.

القسم الثالث: مشروع موازنة سنة ١٩٥٢

لسنا ندعي الكمال ولا ما يقرب من الكمال في مشروع الموازنة الذي نقدمه لكم. لكننا نؤكد بأننا قمنا فور استلامنا الحكم، بمجهود صادق كي نأتيكم بموازنة متوازية الكفتين، تتضمن ولو إصلاحاً جزئياً في كل من شتى النفقات والواردات، وستظهر لكم صحة قولنا هذا من مجرد اطلاعكم على الحقائق التي يلي بيانها.

أيها السادة

تفضلتم فمنحتمونا ثقتكم في العشر الأخير من شهر حزيران. وكان على كل عضو من أعضاء الحكومة أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتفرغ فوراً مع معاونيه لوضع تقديرات النفقات التي تحتاج إليها المصالح التي يضطلع بأعبائها إذ جئنا كما تعلمون، في أعقاب حكومة انتقالية، لم يتسن لها فوق شغلها الشاغل أن تهتم بشؤون الموازنة وجئتم في أعقاب مجلس انصرف وهو تارك لكم ولنا حملاً ثقيلاً من القوانين المالية.

فعمد كل منا وسعه حتى تجمعت التقديرات في وزارة المالية في مطلع شهر أيلول، فدققتها ورفعتها مع ملاحظاتها إلى مجلس الوزراء في أقل من خمسة عشر يوماً. ومجلس الوزراء عقد جلسات متعاقبة وطويلة حتى أُقر المشروع النهائي وبعث به إليكم ضمن المهلة الدستورية أي قبل نهاية شهر أيلول.

ولقد لاقينا في سبيل وضع هذا المشروع صعوبات جمة فطالعنا أول ما طالعنا، نفاد مال الاحتياط، ثم ارتفاع تقديرات المصالح الحكومية لاحتياجاتها بمقدار ٤ ملايين ليرة عن تقديراتها للسنة السابقة. ووجدنا أن الديون المتوجبة الاداء سوف تزيد في السنة المقبلة بمقدار ثلاثة ملايين ليرة عما كانت عليه في هذه السنة ووجدنا إن رفع ملاكات الموظفين المدنيين الذين جرى في عهد حكومة الانتقال ويصبح نافذاً في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٢ ـ يرتب زيادة في النفقات ٧٠٠٠٠٠ ليرة. ووجدنا أيضاً ان أكثر الموظفين الذين لم يرقوا منذ ثلاث سنوات سوف يستحقون الترقية في بحر السنة القادمة مما يجر نفقة قد تبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ليرة يجب لحظها. كما وجدنا في مجلس النواب مشروع قانون بفتح اعتمادات جديدة في الصندوق المستقل لمباشرة حلقة أخرى من الأشغال الانشائية وأن هذا القانون لا بد أن يصبح نافذاً خلال السنة القادمة فيجب توفير بضعة ملايين للبدء بالعمل.

وكان واجباً علينا، من جهة أخرى أن لا نزيد الضرائب والرسوم وأن لا ننشئ ضرائب ورسوماً جديدة كما كان من سياسة الحكومة أن لا تلجأ إلى عقد القروض في الظروف الحاضرة وأن لا تعمد إلى صرف موظفين بالجملة.

فلا نخالكم إلا قادرين العقبات التي واجهتنا في معرض التوفيق بين جميع هذه العوامل المناقضة وبالتالي عاذرين الحكومة إن هي لم تتمكن من تحقيق كل الآمال واستجابة جميع الرغبات.

وتوخياً للايضاح وتسهيلاً للمناقشة، نفصل بحثنا عن مشروع الموازنة كما يأتي:

- كيف حققنا توازن الموازنة للسنة المقبلة.
- توزيع الاعتمادات المدونة في أبواب النفقات.
- الواردات وإلى نظام الضرائب.
- مشروع قانون الموازنة.

أولاً ـ كيف حققنا توازن الموازنة للسنة المقبلة:

بات جلياً فيما نعتقد مما سبق قوله، إن مالية الدولة كانت تجتاز أزمة طارئة بينما كنا نعمل على وضع مشروع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موازنة العام المقبل. وكان علينا أن نفتش عن علاج للحالة ونجده خلال اسابيع معدودة. لكن كان علينا أيضاً أن نجد العلاج الذي يستطيع مسؤول أن يضعه وهو مدرك تبعاته وملم بالحالة العامة من سائر نواحيها.

فثمة آراء يبديها كل ذي قلم ونصائح يسديها كل ذي لسان، براقة في ظاهرها ومقنعة بالنسبة لحالة معينة تعالج وحدها. لكن هذه الآراء والنصائح تنتهي في غالب الأحيان إلى نظريات مستحيلة التطبيق أو تقوم على قواعد وأنظمة مطبقة في بلدان يختلف تكوينها ونموها عن بلادنا، وأما إلى حلول جزئية عديمة النفع وان هي نفعت في ناحية، أضرت من نواح أخرى من حياة الأمة فكان علينا بالتالي أن نبتعد عن الحلول المبتورة وعن الأساليب «الثورية» في حل المعضلات، وهذه الأساليب ما وافقت يوماً طبيعة هذا البلد ولا امتزجت بخصائصه.

كان بوسع الحكومة مثلاً أن تستدين عشرين أو ثلاثين مليون دولار من الخارج إن اللجوء إلى القروض لتغطية النفقات لا يخلق خطراً كبيراً على الدول وخاصة الصغيرة منها وكان بوسعها أن تطرح قرضاً داخلياً كأنها تجهل ضآلة الأمل في الحصول على نتيجة من هذا الباب.

وكان بوسع الحكومة أن تطرح في الشارع ألفي موظف وعائلاتهم غير عابئة بالمشكلة الاجتماعية التي تنتج عن هذا العمل المفاجئ.

وكان بوسعها أن تفرض ضرائب جديدة في الدخل أو على رؤوس الأموال بقطع النظر عما إذا كان يبقى بعد ذلك في البلاد رؤوس أموال وبالتالي أعمال وأرباح.

وكان بوسعها أن تقترح عليكم تأميم الشركات ذات الامتياز أو التي تتصل أعمالها بالمنفعة العامة غير حاسبة حساباً للتجارب المؤلمة التي خانتها دول أعلى كعباً وأعمق خبرة من نتائج التأميم، ولا لعشرات الملايين التي تتوجب عندئذٍ لتلك الشركات.

وكان بوسع الحكومة أن تتبع قواعد الاقتصاد الموجه على علاقتها فتنشد توازن الميزان التجاري قبل أن تعد العدة الكافية لهذا العمل وقبل أن تتحدد علاقاتنا مع سوريا، متجاهلة الواقع الذي أثبت أن الحرية النسبية واطلال لبنان على العالم من جميع نوافذه هما الضمانة الأساسية لازدهار مرافق هذا البلد المنبسط على البحر ومتجاهلة تأثير نوع علاقاتنا مع سوريا على الوضع الاقتصادي اللبناني.

وكان بوسعها أن تقر البدء حالاً بتنفيذ مشاريع عمرانية جرى على أمل أن تدر هذه المشاريع عملاً وربحاً وبالتالي إيرادات جديدة للخزينة قبل أن تحدد شروط هذه الأعمال ومنافعها وطرق تمويلها.

وكان بوسعها أشياء كثيرة أخرى.

لكن الحكومة وهي عارفة مسؤولياتها فضلت أن تعالج الحالة الراهنة بوسائل طبيعية منطقية وأن تمشي إلى الاصلاح المطلوب بخطوات متزنة فاعتمدت من أجل وضع موازنة السنة المقبلة، خطة التوفير في النفقات غير الضرورية التعجيل في اصلاح نظام الضرائب. ومن أجل المستقبل قررت أن تكلف اخصائيين وضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني تستند إليه كل الحكومات بعد الآن في توجيه سياستها الاصلاحية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولا يظنن أحد أن وضع التصميم المذكور أمر سهل المنال والانجاز بل إن له شروطاً كثيرة أولها تحديد السياسة الاقتصادية بل والسياسة العامة أيضاً التي يمكن لبلد مثل لبنان أن يتخذها قاعدة له لمدة لا تقل عن عشر سنوات ومنها تكوين هيئة لوضع التصميم يجمع أعضاؤها إلى الخبرة الفنية في مختلف الحقول خبرة سياسية وإدارية.

ومن البديهي أن تصميماً من هذا النوع يجب أن يربط بقوانين تجعله متماسك الحلقات وغير معرض للتعديل والتكييف فلا يتبدل بتبدل الأحوال أو الرجال والحكومة جادة في تكوين الهيئة المذكورة بالتعاون مع مجلسكم ويؤمل أن تباشر الهيئة مهمتها في مطلع العام المقبل.

(تصفيق)

أما التخفيض في النفقات فلم يكن في وسع الحكومة أن تبينه على أساس اصلاح الجهاز الإداري إذ أن هذا الاصلاح يبقى مستحيلاً طالما مجلسكم لم يقر القانون الخاص بالموظفين وبتجديد الملاكات الإدارية. ولذلك بنته على إلغاء قسم من النفقات غير المجدية وبتخفيض المبالغ المخصصة لبعض الأعمال ذات المنفعة المحلية الضيقة، كما بنته بصورة خاصة على حفظ اعتمادات تتفق والحاجات الحقيقية المنظور إليها على ضوء مراقبة شديدة على الانفاق ووضع حد للإصراف واعتبار كل موظف مسؤول ضمن اختصاصه عن تنفيذ بنود الموازنة.

وقد تستغربون القول اننا، في عصرنا النفقات، كنا واضعين نصب أعينا تقدير الواردات قبل كل شيء. تستغربون ذلك لأنه يخالف أبسط القواعد التي تفرض تجديد نفقات الدولة أولاً ثم جباية الضرائب إلى الحد الذي يغطي النفقات.

لكن لم يكن لنا مناص من عكس القاعدة في الواقع. بالنظر لما قلناه عن سياسة الحكومة في عدم زيادة الضرائب وعدم الاستقراض وعن نفاد مال الاحتياط وعن ارتفاع أرقام البنود المتضمنة الديون المتوجبة الأداء. فمددنا بساطنا هذه السنة على قدر أرجلنا وأزمعنا عزم أكيد على مراقبة الانفاق بشكل يغنينا ويغنيكم عن الاعتمادات الإضافية التي كانت تجعل الموازنات في السابق لا تعبر إلا عن بعض الحقيقة.

ثانياً ـ توزيع الاعتمادات المدونة في أبواب النفقات

إن في مجلسكم الكريم وفي الرأي العام من تمركز عنده تفكير معين فيما يتعلق بالنفقات العامة. ومن أبرز نواحي هذا التفكير القول بأن الدولة دولة موظفين بدليل ان ثلثي الموازنة ينفق عليهم وان قدر كبيراً مما يجبى من المكلفين يبذر تبذيراً فلا يبقى بالنتيجة للأعمال المنتجة النذر إلا اليسير من هذه الموازنة الضخمة.

اسمحوا لي أن أقول إن هذا التفكير لا ينطبق على الواقع كل الانطباق.

لا نكران أن عدد الموظفين الموقتين منهم بصورة خاصة، يفيض عن حاجة بعض الدوائر. لكنني أؤكد لكم أن الحكومة جادة في تلافي هذه الحالة وقد صرفت عدداً منهم وأحالت على التقاعد من بلغوا السن ومن ألغيت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وظائفهم وستتابع عملها هذا بتودة كما إنها أوقفت التعيينات الجديدة، إلا في بعض حالات استثنائية قليلة لا يعتد بها. وتنظيم الدوائر لا بد أن يتم تصديق قانون الملاكات.

ولا نكران أن بعض النفقات تجري بدون أن تكون ثمة حاجة ملحة إليها أو تفوق أحياناً معدلاتها المعقولة. لكننا حرصنا على تشديد المراقبة والإمعان في التدقيق وقد توصلنا إلى نتائج فعلية من هذه الناحية.

وقد يكون مفيداً الاطلاع على بعض الأرقام المستخرجة من مشروع الموازنة نفسه.

١ ـ الموظفون

ان عمال الدولة على ثلاثة أنواع: مدنيين وعسكريين وفعلة أو ما يشابهم، والنوع الأول يقسم إلى إداريين وفنيين.

فعدد الموظفين المدنيين ورواتبهم تظهر في الجدول الآتي:

الباب	الموظفون الاداريون		الموظفون الاداريون	
	عدد	رواتب	عدد	رواتب
١ ـ رئاسة الجمهورية	١٤	٦٥,٤٠٠		
٢ ـ مجلس النواب	٣٣	١١٩,٣٠٠		
٣ ـ رئاسة الوزراء	١٧	٧٣,١٠٠		
٤ ـ وزارة العدلية	٤٧١	١,٢١٦,١٨٠	١٦٧	١,٧٦١,٤٢٠
٥ ـ وزارة الخارجية	١٩٧	١,١٦٥,٤٣٠		
٦ ـ وزارة الداخلية	١٨٤	٧١٧,٥٠٠	٦	١٠,٠٠٠
٧ ـ وزارة المالية	٥١١	١,٨٣٠,٩٠٠	٢٧٦	٨١٥,٨٠٠
٨ ـ وزارة الدفاع	١٧	٧٠,٤٠٠		
٩ ـ وزارة التربية الوطنية	٢٦٣	٥٤٤,٦٠٠	٢٨٧٨	٦,٧٣٥,٣٠٠
١٠ ـ وزارة الصحة والاسعاف العام	٤٤	١٣٤,٦٢٥	٥٧٣	٩٥٢,٢٧٥
١١ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية	٩٠	٢٥٣,٦٠٠		
١٢ ـ وزارة الأنباء	٢٢	٧٣,٩٠٠	٣٨	١٥٩,٦٠٠

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

١٣ ـ وزارة الأشغال العامة	٢٢٣	٥٢٦,١٠٠	٦٧٦	٢,١٨٣,٨٠٠
١٤ ـ وزارة الزراعة	١١٠	٣٧٣,٩٨٥	٢٢١	٦٩٧,٠١٥
١٥ ـ وزارة الاقتصاد الوطني	٩٣	٣٤٤,٩٠٠		
١٦ ـ وزارة البريد والبرق	٥٢٧	٢٦٤,٣٦٠	١٩١	٨٠٦,٤٤٠
المجموع:	٢٨١٦	٩٣٧٤,٢٨٠	٤٩٩٦	١٤,١٢١,٦٥٠

يستنتج فوراً من هذا الجدل أن رواتب الموظفين الإداريين لا تستفيد أكثر من ١٠ بالماية من اعتمادات الموازنة. وإن رواتب الموظفين الفنيين (قضاة، معلمين، أطباء، مهندسين، محاسبين) تستنفد نحواً من ١٦ بالماية.

- أما رواتب العسكريين (جيش، درك، شرطة، أمن عام) فإنها تبلغ ٢٠,٩٠١,٨٠٠ ليرة، أي ٢٣ بالماية تقريباً.
- أما العمال (الفعلة ومن يشبههم، فإنهم يستنفدون مبلغ ٢,٩٣٣,٤٥٠ ليرة أي ٣ بالماية تقريباً من مجموع الموازنة.

فلو سلمنا بأن بين الموظفين الإداريين عدداً يستغنى عنه وإن ثمة مبالغة في بعض الأحيان في تشغيل العمال في الورش فقد يعني هذا أن تعزيز المراقبة على أعمال الإدارة يمكن أن يوفر واحد في المائة من مجموع الموازنة وتسعى الحكومة الآن لتحقيق هذا الوفر عملياً بالإضافة إلى الوفر الذي حققته في سائر أبواب النفقات عند تنظيم مشروع الموازنة الحاضر.

٢ ـ نفقات الظهور والتمثيل

نجمل تحت هذا العنوان النفقات المدرجة في الموازنة في البنود أو الفقرات المسماة: تشريفات، أعياد واستقبالات، نفقات تمثيل في الخارج، دعاية، نفقات سرية، وهي النفقات التي تتهم الدولة أحياناً بالإسراف فيها.

إن مجموع المبالغ المخصصة للغايات الآنفة الذكر يكاد لا يجاوز مليون ليرة في السنة أي يزيد قليلاً عن واحد بالماية من مجموع الموازنة. وأظن أن أحداً لا يرى غلواً في مثل هذا المبلغ تنفقه دولة مستقلة ينتشر ممثلوها في جميع أقطار العالم ولا تقاس أمجادها بمقياس مساحتها ولا بعدد سكانها.

أما وقد أوضحنا بالأرقام مسألة الرواتب والأجور ومسألة نفقات الظهور والتمثيل فإننا نضع تحت أنظاركم جدولاً فنياً بكيفية توزيع الاعتمادات في مشروع الموازنة وقد أشير تجاه كل نوع من النفقات إلى رقم البند المدرجة فيه تلك النفقة.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

رقم البند	نوع النفقة	مقدار النفقة	النسبة المئوية
١	الرؤساء والوزراء والنواب	٧٩٣,٠٠٠	١
٢/١	الإدارة العامة	٥,٩٦٣,٠٠٠	٥،٦
٢/١	الفروع الفنية والاستثمارية	٦,٣٩٥,٠٠٠	٧
٢/١	الفرع التي تؤدي خدمات اجتماعية	٨,٨٤٠,٠٠٠	٥،٩
٢/١	قوى الأمن	٢٢,٠٣٥,٠٠٠	٢٤
٢/١	فروع الأشغال	٢,٧٦٠,٠٠٠	٣
٢/٢	منح وإعانات للموظفين	١٠٧,٠٠٠	١،٠
٣/١	لوازم ونفقات إدارية	٣,٩٠٠,٠٠٠	٣،٤
٣/٢	نفقات خاصة ببعض الوزارات	٥٠,٤٨٥,٠٠٠	
٤	نفقات عامة (نقل وانتقال، محروقات الخ)	١,٧٠٠,٠٠٠	٩،١
٥/١	تجهيزات جديدة أو تجديد التجهيزات	٤,٥٦٠,٠٠٠	٥
٥/٢	أشغال وانشاءات جديدة	١٠,٣٠٠,٠٠٠	٣،١١
٥/٣	صيانة الأشغال والتجهيزات	١,٣٩٠,٠٠٠	٥،١
٥/٤	عمال	٢,٩٣٠,٠٠٠	٢،٣
٦/١	منح اجتماعية	٨٠٣,٠٠٠	٩،٠
٦/٢	منح ثقافية	١,٧١٤,٠٠٠	٩،١
٦/٣	منح اقتصادية	٢٥,٠٠٠	
٦/٤	منح لتنفيذ أشغال	١٢٦,٠٠٠	٢،٠
٧	نفقات اجتماعية (اعاشة السجون والمستشفيات أدوية معالجة، مأوى المتسولين، لوازم المستشفيات، الرياضة المعارض الفنية الخ..)	٣,٣٩٠,٠٠٠	٢،٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٨	نفقات يوجبها الاستثمار (حصر الملح، عائدات الجباية الطوابع البريدية والأميرية، نقل البريد الخ..)	٨١٤,٠٠٠	٩،٠
٩/١	نفقات تمثيل	٧٢٣,٠٠٠	٨،٠
٩/٢	مساهمات دولية	١١٤,٠٠	١،٠
١٠	نفقات سرية	٣٦٥,٠٠٠	٤،٠
	تقاعد وتعويضات صرف	٣,٦٨٦,٠٠٠	
٤	قسط الأملاك الافرنسية	٣,٤٦٨,٠٠٠	٨،٣
	قسط سندات الخزينة	٢,٣٩٢,٠٠٠	٦،٢
	احتياطي لنفقات طارئة	١,٧٢٢,٠٠٠	٩،١
		٩١,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠

إننا لنرى أنفسنا بغنى عن التعليق على هذا الجدول اللهم إلا بالقول أن هذا الانفاق بحد ذاته يعيد المال إلى المواطنين لأن أكثره يجري في داخل البلاد فيزيد في النشاط العام.

ثالثاً ـ الواردات ونظام الضرائب

لم يتبدل نوع الإيرادات في مشروع الموازنة الجديدة إلا فيما يتعلق بإلغاء ضريبة الأغنام. فقد أقدمت الحكومة على إلغاء هذه الضريبة الموروثة عن عهود قديمة لأنها أصبحت بالية ويصعب جداً تحصيلها ولأن الحكومة توخت تشجيع تربية الأغنام وبالتالي زيادة قدرة البلاد على انتاج اللحوم والاستغناء بقدر الإمكان عن استيرادها من الخارج.

ولقد تبدلت تقديرات الإيرادات تبدلاً جزئياً فزادت في بعض ونقصت في بنود أخرى، وذلك على ضوء اختيار الدوائر المالية خلال السنة الجارية والسنة السابقة. مثل ذلك إن تقدير إيراد ضريبة الأملاك المبنية زيد ٤٠٠,٠٠٠ ليرة نظراً لتزايد حركة البناء وتقدير إيراد رسم المواد الملتهبة زيد ١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة بالنظر لارتفاع معدل استهلاك المحروقات السائلة. وزيادة كذلك تقديرات إيراد رسوم التبغ والتنباك ورسوم الجمارك على أساس الواقع في هذه السنة.

أما حاصلات بيع الملح فقد نقصت تقديراتها مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ليرة تبعاً لكون الحكومة قررت إلغاء احتكار الملح وأطلقت حرية استيراده والاتجار به وانتاجه متوخية من ذلك تشجيع صناعة الملح الوطنية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومن الطبيعي أن نشير هنا إلى موضوعين هامين يكثر الجدل حولهما في كل سنة عند درس الموازنة وهما معدل الضرائب في لبنان وكثرة الضرائب غير المباشرة التي تصيب جميع الطبقات دون تمييز.

١ ـ معدل الضرائب في لبنان

إن المكلف اللبناني غير مرهق أبداً بالضرائب بل أنه من أبعد المكلفين في الدنيا عن الإرهاق. ودليلنا ما هو جار في غير لبنان. فإذا أخذنا قياساً موازنة النفقات في بعض الدول ووزعناها على عدد سكان الدولة المعنية تبين لنا ما يأتي:

يدفع كل مواطن فرنسي ٥٠,٠٠٠ فرنك أو ٤١٥ ليرة لبنانية في السنة وكل مواطن بريطاني ٨٠ ليرة انكليزية أو ٦٩٠ ليرة لبنانية، وكل مواطن إيطالي ١١٩ ليرة لبنانية وفي بلجكا يدفع الفرد ٤١١ ليرة لبنانية وفي كندا ٨٤٠.

ولم نشأ أن نأخذ من موازنات الدول العربية الشقيقة مثالاً للمقارنة لأن أوضاع هذه البلدان الاقتصادية والاجتماعية تختلف اختلافاً بينة عن الأوضاع اللبنانية.

طبعاً ان على الدول الأجنبية المذكورة أعباء عسكرية واجتماعية ثقيلة تبرر ارتفاع معدل الضرائب الفردي بيد أن هذا الواقع كيفما قسناه وقارناه بمثيله في لبنان لا ينفي حقيقة ذلك الواقع الآخر وهو أن الفرد اللبناني يدفع في السنة ٧٣ ليرة لبنانية فقط. هذا مع العلم إن الموازنة اللبنانية تتضمن كما اسلفنا أعباء عسكرية واجتماعية تناهز ثلاثين بالماية من مجموع النفقات.

ويتيح لنا هذا الموضوع فرصة لإبداء ملاحظة نعتقدها هامة.

عندما كنا نتبصر في الحلول الممكنة لتحقيق التوازن في مشروع الموازنة الذي وضعناه لم نتوقف عند حل زيادة الضرائب لا تهرباً من المسؤولية، ولا خوفاً من فقدان الشعبية، بل إيماناً منا بأن المبالغة في فرض الضرائب والرسوم في لبنان يصيب الاقتصاد اللبناني بضرر.

وإننا نلخص هذه الفكرة بقولنا: يجب أن يبقى لبنان وسطاً لاستيراد البضائع وخزنها وإعادة توزيعها في العالم الشرقي ـ ولبنان كان وسيظل بحكم خصائصه وسيطاً بين المنتج والمستهلك لا في الشرق فحسب بل وفي العالم قاطبة ـ ولبنان يجب أن يبقى ملجأ لرؤوس الأموال أكانت هذه الأموال هاربة من اضطهاد أم طامعة بربح ـ ولبنان بلد سياحة واصطياف فيجب أن تنخفض فيه بقدر الإمكان كلفة الانتاج وأسعار السلع.

فكل هذه العوامل توجب انتهاج سياسة مالية قائمة لا على الاستقرار فحسب بل على أكبر قدر ممكن من الحرية والتسامح والتساهل مما يتنافى مع ارهاق المكلف أكان وطنياً أو أجنبياً.

(تصفيق)

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

٢ ـ نظام الضرائب

يشكو اللبنانيون ويردد مجلسكم في كل سانحة هذه الشكوى ـ من فساد نظام الضرائب النافذ في لبنان. وتستند الشكوى إلى أن نظاماً نجبي بموجبه ثلاثة أرباع الواردات بشكل ضرائب غير مباشرة يتنافى ومبدأ العدل الاجتماعي الذي يقضي بالتفريق بين الغني والفقير وبتكليف المال حيث يوجد وحيث ينتج.

إن في هذا الموضوع مجالاً فسيحاً للجدال والنقاش. وثمة نظريات حديثة تهدف إلى زعزعة الأسس التي بني عليها المبدأ الآنف الذكر، وإلى التشكيك في أفضلية الضريبة غير المباشرة والشك هنا مبعثه أن الضريبة غير المباشرة تجبي بسهولة وأنها تفرض على كماليات لأعلى حاجات ضرورية.

بينما جباية الضريبة المباشرة تخلق بين السلطة وبين المكلفين خلافات وتؤدي إلى تدابير تباعد بين الفريقين فتقسو السلطة ويلجأ المكلف إلى وسائل وحيل لا تتفق في غالب الأحيان مع الخلق السليم ولا مع واجبات المواطن.

لكننا لا نريد الدخول الآن في هذا الجدل النظري بل نسلم مبدئياً بأن نظام الضرائب في لبنان يحتاج إلى اصلاح يستهدف تطبيقاً عملياً ومتزايداً لمبدأ العدل الاجتماعي.

ونسرع فنضيف أن الاصلاح المنشود هو الآن قيد التحقيق. وبالفعل فقد التقت في الشهرين الأخيرين رغبة الحكومة ورغبة المجلس فتعاونا جميعنا وانصببنا على درس مشاريع القوانين التي كانت ما تزال في أدراج اللجان النيابية فتوفقنا إلى تصديق ثلاثة قوانين هامة هي:

الشرفية والعائدات السنوية للأراضي المروية بفضل الأشغال التي قامت بها الحكومة وقانون ضريبة الأراضي الجديدة. وقانون الرسوم على التركات والوصايا والهبات.

كما أن الحكومة ستتقدم منكم بمشروع قانون يتضمن تعديلاً للضريبة على الأملاك المبنية فيجعلها تصاعدية وإننا موقنون أن هذا التعديل سيلاقي منكم تحبيذاً.

وهكذا لن ينقضي هذا العام حتى نكون بإذن اللّه قد حققنا الاصلاح الأساسي المطلوب في نظام الضرائب، وتكون أكبر نواحي النشاط قد اخضعت للضريبة بصورة عادلة. وبما أن هذه الضرائب الجديدة لن تصبح مجدية بالفعل إلا من سنة ١٩٥٣ فإن مشروع الموازنة تلك السنة سوف يبني عليها ويحقق بالتالي الغايات الإيجابية التي كنا نتوخاها وعجزنا عن تحقيقها في مشروع الموازنة الحاضر.

وقد يكون من المفيد أن نورد هنا بعض الأرقام التي تنير هذا الموضوع.

إن نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الموازنة هو في لبنان ١٨ بالماية (بينما نسبة الضرائب غير المباشرة هي الآن ٦٥ بالماية) أما في فرنسا فهو ٣١ بالماية وفي بريطانيا ٥١ وفي إيطاليا ٢٠ وفي بلجكا ٤٧.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لكن النسبة اللبنانية سوف ترتفع تدريجاً في السنة المقبلة والسنوات التي تليها بفعل الضرائب المحدثة السابقة الذكر وقد تصل إلى أكثر من ٤٠ بالماية وبما أن الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة لها لا بد أن تنخفض فقد يأتي قريباً يوم تتعادل فيه إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير المباشرة.

رابعاً ـ مشروع قانون الموازنة

لم يتضمن مشروع قانون الموازنة للأسباب السابقة الذكر تعديلات هامة للأوضاع المالية سوى ما تعلق بإلغاء احتكار الملح وضريبة الأغنام كما اسلفنا. وتضمن نصاً هاماً يتعلق بالموظفين.

ففي حقل الضرائب المباشرة نص المشروع على أن تبقى مرعية الإجراء خلال السنة المقبلة الأحكام النافذة حالياً فيما يتعلق بضريبة الأراضي ذلك لأن الضريبة الجديدة لن تصبح نافذة إلا ابتداء من سنة ١٩٥٣ وعدل المشروع بعض نصوص شكلية في قانون ضريبة الدخل على ضوء الاختبار.

وفي حقل الضرائب غير المباشرة نص المشروع على إلغاء المادة ٤٦ من قانون موازنة السنة الحالية الذي كان أوجد لجنة خاصة للنظر في الاعتراضات على القيمة المتخذة أساساً لتصفية رسوم التسجيل والانتقال العادية وقد تبين عملياً أنه لم يكن من حاجة لهذه اللجنة لأن القيمة المبحوث فيها إنما هي القيمة التأجيرية المبني عليها التكليف بضريبة الأملاك المبنية وهذه القيمة قابل تحديدها لجميع طرق المراجعة.

وتضمن المشروع نصاً يوضح غموضاً في قانون رسوم الطوابع. وتنوي الحكومة أن تتقدم منكم قريباً بمشروع قانون مستكمل الدرس لتعديل نظم رسوم الطوابع تعديلاً أساسياً. كما تضمن جعل رسوم الحجر الصحي على الطائرات وعلى المسافرين فيها إلزامياً اسوةً بما هو جار في المرافئ البحرية ولأن جميع الطائرات تخضع في الواقع وجميع ركابها يخضعون للمعاينة الصحية.

أما بصدد قانون المحاسبة العامة فقد أظهر وضعه موضع التنفيذ هذه السنة أن فيه نقائص أكثرها شكلي تستدعي تعديلات في نصوصه يجعله مؤدياً الغايات المنشودة وقد تضمن مشروع قانون الموازنة هذه التعديلات.

وتضمن المشروع أيضاً أحكاماً شتى تتعلق بتعديل بعض النصوص في قوانين الموازنة السابقة، وجلها تتعلق بكيفية توزيع عائدات الجباية بين مأموري المالية.

وأخيراً تضمن المشروع نصين يتعلقان بالموظفين.

- أولهما شكلي يقصد منه اختصار المعاملات وهو يقضي بالاكتفاء بقرارات وزارية لإعطاء الإجازات الصحية للموظفين إلا إذا كانت مدة الإجازة تجاوز ثلاثة أشهر فتعطى بمرسوم.
- والثاني هام جداً إذ أنه يجيز للحكومة، خلال ستة أشهر، ان تصرف من الخدمة الموظفين الفائضين عن حاجة الدوائر أو الذين تثبت عدم أهليتهم، ولا تخفى عليكم طبعاً الغاية من هذا النص وهي تمكين الحكومة من إعادة تنظيم الدوائر والاستغناء عن فريق من موظفي الملاك لا يقومون بعمل مفيد أو لا يصلحون للعمل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيها الزملاء الكرام

اعذروني إذا كنت اطلت عليكم. لكنني رأيت من واجبي أن أوضح الأمور، بالأحرف وبالأرقام علها تتيح لكم تكوين فكرة عامة حول المسألة المالية التي شغلت الأفكار والأقلام في المدة الأخيرة.

واعذروني إذا كان ينقص بياني شيء من العلم أو الدقة فقد تكون الصراحة في مثل موقفي ألزم من الاغراق في العلم وقد يكون الوضوح أجدى من الإمعان في الدقة.

واعذروني فوق هذا وذاك، إذا كنت ما اتيتكم بمشروع موازنة ثورية تقلب أمور البلاد والعباد رأساً على عقب بحجة الاصلاح والترقي، فإنني عدا عن الأسباب المبينة آنفاً، لا أؤمن بالثورة في معرض الاصلاح بصورة عامة، ولا أؤمن فيما يتعلق بهذا الوطن الحبيب إلا بالتطور الطبيعي المتزن. تعينه وتوجهه سلطة تدرك قبل كل شيء أن الاقتصاد اللبناني فريد في نوعه وميزاته، فلا يصح فيه لا القياس ولا التقليد.

وبكل حال فقد قمت وزملائي أعضاء الحكومة بما أملاه واجبنا وأراح ضمائرنا وها اننا نقدم إليكم نتاج عملنا، ولكم فيه القول الفصل.

(تصفيق)

الرئيس: إذا جاز للرئاسة أن تعبر عن رأي المجلس فإني اشكر معالي الوزير على البيان الرائع، الفني، المدروس، المعزز بالأرقام والذي يدل على مقدار ما بذله معاليه من جهد حرصاً على المصلحة العامة، والآن نزولاً على رغبة الزملاء ارفع الجلسة خمس دقائق للاستراحة على أن تستأنف بعدها.

الرئيس: استؤنفت الجلسة. استشير المجلس بأن نبدأ بدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٠١٣ القاضي بفتح اعتمادات إضافية لمختلف الدوائر مجموعها ٥٧٧ ألف ليرة في موازنة سنة ١٩٥١.

من يوافق على ذلك فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الكلمة للسيد فؤاد الخوري.

فؤاد الخوري:

أول ما يتوق أحدنا إلى معرفته عند تصفحه ميزانية الدولة هو الرقم الذي يؤلف مجموع نفقاتها.

وأول ما يتمناه أن يأتي هذا الرقم أقل مما كان عليه في السنين أو في السنة الماضية تخفيفاً عن عاتق الشعب واستجابة لرغباته.

ولكن الباحث في هذه الميزانية يجد أن مجموع الاعتمادات ليس أنه لم ينقص عن مثله في السنة الفائتة بل قد تجاوزه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كما تجاوزت ميزانية كل سنة من السنين الماضية ميزانية السنة التي سبقتها.

باب الشؤون الاجتماعية

أجل أحدث في جانب النفقات من الميزانية باب جديد هذه السنة لم يكن في سابقاتها.

هو باب وزارة الشؤون الاجتماعية. الباب الذي طالما ارتقبته الآمال ليكون العون المرتجى في التنظيم الاجتماعي لحياة الفئة العاملة والمستخدمة وضمان نواحي حياتها وهو يقابل بحمد يسدى إلى الحكومة وتمنيات لإعطاء ثماره الطيبة.

ولكن ما ارصد له في الميزانية وهو ٦٣٠ ألف ليرة ليس بالمبلغ الذي يدعو لزيادة الميزانية إلى ما وصلت إليه.

الاعتمادات الإضافية

ولهان الأمر لو وقف مجموع اعتمادات الميزانية عند هذا الحد. ولكن ما يخشى أمره هو الاعتمادات الإضافية التي تبرز خلال السنة المقبلة بأشكالها المنوعة ولنا من اعتمادات السنة الماضية ما يؤيد هذه الخشية.

فالاعتمادات الإضافية العديدة التي أحيلت قوانينها إلى هذا المجلس في الستة الأشهر الماضية بلغت عدة ملايين من الليرات اللبنانية.

هذا على رغم الانتقادات الحادة التي طالما وجهها النواب في هذا الشأن إلى الحكومة عند درس الموازنة في السنين السابقة.

وها صوت دولة الرئيس الأستاذ اليافي لا يزال يرن في الآذان حين وقف عند بحث ميزانية سنة ٩٥١ ينتقد الحكومة في هذا الصدد طالباً تحميل الوزير المسؤولية المدنية مع مسؤوليته السياسية عند تجاوز الميزانية العادية بالاعتمادات الإضافية مستشهداً على ذلك بشرعة سنة ١٩٢٢ التي سنتها الحكومة الفرنسية منعاً لهذه الاعتمادات وهو على صواب وحق. وإني أرى من المفيد الآن أن أعيد ما ختم به انتقاده من هذه الجهة في تلك الجلسة قائلاً:

«إني أيها السادة وزراء كنتم أو نواباً أضعكم أمام مسؤولياتكم فعليكم أن تقدروا هذه المسؤوليات وتتحملوها وإلا فالميزانية سوف تصعد إلى أكثر من ثمانين مليون ليرة إذا لم نجد حلاً لقضية الاعتمادات الإضافية».

فهذه الزيادة في الموازنة ترتقي سنة بعد سنة ليس سببها ارصاد المبالغ الكبيرة للمشاريع العمرانية بل سببها الاسراف في النفقات وعدم التقيد خلال سنة الميزانية بقواعد الاقتصاد والاخلاص التي يتقيد بها صاحب البيت في مصاريف بيته.

الواردات

ضريبة الأغنام

لقد أحسنت الحكومة صنعاً بإلغائها ضريبة الأغنام من الميزانية الجديدة وإذا كانت قد حرمت الخزينة بهذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإلغاء من دخل يقدر في السنة بنحو ٤٥٠ ألف ليرة فقد أفادت بما هو أثمن وانفع. ففي ذلك تشجيع على تربية الأغنام واكثارها في البلاد وتخفيف من أثمان اللحوم عن عاتق المستهلكين من الشعب.

ضريبة الملح

وقد احسنت الحكومة أيضاً بإلغائها احتكار الملح واطلاق أيدي الشعب باستيراده إياه من الخارج وباستخراجه من الشواطئ اللبنانية بواسطة الملاحات التي ينشئونها بناء على إجازات سنوية. وهذا ما يقضي به مبدأ الحرية في العمل.

ولكن ما لا نقر الحكومة عليه في هذا الشأن ارتفاع الرسم الذي اوجبته وقدره ثلاث ليرات عن كل متر مربع من الأرض التي تنشأ فيها الملاحات.

وهذا ما دعا المشتغلين بهذه الصناعة للاحتجاج على هذا الرسم بالعرائض التي قدمت والشكاوى التي نشرت في الصحف.

وهذه مسألة لا بد أن تعالج عند الوصول إليها في الدرس التفصيلي لأبواب الموازنة.

الضرائب غير المباشرة

ومع أن إنقاص الضرائب غير المباشرة إلى ادنى حد كضريبة المواد الملتهبة وضريبة التبغ والتنباك ورسوم التسجيل والترابة وغيرها هو ما يتجه إليه التفكير الصحيح تخفيفاً لوفرها عن كاهل العمال والفقراء من الأمة لأنها تصيب الغني والفقير على السواء.

فإنه من المقابلة بين مجموع هذه الضريبة في الميزانية السابقة وفي هذه الميزانية نجد أنه زاد عنه في هذه السنة نحو مليوني ليرة بينما كانت الآمال معقودة على الانقاص.

وعلى المجلس أن يتدبر أمر هذا الانقاص إذا وجد سبيلاً إليه في الاعتمادات عند درسه في الجلسات المقبلة أبوابها وبنودها.

وإذا كانت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع معدل استهلاك المواد الخاضعة للرسوم فقد كان هذا الارتفاع يستدعي تنزيلاً في معدل الرسوم التي ارتفع استهلاكها فتأتي نتيجته في مصلحة المستهلكين من أفراد الأمة. فتخفيف عبء الضرائب عن الشعب مع فتح أبواب العمل بإيجاد المشاريع العمرانية هما خير علاج للغلاء والبطالة اللذين يدفعان ببعض الشعب إلى الهجرة وببعضه إلى اعتناق ما لا يتفق مع نظم مبادئ الدولة السياسية والاجتماعية.

الضرائب المباشرة

أما الضرائب المباشرة التي من شأنها أن تطرد الضرائب غير المباشرة أو تخفيفها عن عامة الشعب فلقد مشى هذا المجلس في اقرار قوانينها مراحل واسعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كيف لا وهو خلال بضعة شهور قد بحث وأقر قوانين انقضت السنون العديدة على رقادها في أدراج خزائنه من شأنها أن تؤمن للخزينة موارد غزيرة دائمة وأن تجعل صغار المزارعين والملاكين في مأمن من اعبائها من هذه القوانين.

قانون الشرفية والعائدات على الأراضي المروية

قانون ضريبة الأراضي

قانون رسوم التركات المنقولة وغير المنقولة والهبات والوصايا.

فإذا احسنت الحكومة تطبيق هذه القوانين وتنفيذها أتت بأحسن النتائج لخزانة الدولة وللسواد الأعظم من أهل البلاد.

النفقات

ما عرضت ميزانية الدولة في كل سنة من السنين الماضية إلا تعالت الأصوات داخل المجلس وخارجه بالشكوى من كثرة النفقات التي استدعت زيادة الضرائب غير المباشرة والمباشرة إلى درجة فاحشة بحيث بلغ ما يدفعه الفرد في لبنان معدلاً لا يصل إليه ما يدفعه الفرد في أي بلد من البلدان المجاورة. ففي العراق كان معدل ما يدفعه الفرد بحسب ميزانية السنة الماضية ٤٤٪ وفي سوريا كان معدل ما يدفعه الفرد ٤٠٪ والأوضاع الدولية بين هذين البلدين ولبنان متقاربة متشابهة.

أما ما يدفعه الفرد في انكلترا وفرنسا وبلجيكا فلا يجوز اتخاذه معدلاً للمقارنة مع ما يدفعه الفرد في لبنان.

فتلك دول اقتضتها الحروب الطاحنة التي خاضتها وتقتضيها استعداداتها للدفاع في حرب يخشى وقوعها من الموجبات والتكاليف ما يدعو إلى ارتفاع المعدل الذي يدفعه الفرد من شعبها.

هذا فضلاً عن أنه لا يمكن المقايسة بين دخل الفرد السنوي في تلك الدول ودخل الفرد السنوي كما هو معلوم عندنا.

والجدير بالذكر أن معظم هذه النفقات أي نحو ٨٠٪ منها يصرف على رواتب الموظفين في مختلف الدوائر ونفقات أخرى للنقل والانتقال وإيجارات دور بعض دوائر الحكومة وتشريفات وولائم ونفقات سرية فلا يبقى سوى الجزء القليل للمشاريع المفيدة والمنتجة.

الموظفين

والغريب أنه ما عرض ذكر الموظفين أمام أحد النواب أو غيرهم إلا انبرى يشكو ضخامة عددهم وقال بوجوب الاستغناء عن قسم منهم وافتى بسرعة اقصاء الذين لا عمل لهم منهم سوى قبض الرواتب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

فإذا انتقل إلى ولاية الحكم زالت الشكوى وغابت عن خاطره هذه الفتوى.

وقد كانت الحكومة قبل سنة ١٩٥٠ ألفت لجنة خاصة من بعض مدراء الدولة يعاونهم مقررا لجنتي المالية والعدلية لأجل تنسيق الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها. وبعد أن سارت تلك اللجنة في عملها شوطاً غير قصير توقفت عن عملها (تقرير اللجنة المالية في جلسة المجلس تاريخ ٣٠ كانون الثاني سنة ٩٥٠).

وكانت الآمال بعد هذا قد علقت في اختصار هذا الجهاز الفضفاض على مشروع اللامركزية الإدارية الذي وعدت به الحكومة في بيانها الأول فعسى أن تحقق الآمال في وقت قريب كما وعدت في بيانها الثاني.

وعسى نص المادة الـ ٤٤ من الميزانية الذي يعطي الحكومة خلال ستة أشهر أن تصرف من الخدمة الموظفين الفائضين عن حاجة الدوائر أو الذين يثبت عدم أهليتهم عسى أن يعطي هذا النص نتائجه السريعة المنتظرة.

فعمل العدد القليل المتسم بالكفاءة والصدق لأفعل وأجدى من عمل العدد الضخم الكبير المشوب بالغش أو الجهل والفتور.

إيجارات الدوائر

ومن النفقات الباهظة الواجب الاستغناء عنها بدلات الإيجار التي تدفعها الحكومة كل سنة لإيواء بعض الوزارات والدوائر العديدة الموزعة في هذه العاصمة وفي غيرها على رغم سعة السراي الكبير وسعة بناية الاونسكو. وهذه البدلات تبلغ في هذه الميزانية ٨٩٣ ألف ليرة ما عدا أجور المفوضيات خارج البلاد وهي تبلغ مئات ألوف الليرات.

وقد كانت الحكومة فيما مضى قد شعرت ـ كما شعر المجلس ـ بوطأة هذه المبالغ الكبيرة تخرج من خزانتها في كل سنة ورأت أن لها أملاكاً واسعة قيمتها عشرات الملايين من الليرات لا تعطي سوى نتيجة قليلة فقررت في سنة ١٩٤٨ أن تبيع ما قلت نتيجته من هذه الأملاك لتنشئ به ابنية تجمع فيها سائر وزاراتها ودوائرها فتوفر على الخزينة هذه المبالغ الكبيرة كل سنة وعلى الناس مشاق التنقل بين الدور المستأجرة المتفرقة في نواحي المدينة.

وقد قامت الحكومة ببيع جزء صغير من هذه الأملاك بينما كان عليها حسب وعدها المقطوع منها أمام هذا المجلس سنة ١٩٤٩ أن تتم مهمتها خلال بضعة شهور.

ولقد كنت تقدمت إليها بسؤال في هذا الشأن فلم أحظ إلا بجواب مبني على شيء من الابهام لجهة ما تعلق من السؤال بالبيع ولم يأت على كلمة واحدة فيما يتعلق بانشاء الأبنية استغناء عن الاستئجار.

وقد صرحت عند تلاوته في المجلس بعدم اقتناعي به.

فهل تعود الحكومة إلى معالجة هذا الأمر بوضوح.

وهل تباشر ـ بعد بيع ما تقرر بيعه ـ انشاء الأبنية انقاذاً لهذه الفكرة المثلى وقياماً بواجب المحافظة على مال الأمة.

to obtain the orginal document, please contact Mr. Adnan Daher

التقاعد

لقد كان الاعتماد المرصد لمعاشات التقاعد عن سنة ١٩٤٩/ ٢٣٠٠٠٠٠/ فارتفع في ميزانية سنة ٩٥٠ إلى ٣٧٥٠٠٠٠.

أما في ميزانية سنة ١٩٥٢ فقد ارتفع أيضاً إلى ٣٥٣٦٠٠٠.

أما محسومات التقاعد عن سنة ٩٥٢ فإنها ٩٢٥٠٠٠ فيكون الفرق بين محسومات التقاعد ومعاشات التقاعد عن سنة ٩٥٢/ ٢٦١١٠٠٠/ وهو ما تخسره الخزانة بدفعه إلى أصحاب التقاعد.

ويبدو أن سبب هذه الخسارة الفادحة التي تزداد سنة فسنة.

هو أن الخزينة تقيد محسومات التقاعد على أساس الراتب دون الضمائم أما التقاعد فتدفعه على أساس الراتب مع الضمائم.

وهذه الخسارة التي تؤلف خطراً على الخزينة يقتضي تداركها بجعل محسومات التقاعد على أساس الراتب مع الضمائم.

وعلى كل فيقتضي درس هذه الحالة من قبل وزارة المالية أو لجنة فنية لإيجاد حل سريع لها من شأنه انقاذ الخزينة من هذه الخسارة السنوية الفادحة.

محاولة الانقاص في النفقات

بمراجعة الاعتمادات يتبين أن الحكومة حاولت انقاص النفقات فلم توفق إلا بالشيء الزهيد في بعض أبوابها.

أما بابا «الأشغال العامة» «والزراعة» فقد استطاعت أن تنزل من كل منهما مبالغ كبيرة مع أن المشاريع العمرانية والأعمال الزراعية المنتجة إنما تقوم في حقلي الزراعة والأشغال العامة فقد كان عليها أن تجود فيهما بما تقتصده من سائر أبواب الخزينة.

بين الأشغال المائية والأشغال العامة

وأما قول الحكومة في بيانها الأخير إنها رفعت في الموازنة المبلغ الذي كان مخصصاً للأشغال المائية من ١١٨٤٠٠٠ إلى ٣١٨٠٠٠٠ أي بزيادة مليوني ليرة فقول صحيح. ولكنه ليس بالعمل الذي تحمد عليه كثيراً لأنها كانت في عملها هذا كمن أراد أن يبني بيتاً فباشر هدم بعض الجدران في بيت لسواه.

إذ أن المبلغ الذي أرادت وضعه في الأشغال المائية قد اقتطعته من باب الأشغال العامة فبعد أن كانت اعتمادات الأشغال العامة في ميزانية سنة ١٩٥١ ١٧٨٨٠٠٠٠ أصبحت هذه الاعتمادات في ميزانية سنة ١٩٥٢ ١٥٨٠٠٠٠٠ أي بنقص قدره مليونا ليرة وهذا ما لا ترضى به البلاد التي ترى في فتح الطرقات واصلاحها ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهي بلاد اصطياف ونقل وسياحة وإشتاء ـ وسيلة من أفعل الوسائل لعمرانها وتشغيل عمالها وازدهار مدنها وقراها.

نعم في المشاريع المائية أيضاً نفع عميم ولكن كان على الحكومة أن تتدارك اعتماداتها من أبواب أخرى غير باب الأشغال العامة.

ومع هذا فلو صرفنا النظر عن ذلك فما دام أن المشاريع المائية هي من بنود ميزانية الأشغال العامة فإن باب الأشغال العامة يبقى مع ما أضيف إليه من اعتمادات المشاريع المائية ناقصاً عن السنة الماضية مليوني ليرة في كل حال.

الزراعة والقمح

ومما لا يغيب عن الذهن أن الزراعة أول دعامة من دعائم الحياة والاستقلال لبلادنا. إنما تنقصها عوامل المساعدة والتشجيع من جانب الحكومة.

وأكثر ما يستدعي من الزراعة أقصى العناية والتشجيع تلك المادة التي لا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا وهي القمح.

فعلى رغم ما في لبنان من الأراضي الواسعة الصالحة لزراعة القمح فإنه لا يستطيع أن يؤمن سنوياً سوى قسم قليل من حاجات الأهلين لهذه المادة.

أما القسم الباقي فتبذل الحكومة كل سنة من الجهود والوقت والمال لأجل تأمينه تارة من البلاد المجاورة وتارة عن طريق البحر.

فلو سد علينا طريق البحر لسبب حرب عامة وتعذر الحصول على القمح لأحد الأسباب من البلاد المجاورة فهل يكون نصيب بلادنا سوى المجاعة؟.

فعلينا أن نبذل كل ما في الوسع من مساعدة لزرع المساحات الباقية من الأراضي اللبنانية قمحاً إن كان بتأمين السماد والبذار وتأمين الآلات الفنية للحراثة والحصاد أو ضمان الحكومة شراء ما يبقى لدى المزارعين من محاصيل القمح السنوية حتى بأزيد من أسعارها العالمية وعندئذٍ نكون قد ضمنا المادة الضرورية لحياتنا والعامل الأول لسيادتنا واستقلالنا.

الإخلاص في التفكير والعمل

وختاماً أقول أن خير عمل اصلاحي في ميزانية الدولة:

اعتصار النفقات لا سيما النفقات الهالكة

واختصار الضرائب لا سيما الضرائب غير المباشرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على ان كل اعتصار وكل اختصار لا يأتي بالفائدة المرجوة ولا يوصل إلى الغاية المنشودة.

إذا لم يكن في الحكومة شعار كل وزير وموظف وفي المجلس شعار كل نائب الإخلاص في التفكير والإخلاص في العمل. إذا لم يشعر كل في أعماق قلبه انه يفكر ويعمل لوطنه ولنفسه.

انه يعمل لتعمير وصيانة بيته، البيت الذي هو له ولبنيه بعده.

مكتبة المجلس

أيها الزملاء

من هذا المجلس تصدر الشرائع

وفي هذا المجلس تدرس وتبحث الأنظمة والقوانين.

فهل يجوز أن يكون هذا المجلس خلواً من الأنظمة وكتب الشرائع والقوانين؟

هل يجوز أن يشترع نواب المجلس للقضاء وللاقتصاد والسياسة والاجتماع ولا تكون فيه مجلدات في الاقتصاد والسياسة والقضاء.

هل يجوز أن يكون لدى محام أو أديب أو قاض مكتبة عامرة ولا يكون في المجلس النيابي سوى شبه مكتبة.

لا أخالكم تطوون صفحات ميزانية المجلس بدون أن تدرجوا فيها ما يكفي لإنشاء مكتبة تليق بالمجلس النيابي.

الرئيس: يمكنني أن أجيب حضرة الزميل بأن هذه الفكرة ستحقق قريباً وفعلاً لقد وضع اعتماد لهذه الغاية.

ورد علي اقتراح من السيد بهيج تقي الدين هذا نصه:

اقترح التصديق على محضر الجلسة في نهاية الجلسة الحاضرة حتى تتمكن الحكومة من دفع رواتب بعض الموظفين بمناسبة الأعياد.

بهيج تقي الدين

الرئيس: من يوافق على هذا الاقتراح فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح. لتتل خلاصة محضر الجلسة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. ارفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس الواقع في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٥١ الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة بصورة عامة.

(في تمام الساعة السابعة مساءً)

نظر وصدق

رئيس مجلس النواب

أحمد الأسعد

أمين السر

قبلان عيسى الخوري

مدير مجلس النواب

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة العشرون

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٥١

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

فهرست

١ ـ تلاوة الأوراق الواردة

٢ ـ درس الموازنة بصورة عامة

عقد مجلس النواب جلسته العشرون من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم السبت الواقع في السابع والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٥١ برئاسة عطوفة السيد أحمد الأسعد وعضوية كل من أميني السر السيدين: بشير العثمان وقبلان عيسى الخوري وتغيب السادة: البير الحاج، جورج زوين، سامي الصلح، سليم الداود، سليم الخوري، شفيق الضاهر، عبدالله الحاج، موسى فريج، هنري فرعون واعتذر السادة: فؤاد الخوري، جان السكاف، حميد فرنجية، صائب سلام، كمال جنبلاط، كميل عقل.

وجلس في مقاعد الحكومة صاحب الدولة السيد عبدالله اليافي رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة وأصحاب المعالي السادة: فيليب بولس نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، فيليب تقلا وزير المالية والاقتصاد الوطني، إميل لحود وزير التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية، بشير الأعور وزير الصحة والاسعاف العام، محمد صفي الدين وزير البريد والبرق والأنباء، رشيد بيضون وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: لتتل الأوراق الواردة وقد صدق خلاصة المحضر في الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة.

البرقيات

١ ـ برقية من أهالي بنت جبيل بطلب معلمين للمدارس أغراباً عن البلدة.

٢ ـ برقية من علماء المسلمين في بيروت يحتجون فيها على مشروع قانون الأحوال الشخصية المقدم من نقابة المحامين.

٣ ـ برقية من صغار الملاكين في طرابلس وصيدا وبيروت يحتجون فيها على قانون الأجور المجحف بحقهم.

٤ ـ برقية من سماحة شيخ عقل الدروز يشكر بها المجلس على إلغائه قانون القمار.

العرائض

١ ـ عريضة من تجار سوق البازر كان يؤيدون بها النائب عبداللّه الحاج في حملته على شركة الكهرباء.

٢ ـ عريضة من علماء المسلمين يحتجون بها على مشروع قانون الأحوال الشخصية المقدم من نقابة المحامين.

٣ ـ عريضة من موظفي البريد والبرق المحالين على التقاعد يطلبون فيها مكافأة أو تعويض.

٤ ـ عريضة من تجار سوق سرسق يؤيدون فيها حملة النائب عبداللّه الحاج على شركة كهرباء بيروت.

٥ ـ عريضة من حراس مطار بيروت الدولي المصروفين من الخدمة يطلبون بها النظر بأمرهم.

٦ ـ عريضة من أهالي النبطية بالشكوى من شركة كهرباء النبطية.

٧ ـ عريضة من الطلاب اللبنانيين في فرنسا بطلب حقهم في القطع النادر.

٨ ـ عريضة من أهالي مزرعة «المقصوص عمشكي» التابعة لقضاء بعلبك يطلبون بها جر المياه إلى مزرعتهم من نبع عين الجوزه.

٩ ـ عريضة من المساعدين القضائيين المجازين في الحقوق بطلب رفع ملاكهم.

الرئيس: لتتل خلاصة العريضة الواردة من سوق سرسق بناء لطلب السيد دكران توسباط.

فتلا الكاتب خلاصة العريضة المذكورة بتأييد حملة النائب عبداللّه الحاج على شركة كهرباء بيروت.

الرئيس: لتتل العريضة الواردة من النبطية بناء لطلب السيد حسين العبداللّه.

فتلاها الكاتب وهي بالشكوى من شركة كهرباء النبطية.

الرئيس: لتتل عريضة المساعدين القضائيين بناء لطلب السيد غسان تويني.

فتلاها الكاتب وهي من المساعدين القضائيين المجازين في الحقوق بطلب رفع ملاكهم.

الرئيس: لتتل البرقية الواردة من شيخ عقل الطائفة الدرزية الكريمة.

فتلاها الكاتب وهي تشكر المجلس على إلغائه قانون القمار.

(تصفيق)

الرئيس: تحال الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. الكلمة للسيد روفائيل لحود.

روفائيل لحود: سيدي الرئيس

سبق لي أن وجهت إلى الحكومة، بواسطتكم سؤالاً يتعلق بالريجي استعرضت فيه أعمال هذه الشركة بوضوح وأظهرت مخالفاتها الصارخة التي ضجت منها البلاد من أقصاها إلى أقصاها. ولما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كانت المدة القانونية المعينة لجواب الحكومة قد انقضت دون أن أحصل على جواب فإني أجدد سؤالي بهذا الصدد وأود أن أعرف إذا كانت ملابسات لا تسمح بنقد الريجي. إن وجود الريجي، عندنا، بوضعها الحاضر هو ضرب من الاستثمار الذي لا يكتفي بأن ينفي عنا ما نتغنى به من الاستقلال بل يتطاول على حرياتنا الشخصية ويدوس، في عقر دارنا جميع ما نحترمهونقدسه من قيم الحرية والانفة.

مهما بحثنا في بلاد العالم وتوغلنا في التفتيش في دياجير العبودية والانحطاط لا نجد مثلاً أفظع من سيطرة الريجي التي سلحت رجالها للسطو على منازلنا وترويع أطفالنا وانتهاك حرمة نسائنا وفرض الضرائب علينا دون أن يكون لنا مرجع عادل نعود إليه لنطلب حقنا السليب.

إن العصور الوسطى، وما تخللها من ضروب الجور لم تعرف بدورها مثلاً أروع مما نرى ونلمس هنا في لبنان على مرأى ومسمع من السلطات.

إن الجيوش الأجنبية التي تحكم لا تسمح لجنودها باقتحام البيوت وانتهاك الحرمات وبعثرة الأشياء كما يفعل رجال الريجي. وإذا كان رجال الشرطة والدرك لا يتمتعون بحق دخول أي منزل إلا بأمر من المحكمة أو المستنطق وبرفقة المختار فكيف يجوز لرجال شركة استثمارية أن يكونوا فوق الدرك والشرطة والقانون والدستور.

من أغرب ما نرى أن هذه الشركة تتمتع بصلاحيات غريبة حقاً تجعلها الخصم والحكم فهي تفرض الحكم فهي تفرض المساحات وتخمن الانتاج وتفرض الغرامات المالية دون أن يكون للمزارع أي رأي. فكيف يجوز أن يكون هذا المزارع مسؤولاً وهو لا يتمتع بأي حق من الحقوق التي تجعله مسؤولاً. ولا يظن هذا المجلس انه، بتجريد البلاد من سيطرة الريجي، يقضي على ما اسماه الزميل جوزف شادر في تقريره الأخير، مورد السيكارة الذي يغذي الخزينة بقسم وافر.

لا فهذا المورد لن يتأخر قط بل سيزداد إذا حسنا حالة المزارع ووفرنا له بعض مطالبه.

لا أريد أن أطيل الكلام. إن البلاد تتحفز للاحتجاج والوثوب للتخلص من هذا النير. وبوسعنا أن نوكب جماهير الشعب لتدل الحكومة على مدى غضب هذه الجماهير.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: فيما يتعلق بالسؤال الذي كان قد وجهه حضرة الزميل فقد وصلني منذ ثلاثة أيام لأنه كما يعلم يحال السؤال بالتسلسل منه لعطوفة الرئيس ثم دولة رئيس الوزارة ثم لي وأنا أحلته بدوري لشركة الريجي لا أعلم جوابها وإذا كان في محله أحيله إلى المجلس وسوف يأتي الجواب في وقت قريب انشاء اللّه.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

النقاط الباقية أريد أن أذكر الزميل والمجلس بأمر قد يخفى على الأذهان هو أن الريجي ليست شركة تجارية تعمل لحسابها الخاص بل أن ارباحها مشتركة بينها وبين الحكومة بنسبة خمسة وتسعون بالماية للحكومة والخمسة الباقية للشركة فإذا كان هناك من احتجاج على الشركة فهذا يجب أن يوجه إلى الحكومة لأن الشركة نفسها مستعدة وأنا لا ادافع عنها بل أضع الأمر في نصابه الصحيح وأقول إذا شئتم أن تلغوا الامتياز وتعودوا إلى حرية المتاجرة بالتبغ فالأمر لكم.

هناك قانون تطبقه الحكومة وكل ما أشار الزميل إليه من تدابير إنما نص عليها القانون.

أرجو أن لا يتكرر كل يوم في هذا المجلس احتجاج على شركة تعمل بوحي الحكومة ولصالح الحكومة وتوجه بتوجيهها.

روفائيل لحود: نحن نحتج على القانون.

الرئيس: الكلمة للسيد إميل البستاني.

إميل البستاني: عندما تقدم دولة الرئيس ببيانه الوزاري الذي نال عليه الثقة أكثرية هذا المجلس كان في مستهل هذا البيان تعديل قانون الانتخاب. والآن وان كنا نشتغل بدرس الموازنة فهذا لا يعني بأن للحكومة الحق بتأخير قانون الانتخاب.

نحن المعارضين، نسمع وليس من الحكومة بل نقرأ في الصحف ونسمع الأخبار أن هنالك أزمة وزارية.

أنا لا أريد أن اسمي الأمور باسمائها كما كان قصدي في معرض سابق إنما أريد أن ادلل هنا إلى رأس العلة وهو قانون الانتخاب الحالي الذي هو أصل الداء.

يجب على هذا المجلس أن يتحرر ويجب على الحكومة أن تسهل له ذلك.

وعدتنا الحكومة بإرسال قانون على أساس الدائرة وهي لم ترسله للآن.

إني اتحدى الحكومة والأكثرية التي منحتها الثقة على أساس بيانها ولست منها بأن تهاجمها.

أرجو أن يطلعنا دولة الرئيس عن المدة التي سيتقدم فيها بقانون الانتخاب إلى هذا المجلس لندرسه.

الأمر الثاني هو قضية اللاجئين في لبنان.

تكلمت سابقاً عن هذا الموضوع وأدلى دولة الرئيس ببيان يوم ذاك أخذ عليه تصفيق المجلس بالإجماع وهو أن للاجئ الفلسطيني له الحق مثل اللبناني تماماً هذا ما فهمناه ولهذا صفقنا. ولكن عدنا واصطدمنا بقرارات تصدر في الصحف تشدد وتقسو على اللاجئين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا كتاب من معالي وزير الشؤون الاجتماعية إلى رئيس مدرسة كفرشيما برفض إعطاء إجازة عمل لبعض اللاجئين الذين يدرسون في المدرسة المذكورة.

وزارة الشؤون الاجتماعية ـ رقم الموسوعة ٢٣٤٣ ـ عدد ٦٤٩

حضرة مدير مدرسة كفرشيما الوطنية

جواباً على كتابكم المتعلق بطلب إجازات عمل المدرسين غير اللبنانيين العاملين لديكم.

نفيدكم أن هذه الوزارة قررت عدم الموافقة على طلبكم نظراً لوجود معلمين لبنانيين يقومون بهذا العمل نضيف إلى ذلك أن لدى هذه الوزارة لائحة تتضمن أسماء المتخرجين اللبنانيين الذين هم على أتم الاستعداد لشغل المراكز المطلوبة في هذا الحقل.

لذلك نرغب إليكم اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأمر على ضوء ما ورد أعلاه والاستغناء عن خدمات هؤلاء لظرف شهر واحد من تاريخ تبليغكم هذا الكتاب.

بيروت في ١٩/ ١٠/ ٩٥١

وزير الشؤون الاجتماعية

الإمضاء: إميل لحود

هذه مسألة انسانية وقضية كرامة وشرف وضيافة.

أنا رب عمل وأشغل اللاجئين عندي وقد عممت على دوائر عملي أن الفلسطيني الذي يعتبر نفسه أجنبياً يطرد من العمل لأن الفلسطيني ليس أجنبياً بل انه من من صميم الوطن.

إني اتحدى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وتحدي هذا يكون منسجماً مع تصريحات دولة رئيس مجلس الوزراء.

يجب على الحكومة أن تستنير برأي هذا المجلس الذي يمثل الشعب، فإذا نالت منه الموافقة على منعهم عن العمل تمنعهم وإذا أراد المجلس أن يمنح اللاجئين حق العمل فعلى معالي الوزير أن يذعن لإرادة المجلس. وأرى من واجبي أن أتقدم وأطلب الايضاح عن هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة للدكتور إلياس الخوري.

الدكتور إلياس الخوري: من مذهبنا أن ندرس أمورنا الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بالذي قاله الزميل إميل البستاني.

وقد قال حضرته أنه يمثل الكتلة المعارضة فأنا اسأله واسأل الكتلة المعارضة أن يكتبوا لنا كيف يريدون أن نعامل الفلسطينيين، فإذا أراد أن يكون لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها اللبنانيون أو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثر من ذلك، وإذا أرادوا أن نعطيهم تذاكر نفوس ونمنحهم الجنسية اللبنانية، فنحن معهم ومستعدون للنزول عند رغبتهم.

اما أن يأتوا فيتحدون كرامتنا وكرامة الحكومة بالتحدث عن الشركات ذات الامتياز حيناً وعن اللاجئين الفلسطينيين حيناً آخر فهذا ما لا نرضاه مطلقاً، نحن نعتبر أن الفلسطيني هو منا وفينا ولكننا بالوقت نفسه نعتبر أن اللبناني له الحق قبل كل شخص آخر في وطنه.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزارة: فيما يتعلق بسؤال الزميل السيد إميل البستاني العائد إلى قانون الانتخاب أقول إن الحكومة تعهدت أن تتقدم بتعديل قانون الانتخاب على أساس الدائرة الفردية كما ذكر في البيان الوزاري وقد واجهتنا صعاب جمة لا تخفى عليكم من جراء الفصل في مبدأ أولي وهو هل يجب أن يكون الانتخاب طائفياً وغير طائفي، فإذا كان طائفياً يجب أن يوضع على أساس الطائفي وبالعكس.

لقد كلفنا لجنة أن تأتي بمشروعين ليتسنى لنا أن ندرس أي المشروعين أفضل فوجدنا صعوبات كثيرة تعترض سبيل المشروع الأول أي التقسيم على أساس الدائرة الفردية فذهبنا إلى مشروع آخر على أساس نائبين أو ثلاثة نواب عن كل دائرة.

أما قضية اللاجئين فقد قلت في جلسة سابقة ولا ازال أقول بأن قضيتهم بالنسبة إلى لبنان ليست اقتصادية بل هي قضية شرف ومبدأ للبنان الذي انزلهم في أرضه وحافظ عليهم وبذل التضحيات لأجلهم وهو مستعد دائماً أن يبذل.

على هذا الأساس قلت إن قانون العمل يمنع على كل غير لبناني أن يشتغل دون أن يكون لديه إجازة عمل ولكن رعاية منا للاجئين وحفظاً لهم تغاضينا عن هذا النص واعتبرنا أن هناك أسباباً وطنية تحتم علينا هذا التغاضي.

إن وزير الشؤون الاجتماعية أراد أن يتثبت من عدد اللاجئين فاتصل بالشركات والإدارات التي تشغلهم وطلب منها أن توافيه باسمائهم وعددهم وهذا أمر لا يمس ما كنا قد قررناه في مجلس الوزارة.

إن الكتاب الذي بيد الزميل السيد إميل البستاني هو صادر من الوزير ولكنه صدر قبل تاريخ قرار مجلس الوزراء والوزير أحاطنا علماً بذلك.

أرجو الزميل أن يطمئن بما قلته.

الرئيس: الكلمة للسيد رشاد عازار.

رشاد عازار: لقد درج الزميل السيد إميل البستاني في جلسات متعاقبة على إعطاء التوجيهات في مسائل عديدة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن للحكومة أو للمجلس وقد آثرنا الصمت أيضاً وهو يعيد الكره اليوم مستفيداً من هذا الظرف الذي نشعر به مع الإخوان اللاجئين فيأتي ويطعن المجلس والحكومة.

لقد استهل كلامه بأن هناك أزمة وزارية كما يسمع ويقرأ وإني أقول له انك ادرى الناس بما يرافق هذه الأزمة من ملابسات وأنت ادرى الناس أيضاً إذا كانت الأزمة التي أشرت إليها موجودة أم غير موجودة.

أما قضية اللاجئين فهناك قانون صدر عن مجلس الأمة يجوز على كل أجنبي ونعني (بالأجنبي كل من لا يحمل تذكرة هوية لبنانية) العمل بدون إجازة صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وإني اخذ على الحكومة ما صرح به دولة رئيسها بأن تقرر بمجلس الوزراء التجاوز على هذا القانون.

لا نريد أن يصدر من الحكومة تجاوزاً عن القانون ولم لا نريد أن يسجل المجلس هذا التجاوز. لقد سبق لدولة رئيس الوزراء الحالي أن سجل على رئيس الوزارة الأسبق تجاوزاً على القانون فكان المجلس معه.

الرئيس: أرى أن الأعصاب توترت والنصف الساعة قاربت الانتهاء. أرجو الاختصار وهدوء الأعصاب.

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أجيب الزميل السيد رشاد عازار بأن قد يكون معه حق بأن الحكومة تجاوزت على مسؤوليتي بصراحة في سبيل قضية اللاجئين الذين أعتبر أن الحكومات العربية جميعها مسؤولة عن تشريدهم خصوصاً عندما نرى أن في بلادنا يهوداً وإيطاليين ويونانيين وغيرهم يشتغلون.

أقول إن من الشرف للبنان أن يشغل هؤلاء اللاجئين. هذه هي سياستي ولن اتراجع عنها وللزميل عازار أن يفعل ما يشاء.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: إني اكتفي بجواب الحكومة وأرجو عطوفة الرئيس أن يعطي حقي بالكلام للزميل السيد حبيب مطران.

الرئيس: الكلمة للسيد حبيب مطران.

حبيب مطران: إني أؤيد الزميل السيد رشاد عازار فيما قاله فلا يجوز للحكومة أن تتخذ قرارات ديكتاتورية ولا يكفي أن يقول رئيس الحكومة بأني أعمل على مسؤوليتي.

فحق تقدير إعطاء الجنسية لا يعود لمجلس الوزراء ولا لرئيس الحكومة هناك قوانين تطبق. ورداً على كلام الزميل السيد إميل البستاني فأني استغرب إعطاء الأولية إلى الأجانب خصوصاً وهو

to obtain the original document, please contact W. Adnan Daher

يعلم أن بعض الشركات الأجنبية تنقل اللبنانيين إلى الخارج فلا يجوز أن نتنازل عن العمل في بلادنا لغيرنا ويهاجر اللبنانيون بالألوف.

إني احتج بكل شدة على عمل الحكومة وتصريحات رئيسها واعتبر أنها تحدث المجلس الآن. أنا لا قبل هذا التحدي واحتج ولو كنت وحدي.

الرئيس: أريد أن أوضح بأن الحكومة لم تعط جنسية ولكنها اتخذت تدبيراً إدارياً.

الكلمة لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: القضية تنقسم إلى شقين مختلفين الأول طلب الإجازة للعمل الثاني إجازة العمل.

القانون ينص في المادة ٥٩ أن على كل من كان غير لبناني إذا أراد العمل في لبنان أن يتقدم بطلب إجازة عمل من وزارة الشؤون الاجتماعية.

هنا ينهي النص ويبدأ تقدير الوزارة التي تعطي أو ترفض الإجازة لأن القانون لم ينص على الشروط التي إذا قدمها طالب العمل يجاز له حق العمل.

تعد الحكومة متجاوزة عن القانون إذا سمحت للأجنبي بالعمل دون إجازة. الحكومة لم ولن تتجاوز عن القانون.

يفرض على من كان غير لبناني أن يكون لديه إجازة عمل. وهنا أرد على صديقي الزميل إميل البستاني.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية طلبت وتطلب وستطلب من كل غير لبناني يرغب في العمل في لبنان أن يتقدم أولاً بطلب إجازة عمل وإلا عد أن يعمل بغير إجازة ويمنع عن العمل.

وهنا نص صريح لم تصنعه الحكومة بل وضعه المجلس في المادة ١٠٧ من قانون العمل. إذن الشق الأول انتهى.

الشق الثاني، إجازة العمل.

هنا يبدأ تقدير الحكومة ولها أن تعطي أو ترفض ولا تعد متجاوزة في كلا الحالتين.

وزارة الشؤون تستنير بالمبادئ التالية: تجيز العمل لمن كان يعمل عملاً اخصائياً لا يستطيع اللبناني أن يعلمه.

تجيز وزارة الشؤون الاجتماعية العمل للأجنبي الذي تجيز بلاده العمل اللبناني المقيم فيها.

من كان متزوجاً من لبنانية أو مولوداً منها ومضى عليه حقبة من الزمن وهو يقيم في لبنان تجيز له وزارة الشؤون الاجتماعية العمل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

هذه هي المبادئ التي نتمشى عليها.

قضية اللاجئين قضية طارئة كلكم يعرفها خروج ولها ظروف خاصة وموقف وزارة الشؤون الاجتماعية من هذه القضية لا يعتبر خروج عن القانون إذا هي اجازت العمل وإذا طلبت منهم إجازات العمل.

فهي إذاً استنارت واسترشدت بالمبادئ التي ذكرناها لنستطيع أن تكون بدون محاباة ولا خشية أننا بالنظر لحالة الفلسطينيين الخاصة تتسامح معهم إلى أقصى درجة وتفضلهم على سواهم ولا ترفض لهم عملاً إلا إذا تعارضت مصلحتهم ومصلحة اللبناني ـ فاللبناني أولى وأحق.

الرئيس: لقد انتهت النصف الساعة الأولى والآن ننتقل إلى جدول الأعمال لدرس الموازنة الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: حضرات الزملاء المحترمين

لا بد لي ـ قبل أن اتناول بحث مشروع الموازنة المعروض على حضرتكم وبيان معالي وزير المالية بشأنه ـ من التمهيد لما سأقوله بكلمة إذا جاءت على هامش الموضوع فهي كلمة يجب أن تقال وضعاً للأمور في نصابها وقطعاً لبعض الاشاعات والتعليقات والأقاويل.

قرأت في بعض الصحف أنني ـ وبعض الزملاء ـ سنغتنم فرصة بحث الموازنة لنشن على الحكومة هجوماً يزيحها عن كراسيها ويجلسنا ـ كلنا أو البعض منا ـ على تلك الكراسي. وان مهمة الهجوم قد وضعت على عاتقي.

إلى أصحاب هذه الاشاعات أوجه كلمتي فأقول لهم. يوم حجبنا ثقتنا عن الحكومة استوحينا موقفنا من إيمان قام في نفوسنا بأنها ستعجز عن تحقيق ما جاء في برنامجها. ولو شئنا أن نراعي صداقات شخصية تربطنا برئيس الحكومة وبأكثر أعضائها أو أن نستلهم ارتباطات سياسية توثقت عراها بيننا وبين أكثرية الوزراء الذين تألفت منهم هذه الحكومة لكان يجب أن نكون في طليعة المؤيدين لا المعارضين ولكننا اتخذنا ذلك الموقف على ضوء ما جاء في البيان الوزاري واهتدينا بهدى المصلحة العليا لا أكثر ولا أقل.

أما إننا نريد زحزحة الحكومة عن كراسيها لنتبوأ نحن تلك الكراسي فنرد عليه بأن البعض منا دعي للاشتراك في الحكم فاعتذر وآثر على التربع في دست المسؤولية الحكومية النضال في صفوف النواب باسم الشعب الذي جعل النيابة مقدسة في اعناقنا.

هذه كلمة تمهيدية لا بد منها. نقولها لبعض الذين يريدون أن يروجوا بأن التجرد في القول والاخلاص في العمل هما وقف على فريق دون فريق وبأننا إذا انتقدنا أو عارضنا فإنما نفعل ذلك جراً لمغنم سياسي أو اشفاء لغلة شخصية. هذا الفريق من الناس يجب أن يعلم أننا نفهم بالمعارضة رقابة صحيحة على أعمال السلطة التنفيذية واداء لرسالتنا قائماً على مراعاة المصلحة القومية دون النظر إلى الأشخاص، ننتقد أي عمل لا يتفق معها ونحبذ

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الإحسان في الخدمة العامة والتجرد الصحيح لها وسيرى أصحاب هذه الاشاعات أن تعليقنا على بيان وزير المالية لن يكون فيه أي هجوم كما توقعوا بل ينطوي على الانصاف في قول ما نؤمن به.

أيها السادة

لعلي أعبر عن شعوركم جميعاً إذا أنا ارسلت من على هذا المنبر كلمة شكر وتقدير إلى معالي وزير المالية لما بذله من جهود في سبيل اعداد مشروع الموازنة وارساله إلى المجلس ضمن المهلة الدستورية ولما انطوى عليه بيانه من حقائق تتسم بالصراحة ودرس يقوم على تفهم صحيح لمعضلاتنا المالية والاقتصادية وصراحة في الرأي واتزان في التفكير.

كما أرى من واجبي أن انوه بتقدير هذا المجلس لنشاط اللجنة المالية وانصرافها إلى درس الموازنة درساً عميقاً مجرداً عن الغايات والأهواء. ومن حق مقرر اللجنة علينا ـ الزميل جوزف شادر ـ أن نخصه بكلمة ثناء لما جاء في تقريره الشامل من دروس وافية واحاطة بالمواضيع العديدة التي عالجها في تقريره القيم.

إن درسنا لمشروع الموازنة يتيح لنا الفرصة للتبصر بحالة البلاد في شتى نواحيها وللتداول في الطريق الذي يجب أن نسلكه لإزالة الشكوى التي تزداد يوماً عن يوم. يجب أن لا نكتفي حين ندرس الموازنة بالتوقف عند القضايا المالية والاقتصادية بل علينا أن نستعرض قضايانا فلا نقف عند واحدة منها بالذات بل نحاول أن نجد الحلول بكاملها.

وإذاً نحن ـ رغم اعجابنا ببيان معالي وزير المالية ـ انتقدنا المشروع المعروض علينا وشكونا الحالة العامة التي كان معالي الوزير كثير التفاؤل في تصويرها ـ فالانصاف يدعونا للقول أن انتقادنا لا ينحصر بالحكومة الحاضرة بل هو يتناول مجموعة من الحكومات توالت على الحكم منذ اشرقت شمس الاستقلال على هذا البلد.

لقد كان معالي وزير المالية صريحاً في بيانه فلنقابل هذه الصراحة بمثلها اننا إذا نشكو قعود المسؤولين عن معالجة اخطر معضلاتنا وادعاها للقلق والتفكير بالمستقبل فإنما تمتد شكوانا إلى المسؤولين الذين ادروا الدفة خلال سنوات ثمانية. وهذا العاجز كان في يوم من الأيام في عدادهم ـ فلم يسيروا السياسة الاقتصادية والمالية في طريق واضح جلي ولا هم وضعوا برنامجاً علمياً صحيحاً يساعد على انماء الثروة القومية ويقضي على ما نشكو منه من ظلم في توزيع الثروة وقلة انتاج هي السبب فيما نلمسه من ضيق في سبل العيش وبطالة تنذر بشر مستطير.

وإذا كنا نسجل لصالح الحكم الوطني ما حققه من مشاريع وما قام به من أعمال عمرانية فقد آن لنا أن لا نقف عند التغني بهذه الأعمال وأن لا نفتش عن عذر أو تفسير لجمود الحكومات عن وضع برامج اقتصادية واجتماعية محددة الطرق والأهداف.

وإذا كان نمو الدولة قد اكتمل فقد حان لنا أن نضع لهذه الدولة سياسة انشائية دائمة تقوم على درس صحيح لحاجات الشعب ولا تتغير بتغير الأشخاص القائمين على الحكم.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وعلينا ونحن في معرض بحث الموازنة أن ننفذ من مناقشتها إلى وصف العلاج للحالة التي نحن فيها، فإذا لم ينفع لها قيامنا بدور الطبيب المعالج ترتب علينا أن نقوم بدور الجراح الذي يلجأ إلى السكين فيقطع، فإذا هو بعث في مريضه بعض الألم فلكي يهيء له الشفاء ثم الحياة.

لقد استهل معالي الوزير بيانه بتقديمه عن الحالة الاقتصادية الراهنة وضعها في اطار مذهب من التفاؤل مرده إلى النشاط المتزايد في جميع مظاهر الحياة وجو الحرية والتسامح في التنقل والتعامل الذي يسود البلاد ونمو الثروة العامة بشكل بارز رغم الاضطراب البادي باستمرار في سائر أقطار المعمور.

ويدعونا هذا التأكيد إلى التساؤل أولاً عما إذا كان هذا النشاط الذي يشير إليه البيان دليلاً على انتعاش الحالة الاقتصادية، ثم إلى التساؤل ثانية عما إذا كان للحكومة يد في هذا النشاط وعن مبلغ مساهمتها فيه.

ومما لا ريب فيه أن النشاط الذي يشير إليه البيان لا يمكن أن ينظر إليه كدليل على ازدهار اقتصاديات البلاد لأن النشاط التجاري العابر شيء والازدهار القائم على مقومات اقتصادية دائمة وصحيحة شيء آخر.

ولعل معالي الوزير يتفق معنا على القول ان ازدهار التجارة والنشاط الذي يبدو في ميادينها حيناً بعد حين لا يصح أن يكون وحده هدفاً في سياسة اقتصادية حكيمة تضعها الدولة بل هو حجر متواضع في البناء الاقتصادي.

وهذا النشاط كثيراً ما يكون مصطنعاً بل كثيراً ما يدل على تقهقر في ميدان الاقتصاد إذ يرفقه تسرب الثورة القومية إلى الخارج وابدالها ببضاعة تتداولها الأيدي ويجني الربح من ورائها أفراد قلائل دون أن ينتفع مجموع الأمة بشيء من ورائها.

ولا يمكن القول بوجود الانتعاش الاقتصادي الصحيح إلا إذا كانت موارد الأمة الطبيعية تنشر على أحسن وجه فيتبع ذلك زيادة في الانتاج والخدمات الاقتصادية وعدل في التوزيع بين سائر طبقات الأمة.

لقد صور البيان ميزان الحسابات وقدم له بعبارة قرأناها في تقارير بعض الذين درسوا أحوالنا الاقتصادية وهي أن وضع لبنان الاقتصادي لم يزل مثاراً للدهشة والتساؤل وخلص إلى القول ان لبنان ـ رغم شحة موارده الطبيعية ـ يحيا نسبياً حياة هادئة ثم توصل إلى نتيجة تدعو إلى التفاؤل، وهذه النتيجة أن العجز الحقيقي في ميزاننا التجاري يكاد لا يتجاوز النصف مليون ليرة ـ هذا بالرغم عن أن صادراتنا لا تبلغ ربع ما نستورده من الخارج.

ولست هنا لأبحث إذا كانت أرقام التقدير التي يقوم عليها البيان من هذه الجهة صحيحة فوزير المال نفسه لا يقطع بها. ولكنني أريد أن اسلم بصحتها لأصل إلى القول أن سد العجز في ميزاننا التجاري يجب أن يستند إلى غير الموارد التي عددها البيان. فأرباح الترانزيت وموارد السياحة والاصطياف وارساليات المغتربين والمعونة الدولية للاجئين. كل هذه الموارد لا يصح أن يقوم عليها ميزان الحساب لدولة تريد أن تركز سياستها الاقتصادية على أساس علمي صحيح لأنها إيرادات قد تشح لأسباب خارجة عن ارادتنا، وقد تنضب وتختفي فيصبح العجز إذ ذاك واقعاً ينذر بسوء المصير.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لذلك كان علينا أن ننتهج سياسة اقتصادية دائمة حكيمة. وهذه السياسة لا يمكن أن يرتجلها وزير مهما بلغ من الحكمة والتبصر بالأمور، ولا أن ينصح بها نائب لا يملك عناصر التقدير لها ولكن يجب أن تضعها هيئة فنية ذات اختصاص فتهتدي بهديها أي حكومة تأتي وتكون سياسة انشائية تعمل على انماء الثروة القومية باتباع نظام اقتصادي يتفق مع أحوال البلد وحاجاته.

قد نكون نحن أيضاً ـ يا معالي الوزير ـ غير مؤمنين بالثورة في معرض الاصلاح. ولكننا بكل حال مؤمنون بأن السياسة الاقتصادية التي ننصح بها يجب أن تضعها ـ بصورة نهائية ـ هيئة من ذوي الاختصاص في الموضوع. ولكننا لم ندع إلى الثورة في الميدان الاقتصادي فعلى الحكومة ـ أي حكومة ـ أن تتحرك وتتبنى لنفسها نظاماً اقتصادياً معيناً وهذا ما لم تفعله حكومة حتى اليوم.

أي نظام اقتصادي هذا الذي نسير عليه اليوم؟.

أهو النظام الموجه ونحن لا نرى في سياسة الحكومة الاقتصادية أي توجيه إذ فتحت باب الاستيراد على مصراعيه ولم تقف يوماً في وجه تسرب الأموال إلى الخارج.

أم هو النظام الرأسمالي الحر ونحن نرى وزارة الاقتصاد تخضع استيراد بعض المواد لإجازات مسبقة أو تمنع استيراد مواد أخرى ثم لا تلبث أن تطلق الحرية في استيرادها فلا نعلم لماذا منعتها ولا لماذا أعادت فسمحت بها.

ولست أنت المسؤول عن هذه الحالة يا معالي الوزير بل يجب أن نقول انصافاً لك إنك في وزارة الاقتصاد التي توليتها أكثر من مرة فعلت ما عجز الكثيرون غيرك أن يفعلوه، إذ استوحيت في عملك خبرتك وذكاءك واخلاصك وحلت بسياستك الحكيمة دون أي هزة اقتصادية.

السبب فيما تشكو منه اننا نسير على نظام اقتصادي جائر لا هو بالحر ولا هو بالموجه، وانك في عملك يعوزك الجهاز الإداري الفني الذي يجب أن يتوفر لكل وزير يريد أن ينتهج سياسة انشائية دائمة ولا يكتفي بتصريف الأعمال في وزارته.

عندما قامت لجنة كلاب بدرس الأحوال الاقتصادية في بلدان الشرق الأدنى والأوسط نصحت بوجوب إقامة مجلس دائم تكون مهمته درس المشاريع التي تهدف إلى توجيه الاقتصاد وتنمية الثروة القومية بالاستفادة من موارد الدولة الطبيعية ويكون في عداد مهامه تنسيق الجهود في كافة ميادين الانعاش الاقتصادي.

ولقد وعدنا معالي وزير المالية بوضع برنامج اقتصادي دائم كما وعدنا حضرة رئيس الحكومة بانشاء هذه الهيئة، فنحن ننتظر تحقيق الوعدين، ونرجو أن لا يتم تعيين المجلس الذي يشير إليه بمرسوم من الحكومة، بل يجب أن ينشأ بموجب قانون يقره هذا المجلس وتحدد فيه صلاحيات الهيئة التي ندعو إليها حتى لا تكون عديمة الفائدة كغيرها مما سبقها من مجالس اقتصادية وهيئات استشارية.

حدثنا البيان عن المساعي التي تابعتها الحكومة لتنظيم علاقات لبنان الاقتصادية مع الخارج وانها عقدت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اتفاقات لتأمين أسواق جديدة ثابتة للمنتوج اللبناني. فليسمح لي أن أقول له بصراحة أن الحكومة ـ ومن سبقها من الحكومات ـ لم تخطو حتى اليوم أي خطوة مجدية في هذا السبيل.

أليس غريباً أن نستورد من الخارج أضعاف ما نصدره ثم لا نفرض على البلدان التي تغرق اسواقنا بمنتوجاتها ـ وبكمالياتها خصوصاً ـ أن تأخذ منا ما يقابل بعض ما تغرق اسواقنا به.

لقد عقدنا اتفاقيات اقتصادية لم تعد على البلد بأي نفع، ولا أفشي سراً إذا قلت إنني كنت في مجلس الوزراء من الذين عارضوا في اتفاقنا مع إيطاليا وتوقعوا له هذه النهاية المحزنة التي انتهى إليها.

إن أول عقبة تقوم في وجه منتوجاتنا عجزها مزاحمة المنتوجات الأخرى في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع كلفة الانتاج. فما الذي عملته الحكومة في هذا السبيل؟ هل عملت على تأمن الكلفة للمزارع بأسعار معقولة حتى يتمكن الانتاج اللبناني من مزاحمة غيره في أسواق العالم؟.

هل سعي ممثلونا المنتشرون تحت كل سماء إلى عقد اتفاقيات تجارية لتصريف صادراتنا؟.

وهل يجب أن نقف أمام العجز في ميزاننا التجاري مكتوفي الأيدي ونلهو بالقول أن لبنان يغطيه بوسائل أخرى منظورة وغير منظورة؟.

ثم ليسمح لي معالي الوزير أن أقول إنني أنا أيضاً اشك في صحة بعض الأرقام التي يستند إليها. من ذلك انه يقدر ارباح الشركات والأفراد المحولة إلى الخارج باثني عشر مليوناً ونصف المليون. ألا يعتقد معالي الوزير أن هذا التقدير فيه كثير من التواضع وأن ما ترسله شركة واحدة إلى الخارج يزيد على هذا الرقم أضعاف الأضعاف.

ثم إنني لا أفهم سبباً لهذا التسامح مع الشركات في تحويل أموالها إلى الخارج؟.

إن هذه الشركات تستثمر رساميلها في لبنان وتتمتع بامتيازات لا يتمتع بها أبناء البلد أنفسهم فعلينا أن نفكر بسن تشريع خاص يحتم عليها أن تبقي في البلاد جزءً من ارباحها وبعض الدم الذي تمتصه من عروقها.

ثم أننا نقرأ في عداد ما يدخل علينا من موارد ما نتقاضاه من رسوم وعائدات لشركات البترول وهو يبلغ المليون ليرة تماماً.

اسمحوا لي أن أقول لكم بصراحة أيها السادة انه من المعيب لنا أن نسكت عن هذه الشركات أكثر مما سكتنا. نعم أن هذه الشركات تستفيد من اتفاقيات عقدتها معنا. ولكن لكل دولة ذات سيادة أن تعيد النظر في مثل هذه الاتفاقيات إذا رأت فيها اجحافاً، فكيف بنا ونحن في معرض اتفاق غير متكافئ الأطراف أحد المتعاقدين فيه يربح يومياً ملايين الليرات ثم يجود على الطرف الآخر بمليون ليرة سنوياً كما يجود المحسن على السائل لا أكثر ولا أقل.

إن هذه المليون التي تقيدونها في ميزان الإيرادات كان يمكن أن تدخل أضعافاً كرسوم جمركية على ما تدخله هذه الشركات من مولد وأثاث وخلاف ذلك بدون أن تدفع أي رسم أو ضريبة. . . . .

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن الحديث عن الشركات حديث ذو شجون وسنعود إليه في الجلسة الخاصة التي سيعقدها هذا المجلس. على انه لا بد لنا ونحن في معرض درس الموازنة أن نقول اننا لا نرضى بهذا الجمود من جانب الحكومة تجاه الشركات. إن في الدولة دائرة مراقبة شركات تفعل كل شيء إلا المراقبة. وفي هذا البلد شركات تتمتع بامتيازات منحتها إياها السلطة المنتدبة، فيجب أن نعيد النظر بها وبأخرى انطوت عليها اتفاقيات عقدناها فيجب أن نعلن بطلانها وإبدالها باتفاقيات أخرى تضمن لنا مصلحتنا وتزيل هذا الافتئات على كرامتنا.

ما يمكننا أن نقوله إذن. ونحن نبحث الناحية الاقتصادية من بيان وزير المالية ـ أن لبنان لا يسير على سياسة اقتصادية محددة الطرق والأهداف.

إنني اشاطر رأي معالي الوزير فيما ذهب إليه انه لا يسع الحكومة أن تتبع قواعد الاقتصاد الموجه على اطلاقها قبل اعداد العدة الكافية لهذا العمل وقبل تحديد علاقاتنا مع سوريا.

على أنني اعتقد انه إذا لم يكن بوسع الحكومة أن تنتهج سياسة اقتصادية موجهة بالمعنى المقصود، فبإمكانها أن تقف بالاستيراد عند حد معقول فتحول دون تسرب الأموال إلى الخارج بهذا الشكل المتزايد يوماً عن يوم.

وإذا كانت علاقاتنا مع سوريا لا تزال عرضة للتعديل والتبديل فيجب أن نضع لأنفسنا سياسة اقتصادية على أساس الواقع الذي نحن فيه.

هذا الواقع هو أننا مع سوريا في قطيعة تجعلنا منعزلين عنها وعن غيرها من الأقطار العربية انعزالاً يحتم علينا أن لا نغرق أسواقنا بسيل متدفق من البضائع لن نجد سوقاً لها، وإذا أبقينا باب الاستيراد مفتوحاً على مصراعيه أصبحنا مهددين بضائقة مالية خانقة بسبب تسرب أموالنا إلى الخارج وتكدس البضائع في سوق يغص بها ولا يمكن له تصريفها.

ولعل في تحديد الاستيراد والتخفيف منه نوعاً وكمية علاجاً إن لم يكن دائماً فموقتاً لضائقة نخشى أن نكون مقبلين حتماً عليها. ويجب الحد من خطرها انتظاراً للتصميم الاقتصادي العام الذي وعد به معالي الوزير.

لقد انتهجت وزارة الاقتصاد في هذا السبيل سياسة لا نعتقد أنها تؤدي إلى الغاية المتوخاة بل نخشى أن تأتي بنتيجة معكوسة.

هذه السياسة تتلخص في زيادة التعرفة الجمركية على بعض المواد أما حماية للصناعة الوطنية أو تخفيفاً لاستيرادها، وبالتالي لتسرب الأموال إلى الخارج.

وفي رأيي ان هذه السياسة تصطدم بالحالة الاجتماعية اللبنانية.

ذلك إن اللبناني تعود أن يعيش حياة معينة من الإسراف النسبي. فزيادة الرسوم الجمركية على نوع معين من المواد، كمالية كانت أو غير كمالية، لا يصرفه عن شرائها مهما بلغ ثمنها ولا يحيد به عنها إلى منتوجات بلده. فالنتيجة المحتومة لمثل هذه السياسة هي ارتفاع مستوى المعيشة لا يقلل من أهميته ازدياد مداخيل الخزينة وبالتالي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يؤدي إلى عكس النتيجة التي يهدف إليها راسمو هذه السياسة، وفي هذا اخالف ما ذهب إليه الزميل مقرر اللجنة المالية.

أيها السادة

لا أحسبني وصلت بكم إلى نتيجة إذا اكتفيت بالتوجيه واسداء النصح، ولم أجب على سؤال ترتسم علامته أمام كل منا وهو يبحث أحوالنا الاقتصادية ومعضلاتنا الاجتماعية بصورة عامة.

هذا السؤال هو: كيف نجد المال، وهل يمكننا أن نؤمن للمجموع اللبناني السعادة والرخاء وأن نستثمر مواردنا بما يكفل رفع مستوانا الاجتماعي ويقضي على البطالة ويضمن للعامل والصانع والفلاح مستقبله ومستقبل أولاده من بعده.

كيف نضمن هذا الهدف والمال ليس متوفراً لدينا.

بوسعنا أن نصل إلى الغاية التي نبتغيها إذا نحن وضعنا برنامجاً انشائياً لعشر سنوات نخصص له كل سنة ربع ميزانيتنا. وفي هذا السبيل يجب أن نقتصد من نفقاتنا في مختلف أبواب الموازنة وأن نوقف بعض المشاريع غير المنتجة وأن نجري مع الشركات حساباً دقيقاً فنلزمها بأن تدفع لخزينة الدولة بعض ما استنزفته من مال الشعب ولا حرج علينا إذا نحن عقدنا قرضاً وطنياً يساهم فيه المغتربون والمقيمون أفراداً وشركات ويكتتبون بأسهم تطرح في السوق لتنفيذ مشاريع تهيؤها الهيئة المختصة التي ندعو إلى انشائها.

إذا شئنا أن نبني دولة أن نكمل بناء هذه الدولة التي هي في طريق النمو فعلينا أن نشعر جميعاً اننا في ظرف دقيق يجب أن نجند له كافة امكانياتنا كي نبلغ بالسفينة إلى الشاطيء الأمين.

أيها السادة:

لقد اسهبت في بحث الناحية الاقتصادية من بيان معالي وزير المالية. فإذا أنا وصلت إلى الجهة المالية منه لم ار موجباً للاسهاب. لذلك إنني اتقبل ما جاء في بحثه المالي بدون أي تحفظ، فمن الانصاف أن نقول إن اللجنة المالية عملت بما في مقدورها للتخفيف من النفقات غير المجدية وكان لتعاون وزير المالية ومديرها العام معها اثر بارز في تسهيل مهمتها.

إنني متفق مع معالي الوزير فيما أشار إليه من أن نظام الضرائب يصبح اطبق على العدالة الاجتماعية يوم يبدأ بتنفيذ القوانين الضرائبية الجديدة التي اقرها هذا المجلس. ومما لا يختلف عليه اثنان أن تصديق هذه الضرائب مأثرة لمجلسكم الكريم يسطرها له التاريخ في المع صفحاته.

وإذا كنا نأسف لشيء فهو أن لا نجد في مشروع الموازنة أثراً لمشاريع منتجة هي وحدها الكفيلة برفع مستوانا الاجتماعي وإنماء ثروتنا القومية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه حقيقة نشعر بها جميعاً ـ ووزير المال يشعر معنا بها ـ ولكن ما السبيل إلى علاجها؟.

إن السبيل الوحيد هو كما قلت أن نستعمل مبضع الجراح حيث لا ينفع علاج الطبيب المداوي.

إن سياسة الاقتصاد الجزئي التي انتهجتها اللجنة المالية واستوحاها وزير المال لوضع مشروع الميزانية المعروضة لا تفي بالغاية ولا تشفي العليل.

في هذه الموازنة ثغرات يجب أن نسدها بالتخفيف من نفقاتنا في كل النواحي ويمكننا أن نبلغ هذه الغاية إذا نحن حذفنا لا الالوف من الليرات بل بعض الملايين.

وإذا كان قد هيء لنا مشروع موازنة فيها توازن بين المدخول والانفاق، فعلينا أن نسهر على أن يكون هذا الانفاق في السبل التي تؤمن للشعب رفاهيته في حاضره وطمأنينته إلى مستقبله.

ولن تتم لنا هذه الغاية إذا لم نتعاون مجلساً وحكومة على تحقيق هذا الهدف السامي. مجلساً في تفهمنا لرسالتنا كممثلين للشعب على وجهها الصحيح، وحكومة في انصرافنا إلى العمل المنتج على أساس قويم من التجرد والاخلاص والبعد عن الهوى.

(تصفيق)

الرئيس: الكلمة للسيد غسان تويني.

غسان تويني: حضرة الرئيس أيها الزملاء.

نود قبل البدء بمناقشة مشروع الموازنة أن نسجل للحكومة ولوزير المال بنوع خاص ايجادهما تقليداً حميداً هو تقديم قانون الموازنة مشفوعاً ببيان شامل عن اقتصاديات البلاد. وليس هو بمستغرب من حكومة الأستاذ عبداللّه اليافي الذي طالما طالب وهو على مقعده النيابي بموازنات مبنية على دراسة شاملة لحالة البلاد الاقتصادية.

والذي نود التشديد عليه هو أن في تقديم وزير المال هذا البيان اعترافاً ضمنياً بحقيقة الموازنة وطبيعتها.

فالموازنة في الدولة الديمقراطية الحديثة ليست سجل حساب تدون فيه الواردات والنفقات. إنما هي الآلة الرئيسية لسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. أما الموازنة عندنا فإنها مع الأسف موازنة للآلة الحاكمة تمكنها من الاستمرار والتمتع بخيرات المكلفين. ليست هي موازنة الدولة بالمعنى الصحيح موازنة الشعب المكلف تؤمن له من الرفاهية والاستقرار الحقيقي.

الاستقرار الوهمي

وإذا كنا لا نذهب إلى مطالبة الحكومة في نطاق أوضاعنا الراهنة، بما سماه مقرر اللجنة المالية في تقريره القيم: «الموازنة الوطنية» أو «موازنة التشغيل الكامل» الشاملة لكل الإمكانيات الاقتصادية العامة والخاصة، إذا كنا لا نطالبها بموازنة كهذه، فمن حقنا أن نطالب الحكومة، هذه الحكومة بموازنة تكون اداة إنماء للاقتصاد اللبناني، وتهدف إلى غير مجرد تحجير هذا الاقتصاد في استقرار وهمي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فالاستقرار السياسي والسياسة العليا الحكيمة التي يتغنى بها الوزير في مطلع بيانه لم يكن لها شأن في تغطية العجز بميزاننا التجاري لأن هذا الميزان إنما يستقيم ـ على فرض انه استقام ـ بفعل الصادرات غير المنظورة، كالتهريب مثلاً أو الهجرة التي من طبيعتها أنها خارجة عن رقابة السلطة واشرافها، ولا سبيل إلى جعلها أساساً ثابتاً للدخل لأنها تخضع لعوامل خارجة عن ارادة الدولة.

كما اننا لا نخال الوزير يعتبر أن حرب كوريا مثلاً التي جنينا منها ـ على حد قوله تكراراً ـ ارباحاً طائلة هي ثمرة هذه السياسة العليا البعيدة النظر، فضلاً عن الوزير يعترف بأن ميزان الحسابات لا يقوم على دعائم من الاستقرار والثبات. فلا نفهم والحالة هذه كيف يوفق الوزير بين اعترافه وبين تحدثه عن تقدم لبنان في «معارج الثروة والفلاح» وعن ازدياد الثروة الوطنية راداً ذلك إلى الاستقرار والسياسة العليا.

. . . ولا بد هنا من الاشارة إلى الملاحظات الفنية العديدة التي يمكن ابدأها حول ميزان الوزير المالي ولا سيما الملاحظة التي ابداها الأستاذ سعيد حماده في مقاله الصادر اليوم في الصحف التي يقول فيها إن الوزير خلط بين «ميزان المدفوعات» و «ميزان المدفوعات على الحساب الجاري»!.

ميزانية غريبة عن الوضع

وإذا نحن استثنينا الميزانيات الملحقة التي لسنا في معرض بحثها كموازنات السياحة والاصطياف والجمارك والتلفون واليانصيب ـ نجد أن الموازنة العادية غريبة عن الأوضاع الاقتصادية التي عالجها الوزير في بيانه وليس لها أي تأثير على هذه الأوضاع. ونجد كذلك أن السياسة الضرائبية التي تقوم عليها الموازنة تعتمد مبدأ التكليف والجباية بقدر الحاجة إلى الانفاق أي النفقات المقدرة سلفاً لأعلى أساس التكليف بالنسبة للحاجات الاقتصادية كتشجيع الصناعة والتجارة والزراعة وتوزيع الثروة وزيادة الدخل، وتنسيق مستوى المعيشة أو تضخيم النقد الخ. . .

مع العلم ان بعض الظواهر التي يجب أن تكون وليدة سياسة الحكومة المالية والاقتصادية لم يكن للحكومة وسياستها المالية يد فيها، ومن هذه الظواهر تزايد النقد المتداول وهبوطه. . .

ومن المفارقات اننا سمعنا الوزير يعتذر لأنه لم يترك الدولة تنفق ما تريد، ثم يقرر جباية الضرائب التي توازن هذا الانفاق بل جعلها «تمد بساطها على قدر رجليها» فمن قال للوزير أن العمل على عصر النفقات تدبير يتطلب من صاحبه الاعتذار؟.

الخدمات الاجتماعية والتوظيف

أيها السادة،

قلنا إن الموازنة العامة أو العادية ليس فيها ما يؤثر في الأوضاع الاقتصادية ونستثني من ذلك بعض النفقات الزهيدة التي لا يبلغ مجموعها مهما ضخم ١٥ بالمئة من مجموع الموازنة، بما في ذلك مشاريع الأشغال العامة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والزراعة. أما الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول للمواطنين فلسنا نجد لها أي أثر إلا في الخدمات الجزئية التي تقوم بها وزارة الصحة والاسعاف العام. أما ما نجده في الموازنة بعنوان «منح اجتماعية» و «نفقات اجتماعية» فإنه يختلف تماماً عن الخدمات الاجتماعية بمعناها الصحيح. ولعل أعظم خدمة اجتماعية تؤديها الدولة للمواطنين هي توظيف بعض الناس دون أن يكون ثمة حاجة إلى خدماتهم.

لقد اعترف وزير المال في بيانه بأن عدد موظفي الدولة يفيض عن الحاجة، واعترف كذلك بأن ثمة موظفين غير مؤهلين للعمل. وهذه الظاهرة لا تنفع في علاجها المادة ٤٤ من قانون الموازنة التي تخول الحكومة، خلال ستة أشهر، حق صرف كل موظف يفيض عن الحاجة أو الذي يثبت عدم أهليته.

وعبثاً تحاول الحكومة التهرب من مواجهة مسؤولياتها في هذا الحقل بتحميلها المجلس مسؤولية عدم انجاز مشروع قانون ملاك الموظفين.

ولن يشكل عدم اتصاف وزير المال «بالروح الثورية» أي عذر للوزير في عدم اقدام الحكومة على ايجاد حل لقضية تضخم الموظفين.

وليس ينفي كون هذه الموازنة موازنة «دولة موظفين» بالفعل، لجوء الوزير ـ للتدليل على عدم صحة ما تتهم به الدولة ـ إلى تقسيم الموظفين لفئات ثلاث: إداريين، وفنيين، وعسكريين، وجعل فئة العمال على حدة، وإلى جعله المنح وما شابه منفصلة عن الرواتب.

فكيف لا تكون الموازنة موازنة «دولة موظفين» وهي تدفع ـ باعتراف الوزير نفسه ـ ٥٢ بالمئة من مجموع الموازنة رواتب لموظفيها، يضاف إليها ما تدفعه من قبيل المنح والاعانات والتقاعد والتعويضات ونفقات نقل وانتقال ولوازم مكتبية وبدل إيجار. . . ولن تتحدث عما يتخلل بعض هذه العمليات بل أكثرها، من تبذير وسوء استعمال.

موظفون منتجون

أيها السادة

إذا نحن شددنا على قضية الموظفين فليس قصدنا من ذلك حمل الدولة على الاستغناء عنهم، فقد يكون الأفضل عدم صرفهم من الخدمة، بل استخدامهم بصورة منتجة وهذا يكون بتحقيق المشاريع الاصلاحية المشاريع التي تؤمن نفقاتها من أموال المكلفين، فيتكون مما يجبى من هؤلاء رساميل منتجة، ويكون ما يتقاضاه الموظفون المنتجون بعض ما تدره هذه الرساميل على الدولة. اما الموظفون الذين لا تتوفر فيهم المؤهلات فلا يحتاج صرفهم إلى قانون، إنما هو واجب على الحكومة بما لديها من وسائل إدارية وعدلية.

اننا لا نشدد على قضية الموظفين إلا لأن قضيتهم هي تسرحة هذه الموازنة، ولأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضية الاقتصادية العامة، فضلاً عن أن قضية الموظفين هي، كقضية ما سماه الوزير بحق «نفقات الظهور» خير شاهد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على فساد أساس القانون المالي لهذه الدولة التي، إذا كانت «بامجادها» على حد تعبير الوزير ـ «بمقياس مساحتها ولا بعدد سكانها»، فإنها لا تقاس، على كل حال، بما تنفق على «الظهور» وحب الظهور الذي يملي هذا الانفاق.

وإذا شئنا حصر قضية هذا الفساد فإننا لا نجد له غير التعبير الذي استعمله الوزير نفسه واستعمله سواه من أعضاء هذا المجلس والمجالس السابقة: إن نفقات الموازنة تكاد تكون كلها نفقات غير منتجة، وجل ما هنالك من دخل غير دخل الضرائب نجم عن بيع بعض املاك الدولة... ولا يقلل من خطورة هذا الواقع قول الوزير إن المال ينفق هنا، أي انه يعود إلى جيوب المكلفين، فانتظام الدورة المالية وسلامتها واستقامتها لا تكون عن هذه الطريق، بلعن طريق عودة المال المجبي إلى جيوب المكلفين، خدمات تؤديها الدولة أو رفاهية تؤمنها المشاريع العمرانية الحقيقة.

ولا بد من القول إن تضخم الموازنة المستمر لا يدلا حتماً على ازدياد الثروة الوطنية، كما قال الوزير. وإذا كانت الثروة تزداد بازدياد الأموال المكلفة فإن هذا الازدياد ليس متأتياً من تضخم الموازنة، وليس لسياسة الحكومة في الانفاق أي شأن فيه.

السياسة الضرائبية

كما أن سياسة الحكومة الضرائبية التي أشار مقرر اللجنة المالية إلى أنها تتنافى تماماً مع العدالة الاجتماعية، لا تساعد، كما يجب أن تساعد، على تنمية الثروة. ولا هي تساعد كذلك على توزيعها.

وقد اعترف الوزير بأن نسبة الضرائب غير المباشرة التي تبلغ ٦٥٪ إلى الضرائب المباشرة التي لا تزيد على ١٨ بالمئة، ساعياً إلى التفكير عن هذا الوضع، بوعدنا أنه سيأتي يوم تتكافأ فيه الكفتان. غير أنه عاد وتحدث عن نظرية تفضل الضرائب غير المباشرة لأسباب إدارية وأخلاقية، ولا يسعنا أن نمر بهذه النظرية دون استغرابها. فنحن لا نعرف إلا حالة عادلة واحدة تفضل فيها الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة إلا وهي الحالة التي تتساوى فيها الثروة بين جميع طبقات المكلفين وهذه الحالة هي حالة الدولة الاشتراكية الصحيحة التي تتوزع فيها الثروة بالنسبة للإنتاج.

ولا نخال الوزير يقول إننا في طريق السير نحو هذه الحالة، لأن ازدياد الثروة في بلادنا قد ادى إلى ازدياد الشقة بين الطبقات، وبالتالي إلى فقدان التوازن الاجتماعي، مما يقود نحو الروح الثورية الوحيدة التي تشكل خطراً يستحق أن يخاف منه الوزير.

وقد كنا نود لو أن الوزير، في تحليله للدخل السنوي، قد بين لنا معدل هذا الدخل بالنسبة لكل فرد، ثم الحدين الأقصى والأدنى، لتبين لنا عندئذٍ، إلى جانب معدل تكليف كل لبناني، مقدار الظلم البالغ اللاحق بالأكثرية الساحقة من هذا الشعب. فالثروة الوطنية الحقيقية لا تقاس اليوم بالمبالغ الموجودة في حوزة طبقة ضئيلة العدد، معروفة، انها تقاس بمستوى المعيشة العام، وبالتالي بالرفاهية التي تنعم بها شتى الطبقات، لا طبقة واحدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقد كنا نأمل من الحكومة أن تقترح على هذا المجلس بمناسبة دراسة الموازنة والحالة الاقتصادية العامة قوانين أما لتخفيض الضرائب غير المباشرة بالنسبة إلى الدخل الناجم عن الضرائب المباشرة التي سنها هذا المجلس، أو بإيجاد مشاريع منتجة تؤمن انفاق المال المجبى من هذه الضرائب في أبواب تنمي النشاط الاقتصادي تتناوله هذه الضرائب.

الموازنة المنتجة

أيها السادة،

يسوقنا هذا إلى القسم الإيجابي من بحثنا، بعد أن سعينا، في القسم الأول منه، لا إلى تحليل الموازنة وبيان الوزير بالتفصيل، بل إلى نقد الأسس التي تقوم عليها والتي بينها البيان.

وهنا قد يسألوننا كيف نريد أن تكون الموازنة موازنة منتجة؟ وهل نطلب من الدولة أن تتحول إلى متجر يستثمر أموال المكلفين، أو اننا نريد منها أن تصبح بين ليلة وضحاها دولة كلية تسيطر فيها الحكومة على النشاط الاقتصادي بكامله؟.

لقد قال لنا وزير المال ماذا كان بوسع حكومته أن تفعل... قال إنه كان بوسعها أن تلجأ إلى قرض خارجي أو داخلي، أو أن تؤمم الشركات، أو أن تتبع قواعد الاقتصاد الموجه.. ونحن نسأل الوزير:

ما هي علاقة تأميم الشركات مثلاً بجعل نفقات الدولة تتوازن مع وارداتها؟ كما اننا نسأله من جهة بأخرى: لماذا هذا الخوف من تأميم الشركات، وما هي الوجهة الثورية في تدبير كهذا التدبير؟ ونسأله أيضاً عما إذا كان السبب الحقيقي الذي يحكم على كل قرض داخلي بالفشل سلفاً ليس انعدام ثقة الشعب بالحكومة ـ لا بهذه الحكومة بالذات، بل بالسلطات المتعاقبة على الحكم بوجه عام.

اننا، وقد عرفنا ماذا كان بوسع الوزير أن يفعل، ولم يفعل ـ اننا نقول للوزير وحكومته ان ما نريده منهم ليس سوى إيجاد هذه الثقة في نفوس الشعب، وذلك لا يكون إلا بجعل المواطن يطمئن إلى أن ماله ينفق عليه، ومن أجله، وإذا كان ذلك لا يتم إلا بالتدابير الثورية فلتكن.

لقد قالت لنا الحكومة في بيانها الوزاري أن شعار سياستها الاقتصادية هو التوجيه والعمل والإنتاج ونحن لا نطلب منها أكثر من ذلك. ولكنها مع الاسف جاءتنا بما يناقض ذلك كله. فأما التوجيه، فقد طرحته جانباً لتتغنى بالحرية المطلقة التي لا ترى للاقتصاد اللبناني مستقبلاً بدونها. وأما العمل والإنتاج، فدعوة إلى الصبر جاءنا بها وزير المال تبريراً لعدم لجوء الحكومة إلى ما يؤمن للدولة ازدياداً في الإنتاج وازدياداً في العمل.

وبديهي أن ما وعدتنا به الحكومة وما نطالبها به لا يتم بالصبر، بل يتطلب تنظيم سياسة اقتصادية شاملة على أساس علمي. وقد كان لي شرف تقديم مشروع قانون إلى هذا المجلس باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية يقضي بانشاء مجلس للإنماء الاقتصادي تناط به مسؤولية هذه السياسة. فوقفت الحكومة آنذاك ووقف بعض النواب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الذين جاؤوا اليوم يطالبون بهذه الهيئة، وقفت ووقفوا من المشروع موقفاً سلبياً. وقد لاحظنا بسرور أن الحكومة قد رجعت عن موقفها وأعلنت في بيان وزير المالية أنها تتعاون مع المجلس من أجل انشاء هذه الهيئة فبات من حقها علينا أن نعلن لها عن ترحيبنا بهذه البادرة واستعدادنا لهذا التعاون، غير اننا نصر على أن تكون السياسة الضرائبية التي هي أساس الموازنة خاضعة لتوجيه مجلس الإنماء وبالتالي أن تأتي من ضمن سياسته الاقتصادية المالية.

وإذا قيل لنا أن في ذلك تدبيراً ثورياً، قلنا ان هذا التدبير الثوري من شأنه وحده أن يجعل من الموازنة العامة أداة تقدم اقتصادي صحيح بها أما إذا ترددنا في التسليم بهذا التدبير واكتفينا بالصبر، فإننا نخشى ألا يؤدي موقفنا إلى غير تضخم الموازنة بالنفقات غير المنتجة غير المجدية عاماً بعد عام، وبالتالي انزلاق الدولة بما فيها الحكومة ووزير المال نحو الهاوية التي لا نظن أن وزير المال يريدها نهاية لهذه الدولة.

(تصفيق)

الرئيس: ارفع الجلسة ٥ دقائق للاستراحة على أن تستأنف بعدها.

الرئيس: استؤنفت الجلسة واعتقد أن الـ ٥ دقائق التي امتدت إلى ربع ساعة كانت كافية للاستراحة وتهيئة الزملاء للاستماع لمناقشة الموازنة العامة. الكلمة للسيد جوزف شادر بصفته نائباً وليس مقرراً للجنة المالية.

جوزف شادر: سيدي الرئيس زملائي الكرام

من درس التقريرين العامين الذين وضعا بشأن مشروع الموازنة يستخرج بضعة امثولات ونتائج.

سأترك لغيري مهمة النقد لبيان المساوئ والمحاسن ولكني سأنظر إلى حالة البلاد الحاضرة وحالة الخزينة لاتقدم من الحكومة ببعض المطالب الإصلاحية الهامة.

١ ـ من الناحية السياسية العامة

نود أن يظهر من جانب الحكومة اهتمام أكبر بالمصلحة العامة على تجرد ومكافحة للمصالح الخاصة أن يظهر من جانبها الحزم الكامل في تطبيق القانون على الجميع، فلا ضعف ولا محاباة بل مساواة أمام القانون دون تحيز ولا استثناء.

٢ ـ من الناحية الإدارية

بعد التصديق على الملاكات الجديدة وعلى نظام الموظفين الجديد، على الحكومة أن تقوم بعمل كبير ألا وهو إعادة النظر برواتب الموظفين وتعويضاتهم، واختصار جميع الأنظمة الإدارية، اسوة بما عملاً وسيعمل بشأن أصول المحاكمات المدنية، وتعزيز التفتيش في الدولة خصوصاً التفتيش المالي.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

٣ ـ من الناحية القضائية

نطلب بالحاح تأمين استقلال القضاء بوضع قانون مناسب يعطي الصلاحية الكاملة إلى مجلس القضاء الأعلى.

٤ ـ من الناحية الضرائبية

نطلب من الحكومة تخفيف العبء الضرائبي البالغ ٨٧ ليرة لبنانية لكل نسمة لا ٧٣ كما ورد في تقرير وزير المالية أي ما يعادل ٤٣٥ ليرة لكل رب عائلة، أي ليرة ونصف الليرة عن كل يوم عمل. وهذا كما ترون، حمل ثقيل على كاهل المكلف اللبناني.

أما تخفيف هذا العبء فيجب أن يتم أولاً بتخفيض الضرائب غير المباشرة، خاصة رسوم الجمرك عن السلع التي تستهلكها الطبقتان الفقيرة والمتوسطة، وثانياً بزيادة مدخول الضرائب المباشرة بحيث يضبط تحصيل هذه الضرائب فيدفع كل مكلف ما عليه.

وبهذا العمل نكون قد حاربنا غلاء المعيشة واتينا عملاً موفقاً من ناحيتين: نكون قد ساعدنا الطبقات المحرومة على أن تتحمل بأقل صعوبة الأزمة الاقتصادية التي تجتازها البلاد، ونكون قد شجعنا السياحة والاصطياف وفقاً لما ورد في تقرير معالي وزير المالية من أن «لبنان بلد سياحة واصطياف فيجب أن تخفض فيه بقدر الإمكان كلفة الانتاج وأسعار السلع».

٥ ـ وأخيراً من ناحية النفقات

علينا أن نطالب بتخفيض النفقات غير المنتجة وبمكافحة التبذير واساءة استعمال أموال الدولة خصوصاً فيما يتعلق بالتلزيمات والأشغال العامة، وفي الاستملاكات وتشييد الأبنية.

وفي هذا الصدد نسجل بسرور أن تقرير معالي وزير المالية قد تكلم عن «مراقبة شديدة على الانفاق ووضع حد للإسراف واعتبار كل موظف مسؤولاً ضمن اختصاصه عن تنفيذ بنود الموازنة» وأضاف: «وعزمنا عزماً اكيداً على مراقبة الانفاق بشكل يغنينا ويغنيكم عن الاعتمادات الإضافية التي كانت تجعل الموازنات في السابق لا تعبر إلا عن بعض الحقيقة».

ومن جهة ثانية، إننا نطالب بزيادة النفقات المنتجة قدر الإمكان من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

فمن الناحية الاجتماعية، تزداد المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى المواطنين المحتاجين.

ومن الناحية الاقتصادية، سواء فيما يتعلق بالموازنة العادية أم الصندوق المستقل الخاص بالمشاريع الانشائية، يجب أن يحصل الانفاق بصورة مدروسة علمياً ومجدية فيساعد على احياء الاقتصاد الوطني وعلى زيادة الانتاج فتخف تكاليف الحاجيات ويقضي نوعاً ما على آفتي البطالة والهجرة.

هذه هي النتائج الكبرى التي نستخلصها من درسنا الموازنة. ولا شك بأن الحكومة توافقنا عليها. فما عليها إذن إلا أن تباشر العمل والتحقيق.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

واننا لأعمالها لمرتقبون.

(تصفيق)

الرئيس: الكلمة للأمير سهيل شهاب.

سهيل شهاب:

اننا إذ نشكر معالي وزير المالية على البيان القيم الذي ألقاه أمامنا في الجلسة الماضية وإذ نهنئه على السياسة الحكيمة التي اتبعت لتغطية النقد اللبناني.

لا بد لنا من ملاحظات على بعض النقاط التي وردت في البيان المذكور.

جاء في البيان ان الاقتصاد اللبناني فريد في نوعه وميزاته ولا يجوز تغييره تغيراً تدريبياً ولا يجوز أيضاً أن نقلد الدول الأخرى في القواعد التي تبني عليها اقتصادياتها. ولا شك اننا نقر معالي الوزير في أن الاقتصاد اللبناني فريد في نوعه وميزاته ومما لا نقره عليه قوله أنه لا يجوز لنا أن نقلد الدول الأخرى في بناء اقتصاد شبيه لاقتصادها.

السبب الذي حدا بمعالي الوزير إلى قوله هذا هو أن تعادل الميزان الاقتصادي في لبنان مرجعه كما قال إلى الواردات الغير المنظورة التي تغطي العجز المتأتي من كون لبنان يصدر أقل بكثير مما يستورد من البضائع.

ولكن هذه الواردات الغير المنظورة لا تشكل أساساً ثابتاً لبناء اقتصاد سليم نظراً لكونها عرضة للتغير حسب الأحوال الدولية بل أن الاعتماد عليها وحدها لتوازن الاقتصاد اللبناني يجعل البلاد حتماً في خطر انهيار اقتصادي فيما إذا نشبت حرب عالمية جديدة.

لذلك وفي سبيل جعل الاقتصاد اللبناني اقتصاداً سليماً وجب بناء هذا الاقتصاد على قاعدة قوية ثابتة وترك الواردات الغير المنظورة تغذي مال الاحتياط. وقاعدة الاقتصاد اللبناني تقوم أولاً على التعاون الاقتصادي الشامل مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط. وإزالة القطيعة مع سوريا. وهنا لا بد لنا من ملاحظة على المعاهدات الاقتصادية التي عقدت بيننا وبين بعض الدول الأخرى ذلك أننا وحدنا نطبق نصوص تلك المعاهدات مما يفقد الفائدة المرجوة منها ونريد في هذا الصدد لفت نظر الحكومة لكي تتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية هذه القضية.

وقاعدة الاقتصاد اللبناني تقوم ثانياً على تنمية الثروة الوطنية والموارد الداخلية باحداث مشاريع الري والكهرباء وخصوصاً مشروع الليطاني الضخم الكفيلة بالحد من البطالة وموجة الغلاء والهجرة المتزايدة.

أما فيما يتعلق بالموازنة فإني أرى شخصياً وبصورة عامة أن هذه الموازنة مرتجلة ارتجالاً لأنها مبنية على الموازنات التي سبقتها فالأشياء الضروري تحقيقها لا يوجد مقابلها الاعتماد اللازم وأما الأشياء الغير الضرورية كالاعانات الاجتماعية وغير الاجتماعية والتعيينات الجديدة والنقل والانتقال وشراء السيارات والمصاريف السرية

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

والتعويضات الخاصة والبعثات للترفيه عن النفس على حساب المكلف وغيرها وغيرها. . هذه تجد ما يقابلها من الاعتمادات بصورة متوفرة.

فمن الواجب أن تكون الموازنة مبنية على دروس فنية لما يتطلبه لبنان في سبيل الرقي والسير إلى الأمام. ويجب إذن أن تكون منتجة تقدمية لا مبنية على الحالة الراهنة.

وإذن فإني اتمسك بتقدير اللجنة المالية بهذا الخصوص بصفتي أحد أعضائها واهنئ حضرة مقررها الأستاذ شادر على المجهود الخاص الذي بذله لتحضير ذلك التقرير.

(تصفيق)

الرئيس: بمناسبة الأعياد الواقعة في الأسبوع القادم اعادها اللّه عليكم وعلى لبنان بالخير. ارفع الجلسة على أن تعقد صباح السبت القادم الواقع في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٥١ الساعة التاسعة صباحاً لمتابعة بحث الموازنة بصورة عامة.

(في تمام الساعة السابعة مساءً)

نظر وصدق

رئيس مجلس النواب

أحمد الأسعد

أمين السر

قبلان عيسى الخوري

مدير مجلس النواب

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الحادية والعشرين
المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم السبت الواقع في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٥١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ درس الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية والعشرين من العقد العادي الثاني في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم السبت الواقع في التاسع والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٥١ برئاسة عطوفة السيد أحمد الأسعد وعضوية كل من السيدين: قبلان عيسى الخوري أمين السر وبيار إده أمين السر بالوكالة وتغيب السادة: بشير العثمان، البير الحاج، الدكتور إلياس الخوري، جان السكاف، جورج زوين، حبيب أبي شهلا، حبيب مطران، سليمان العلي، سليمان عرب، سليم الخوري، صلاح البزي، علي البزري، مارون كنعان، نصوح الفاضل، هنري فرعون، الدكتور يعقوب الصراف، يوسف كرم. واعتذر السادة: جورج كرم، حميد فرنجية، سليم الخازن، صبري حماده، كمال جنبلاط، كميل عقل.

وجلس في مقاعد الحكومة صاحب الدولة السيد عبداللّه اليافي رئيس الوزارة ووزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة وأصحاب المعالي السادة: فيليب بولس نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، فيليب تقلا وزير المالية والاقتصاد الوطني، رشيد كرامة وزير العدلية، إميل لحود وزير التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية، بشير الأعور وزير الصحة والاسعاف العام، محمد صفي الدين وزير البريد والبرق والأنباء، رشيد بيضون وزير الدفاع الوطني.

الرئيس: فتحت الجلسة. كان موعد انعقاد هذه الجلسة في تمام الساعة التاسعة والساعة الآن الحادية عشرة فنظراً لهذا التأخير اقترح على الزملاء الكرام إلغاء النصف الساعة الأولى من هذه الجلسة. من يوافق على ذلك فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أُلغيت النصف الساعة الأولى من هذه الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة محضر الجلسة السابقة؟.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لم يرد أوراق للمجلس. نبدأ بجدول الأعمال. الكلمة للسيد أنور الخطيب.

أنور الخطيب:

أجمل ما في بيان وزير المال تواضع سخي، وسخاء غير متواضع، أما التواضع السخي فيتجلى في نكران ذاته عندما يختم بيانه بالاعتذار «إذا كان ينقص بيانه شيء من العلم والدقة» في حين أنه والحق يقال يصح أن يسمى «بيان العلم». أو «علم البيان». (بالإذن من الدكتور علي بدر الدين).

وأما السخاء غير المتواضع فيتجلى بتصويره البلاد وكأنها في نعيم من البحبوحة والرخاء.

على أن اعترافنا بدقته وقناعتنا بشبعه من العلم والدرس لا يحولان دون نقده في عدة مواضع معتذرين بدورنا عما قد يعتور هذا النقد من «النقص في الدرس» هذا النقص الذي تشفع فيه الصراحة التي أراد الوزير أن يتخذها هو أيضاً شفيعاً في الكثير من تصريحاته.

لقد تضمن هذا البيان فيما تضمن:

١ ـ تطميناً للرأي العام.

٢ ـ وعوداً بالاصلاح.

٣ ـ نصائح.

٤ ـ تبريراً لبعض التصرفات.

٥ ـ تكذيباً لبعض الشائعات.

٦ ـ تجاهلاً لبعض الواجبات.

١ ـ تطمين الرأي العام

أ) لقد بالغ الوزير كثيراً في الأمور التي من شأنها تطمين الرأي العام فناقض بذلك مبدأ الصراحة الذي جرى عليه في بحثه العلمي الرصين.

تحدث في معرض بحث علاقاتنا مع الخارج (صفحة ٢) عن نتائج الحرب الكورية وما أفاد لبنان منها وانتهى إلى القول إن الأزمة التي هددت التجارة اللبنانية لم تدم طويلاً «وانتعشت الأسواق وسدد التجار ديونهم».

to obtain the original document, please contact M. Aoran Daher

ولو أن معالي وزير المال اطلع على جدول الإفلاسات التي أعلنتها المحاكم في بحر السنتين الأخيرتين لتبين له أن التجار لم يسددوا ديونهم وإنما أجلوها تأجيلاً وأن ظنه بانتعاش الأسواق هو في غير محله.

ب) وقال الوزير إن رصائد الحساب التجاري تثبت أن البلاد في حالة اقتصادية حسنة (صفحة ٥).

ولست ادري كيف تكون حسنة الحالة الاقتصادية في مفهوم معالي الوزير؟.

أفي الرخاء الذي تتمتع به فئة قليلة، وقليلة جداً، من الرأسماليين في البلاد بينما تموت الفئات الأخرى جوعاً؟.

أم في استيراد السيارات الفخمة لهذه الفئة القليلة حتى تمتلئ بها شوارعنا بينما سواد الشعب يمشي حافي القدمين يفتش عن العمل فلا يجده.

أم في كثرة السرقات الناجمة عن الحاجة ولا شيء إلا الحاجة. لعمري أن ميزاننا التجاري خداع ومزور ولا تساوي في كتفيه إلا على الورق وفي الدفاتر وهذه لعمري تغطية موقتة للإفلاس الذي يطل من بين دفاتها.

ج) يأتي البيان عند بحث «ازدياد نفقات الدولة» على أرقام ينطبق عليها المثل القائل «اقرأ تفرح جرب تحزن».

ذلك أنها لو قيست بما سماه الوزير «عظمة العمل العمراني» لتبين أنها كانت كافية لو انفقت في وجوهها لجعل لبنان جنة الخلد حقيقة لا مجازاً كما أراده شوقي أمير الشعراء.

د) على أن ما يدهش في بيان الوزير دهشة أشد وأدهى قوله في ختام بحث «ازدياد النفقات» «أما وقد اكتمل نمو الدولة».

اكتمل نمو الدولة. هذا كثير يا سيدي الوزير. وكثير جداً. نعم أن الدولة أصيبت بما يسميه علم الطب Acromégalie لازدياد النمو غير الطبيعي»، ولكن لا من جهة العمران والاقتصاد بل من جهة التوظيف والجهاز الكبير والثوب الفضفاض الواسع والواسع كثيراً على حجمها المتواضع.

٢ ـ الوعود بالاصلاح

في بيان الوزير وعود بالاصلاح بعضها معقوب بالتراجع كان الواعد غير واثق من تنفيذ وعده وبعضها لا يستحق الذكر والبعض الآخر نهنئه عليه الآن وعندما يباشر بتنفيذه.

أ) يقول الوزير أن الحكومة ستضع حداً لفوضى التوظيف وأنها «أوقفت التعيينات الجديدة» ولكنه يعقب هذا الوعد بالتراجع عندما يقول «إلا في حالات استثنائية».

هذه الحالات الاستثنائية هي التي كانت في مختلف الحكومات السبب الوحيد في تضخم جهاز الدولة بالموظفين.

هذه الحالات الاستثنائية هي التي تصبح القاعدة. هي التي تزعجنا يا معالي الوزير. فرفقاً بميزانية الدولة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

واشطب من بيانك هذه الحالات الاستثنائية فإن بين الموظفين الحاليين من لا يقلون «عبقرية» عمن يفكر بتعيينهم والاستفادة من علمهم.

ب) وتعد الحكومة بلسان وزيرها المصغي بأنها ستسعى لتحقيق الوفر المقدر بواحد في المئة الذي يهدر بسبب المبالغة في تشغيل العمال في الورش.

نحن نرجوك يا معالي الوزير أن تغض النظر عن هذا الواحد بالمئة للعمال فهنالك مبالغ أخرى أجدر بالتوفير وأجدى، اترك هذا الواحد بالمئة للعمال ولو على سبيل التعويض عن البطالة.

ج) وأخيراً تعد الحكومة بأن تكلف اخصائيين لوضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني تستند إليه حكومات في المستقبل ونحن نتقبل هذا الوعد بالشكر الجزيل لأنه تكريس وتبن لمشروع القانون الذي تقدمت به الجبهة الاشتراكية الوطنية باسم «مشروع قانون الإنماء الاقتصادي».

٣ ـ النصائح

في بيان الوزير نصائح كثيرة بعضها يساوي الجمل الذي كانوا يخمنون النصيحة فيه عند العرب الأقدمين ولكن في بعضها الآخر من التطرف وعدم التحفظ ما يخشى معه من التهور.

أ) «يجب على كل لبناني أن يخفض نفقاته غير المجدية والصروف عن البذخ والإسراف والتقليل من السياحات والكماليات».

ما أجمل ما تقول يا معالي الوزير وما أروعه.

وما أجداه وأنفعه لو أن الحكومة تكون فيه القدوة الصالحة لهذا الشعب المبذر.

إن هذه البلاد يا معالي الوزير حكومة وشعباً، مثلها كمثل الضفدع والثور اللذين روى قصتهما لافونتين ذلك الضفدع الذي أراد أن يكبر كالثور فأخذ ينتفخ وينتفخ حتى انفجر واندلقت امعاؤه.

ونحن، نحن الدولة الصغيرة بمساحتها وسكانها وماليتها ننفق وننفق ونظهر، ونكبر الوفود، وبكلمة أهم ننتفخ حتى انفجرنا واندلقت امعاؤنا ولا ندري أي حكومة ستكون الجراح الماهر الذي يتولى عملية الخلاص قبل فوات الأوان.

ب) «يجب أن يبقى لبنان الملجأ لرؤوس الأموال أكانت هذه الأموال هاربة من اضطهاد أم طامعة بربح».

قد تكون هذه النصيحة غالية، وفي محلها، ولكني آخذ على الوزير انه اسداها مطلقة ودون تحفظ في حين يجب أن نحتفظ في موضعين:

الأول ـ أن لا نقبل الرساميل من أي جهة أتت فقد تأتي من اسرائيل بلباس غير اسرائيلي.

الثاني ـ أن لا تكون الرساميل آتية لأخذ امتيازات فقد شبعنا من الشركات ذات الامتياز.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٤ ـ تبرير بعض التصرفات

في بيان الوزير تبرير لبعض التصرفات التي باشرتها الحكومات السابقة ولا نريد أن فهم من هذا التبرير إلا دفاعاً لطلب الأسباب المخففة، (على لغة المحاكم) لا لطلب البراءة.

ومن أمثلة هذا التبرير قول معالي الوزير إن الرأي العام:

أ ـ يظن «أن الدولة دولة موظفين بدليل أن ثلثي ميزانيتها عليهم» وإن «هذا القول لا ينطبق على الواقع كل الانطباق».

ولقد تبين من سرد الأرقام والنسبات المئوية أن ٥٢ بالمئة من الموازنة يدفع رواتب للموظفين فإذا اضفنا إليها ما أوضحه زميلي الأستاذ غسان التويني من منح ورواتب تقاعدية واكلاف الدوائر ثبت للوزير أن ظن الرأي العام ينطبق على الواقع كل الانطباق أو على الأقل بعض الانطباق ولكنه بعض يقرب من الكل.

ب ـ يقول الوزيران «المكلف اللبناني غير مرهق ابداً بالضرائب وانه يدفع ٧٣ ليرة في السنة بينما يدفع المكلف الفرنسي والانكليزي والبلجيكي أضعاف أضعاف هذا المبلغ».

ـ إن المكلف اللبناني يا سيدي الوزير لا يشكو في قرارة نفسه من الضرائب وانه ليكون سعيداً عندما يدفعها ولكن إذا تأكد أنها تنفق في وجوهها.

وحيث اردتم مقابلتنا مع (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) هناك اساطيل بحر واساطيل جو، وهناك خدمات اجتماعية تكاد في كثير منها ضماناً كاملاً.

٥ ـ تكذيب الشائعات

أ ـ يكذب الوزير الشائعات «عن العجز والإفلاس والحاجة للاستقراض ويقول إنها دعاية لغايات ظاهرة ومستترة ولكنه يستدرك بالقول إن الدعاة لها يستندون في بعض الأحيان إلى تصريحات تصدر عن المسؤولين وهم (أي الوزراء) منهم.

أي مصدر غير المسؤولين يمكن أن يستند إليه في معرفة الحقيقة؟.

ب ـ ويكذب الوزير الشائعات بكثرة النفقات السرية ويقول إنها مليون ليرة فقط.

أفلا يرى معالي الوزير أن نفقات سرية في دولة كلبنان لا يجب أن يبلغ هذا الحد بل لا يجب أن يبلغ أي حد.

٦ ـ التجاهل لواجبات الحكومة

لقد منن الوزير هذا المجلس بأمور تشكل بنظرنا تجاهلاً مقصوداً لواجبات الحكومة أي حكومة.

قال لنا: «كان بوسع الحكومة أن تطرح في الشارع ألفي موظف وعائلاتهم».

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

«وكان بوسع الحكومة أن تفرض ضرائب جديدة على الدخل ورؤوس الأموال».

«وكان بوسع الحكومة أخيراً أن تقترح تأميم الشركات ذات الامتياز غير عابئة بالتجارب، بالتجارب المؤلمة التي عانتها بعض الدول من نتائج التأميم».

اسمح لنا يا معالي الوزير أن نصارحك إن حكومة تطرح الموظفين في الشارع غير عابئة بالمشكلة الاجتماعية التي تنجم عن طرحهم، وأن حكومة تفرض الضرائب الجديدة دون أن تعين مصرفاً لها لصالح الشعب إنما هي حكومة لا تعيش ولا تصلح للحياة.

إن حكومة تخاف من تأميم الشركات ذات الامتياز وتقطع الخط علينا بشأن هذه الشركات فتعلن لنا بلباقة مرة أنها لن تؤمم الشركات ذات الامتياز إنما هي حكومة تتجاهل واجبها وتعرض شعبها للانزلاق في تيار تخافه وتخشاه وتحاربه بكل قواها.

واسمح لنا أخيراً يا معالي الوزير أن لا نشاطرك رأيك في جحودك الثورة وعدم الإيمان بها.

اسمح لنا أن نصارحك أن بلداً كلبنان عمت فيه الفوضى والفساد.

إن بلداً طغت فيه الاقطاعية العائلية والاقطاعية المالية.

إن بلداً تسوده المحسوبيات فلا تجبى فيه الضرائب إلا من الفقراء الذين لا ظهر لهم.

إن بلداً تعجز الحكومة نفسها ويعجز الخبراء الفنيون من معرفة توازن كفتي ميزانه.

إن بلداً كهذا لا يصلح ما فسد فيه إلا الثورة، ثورة على التقاليد ثورة على الأنظمة الفاسدة وثورة على المحسوبيات تقلب التفكير رأساً على عقب وتجعل من هذا الوطن الصغير إماماً للشعوب الصغيرة وقدوة للأمم الناشئة التي تحب الحياة وتسعى للحياة.

(تصفيق)

الرئيس: الكلمة الآن للسيد إلياس طرابلسي.

إلياس طرابلسي:

لا يسع أحد ممن سمعوا أو قرأوا البيان الرابع الذي تقدم به معالي وزير المالية في الجلسة الماضية إلا ويقدر المجهود الكبير الذي قام به معاليه في اعداد ميزانية ضخمة متكافئة الطرفين وفي تدبيج هذا البيان الذي احاط بالناحية المالية والاقتصادية من جميع نواحيها بتفاصيل قلما رأيناها فيما مضى. وللمرة الأولى نجد احصاءات لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي والمالي تصلح أن تكون نقطة انطلاق ومقياساً لتطور هذا النشاط في المستقبل. فله منا اخلص الثناء.

ومع تقديرنا هذا واستحساننا وموافقتنا للكثير مما جاء في بيانه من التفكير الصحيح والعمل الحسن والسياسة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المتزنة التي تمشت عليها الحكومة، كان لا بد لي من ابداء بعض ملاحظات عامة تراءت لي لأول وهلة في الناحية الاقتصادية.

سادتي:

أول تأثير انطبع في ذهني بعد استماع بيان وزير المالية كان الصورة الرائعة التي رسمها لنا بألوان زاهية عن وضع البلاد الاقتصادي وكيف أننا رغم عجز ميزاننا التجاري بنسبة واحدة إلى خمسة نتمكن من تغطية هذا العجز بموارد غير منظورة إلى أن قال. وأن ما يسترعي الانتباه هو تزايد النشاط سنة بعد سنة في جميع مظاهر الحياة العامة والخاصة ونموه الثروة العامة بشكل بارز وأن لبنان ينموا ويتقدم في معارج الثروة والفلاح.

لا شك أن أكثركم سمعتم أيها السادة عن الطبيب الأستاذ المشهور في استراسبورغ وعن طريقته الخاصة شفاء مرضاه وهي المعروفة بطريقة Autosuggestion أي أن يردد المريض لنفسه أنه ليس بمريض وأنه بأحسن حال فيشفى بعد مضي مدة من ممارسة لهذا الدواء السهل البسيط.

إن التفاؤل في الحياة شيء حسن، إذ أنه يوحي الأمل والنشاط، ولكن المغالاة بالتفاؤل مضعفة للإرادة، باعثة للخمول والاتكال.

كثيراً ما نغتر بالمظاهر وتضللنا الظواهر وقد عرف هذا البلد واشتهر بميله للإسراف وحبه للبذخ. وهذه المظاهر نفسها قد حيرتنا كما حيرت كل غريب وطئ أرضنا حتى الخبراء الذين تعمقوا بدرس وضعنا الاقتصادي الفريد في نوعه. ولم ننس ما قاله لنا فان زيلند الخبير الاقتصادي العالمي بعد أن درس أوضاعنا الاقتصادية: ان هذا البلد يعيش بأعجوبة.

ولما كان عصرنا ليس بعصر العجائب بل عصر العلم والفن والإحصاء فيترتب علينا أن ننزل من عالم الخيال إلى عالم الحقيقة وندرس وضعنا الاقتصادي درساً دقيقاً على أساس علمي واقعي.

لستة أشهر مضت قالت لنا الحكومة في بيانها أن الضائقة الاقتصادية التي تعانيها البلاد هي أول ما يشغل اهتمامها وتفكيرها أنها ستنصرف انصرافاً كلياً وقبل أي شيء آخر إلى معالجتها. هل رأى المسؤولون الآن ان هذه الأزمة قد انتهت وحل محلها الرخاء والبحبوحة؟ لا يا سادتي فالأزمة موجودة والضائقة تزداد من يوم إلى يوم والبطالة تتفاقم والهجرة ما زالت تقذف بالألوف من شبابنا إلى ما وراء البحار. والثروة الوطنية تتضاءل والاحتياطي ينخر باستيراد جنوني لكل ما هو ضروري وغير ضروري من كل حدب وصوب.

لنلقي نظرة خاطفة على واردات الجمارك كانت حصتنا من واردات الجمارك لسنة ١٩٤٩ (أي السنة الأخيرة قبل الانفصال) نحو ٣٠ مليون فزادت في سنة ١٩٥٠ (أي السنة الأولى بعد الانفصال) نحو مليون ليرة. كما أن هذه الواردات ستبلغ في السنة الحالية نحو ٣٨ مليون ليرة أي بزيادة ٧ ملايين ليرة عن التي قبلها.

فإذا كانت هذه النتيجة مرضية لبيت المال فأنا آسف أن لا أرى فيها ما يسر من الوجهة الاقتصادية إذ أن هذا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الإفراط بالاستيراد وخصوصاً إذا كان معظمه كما هي الحالة الراهنة من مواد الاستهلاك الداخلي وليس فيها إلا القليل من الأدوات والآلات المنتجة من شأنها أن تزيد الإنتاج الوطني كالآلات الصناعية والزراعية والمواد الأولية للتجارة.

فالتجارة الداخلية أي تجارة الاستهلاك المحلي لا تزيد الثروة ولا الدخل القومي ولا القوة الشرائية بل بالعكس فهي تضعها بقدر ما تستنزف من الأموال التي تنتقل من أيدي أفراد الشعب إلى الخارج وتزيد في اختلال ميزاننا التجاري.

جاء في البيان ان مستورداتنا من الخارج سنة ١٩٥٠ بلغت ٣١٦ مليون ليرة لبنانية على أساس سعر القطع الرسمي أي ما يعادل ٤٠٥ ملايين ليرة بسعر القطع الأجنبي في السوق الحرة.

وهذا الرقم الأخير مع ضخامته يقصر أيضاً عن الواقع فإذا اعتبرنا أن الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق الحرة ٧٠ بالمئة للدولار ٥٠ بالمئة للجنيه الاسترليني أو الفرنك فتبلغ قيمة ما نستورده من الخارج ما يقارب نصف مليار ليرة لبنانية. وهذا الفرق وحده كافٍ لأن يميل كفة الميزان الحسابي بنحو خمس وتسعين مليون ليرة.

وأضيف على هذا إنني أشك بصحة التقديرات المبينة لموارد الدخل الغير منظورة، إذ أن معظمها قد ساده روح المغالاة والبعض الآخر هو دخل طارئ وقتي لا يصلح الاعتماد عليه.

فلذلك فإن العجز الحقيقي يزيد كثيراً عن هذا الرقم وهو بعمري عجز كبير وكبير جداً لبلد صغير كلبنان شحيح الموارد ضعيف الإمكانيات.

ومجال التأمل والحيرة يتسع لما نقابل بين استيرادنا الخارجي وما تستورده بعض الدول العربية، أتعلمون أيها السادة أن استيرادنا الفردي الذي يعادل نحو ٤٠٠ ليرة لكل مواطن لبناني يزيد أربعة أضعاف عما هو في بعض الدول المجاورة.

خذوا مثلاً مصر أغنى الدول العربية. ففي سنة ١٩٥٠ استوردت مصر من الخارج بقيمة ٢١٢ مليون جنيه مصري أو ما يعادل مليار وتسعماية مليون ليرة لبنانية أي نحو ماية ليرة لكل مواطن مصري مقابل ٤٠٠ ليرة لكل لبناني. هذا مع العلم أن مصر صدرت إلى الخارج ما قيمته مائة وخمسون مليون جنيه من القطن وحده.

نعم لربما كان مستوى المعيشة في لبنان أعلى مما هو عليه في بعض البلاد المجاورة ولكن هذا لا يبرر اسرافاً يستنزف لا أقل من ألفي ليرة لبنانية من كل رب عائلة غنية كانت أم فقيرة ثمناً لبضائع أجنبية.

إن تقديرات منظمة الأمم المتحدة تضع الدخل الوطني في لبنان بمعدل ١٢٥ دولار وهذا يعني أن اللبناني يستنزف دخله السنوي بكامله لقاء سلع ومواد مشتراة من الخارج.

أيمكننا بعد هذا أن نعتبر وضع الاقتصاد اللبناني سليم لا خطر عليه؟ لا يا سادتي فالخطر جاثم أمامنا والحالة لا تدعو إلى الطمأنينة بل تتطلب المهاجمة بأقصى السرعة فالثروة الوطنية وما أدخره اللبنانيون بجدهم ونشاطهم في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيام الرخاء تذوب تدريجياً باستيراد جنوني لكل أنواع الكماليات وأصناف البذخ حتى لما تنتجه زراعتنا وصناعتنا فيتحتم علينا إذن أن نتبع سياسة موجهة نحو الاختصار ما أمكن من الاستيراد الخارجي وخصوصاً من الكماليات وإنماء وتشجيع انتاجنا الوطني من زراعي وصناعي بغية الوصول إلى شيء من التعادل في حساب مدفوعاتنا ولا تلقي كل اتكالنا على دخل غير منظور ونعلل أنفسنا بالآمال أن هذا الدخل كفيل بسد العجز الحاصل خوفاً من أن نستفيق يوماً من غفلتنا لنرى ثروتنا القومية قد نفدت بتمامها.

هذا ما اراه أيها السادة وما يراه معي أكثر اللبنانيون، ولا أنكر أنها صورة قاتمة تختلف تماماً عن الصورة الزاهية التي رسمها لنا معاليه.

قلت أن هناك مجالاً للشك بصحة تقديرات الموارد الغير منظورة كما جاءت في بيان معالي وزير المالية فاسمحوا لي أن أبين بعض مواطن الخطأ:

١ ـ ارباح الترانزيت والذهب. وقد قدرت بماية مليون ليرة.

لعام خلى كانت التجارة اللبنانية تجني أرباحاً طائلة من الترانزيت أو بالأحرى مما يسمونه التجارة المثلثة وذلك بفضل حرية القطع في لبنان وصراحة أنظمة القطع في أكثر البلدان الأوروبية وصعوبة الحصول على الدولار.

أما وقد تغيرت الحالة الآن وعادت أكثر البلدان وأباحت حرية التعامل بالقطع الأجنبي في السوق الحرة فنتج عن ذلك أن هذه التجارة الرابحة تضاءلت كثيراً في الأشهر الأخيرة وربما قضي على معظمها بعد أن أتت انكلترا وسمحت بالتعامل بالقطع الحر.

ولذلك يجب أن نسقط من حسابنا قسماً وافراً من الماية مليون ليرة التي قدرت كأرباح سنوية من تجارة الترانزيت والذهب.

أما فيما يتعلق في المعونة الدولية للاجئين كنت أفضل أن لا تدرج هذه النبذة في ميزاننا الحسابي لاعتبارات عدة أهمها أنها من الموارد الطارئة الموقتة التي لا يصح الاعتماد عليها عدا أن معظم المواد التي تعطى للاجئين كالقمح والدقيق والحبوب والسكر تستورد من الخارج.

وهنالك الرساميل الأجنبية في لبنان فهل يفهم منها أن هناك رؤوس أموال أجنبية بمقدار ٢٥ مليون توظف سنوياً في لبنان أو أن هذا المبلغ وظف في السنة الحالية فقط.

أما فيما يختص بالعائدات من شركات البترول وقدرت بمليون ليرة فأصر على ما قلته منذ خمسة أشهر في سؤال إلى الحكومة بهذا الشأن وقد أجابت الحكومة بوعود لم نلمس إلى الآن شيئاً منها. أليس من المخجل أن نسجل هذا الدخل السخيف من شركات تشحن من شواطئنا ما قيمته ثلاث مليارات من الليرات اللبنانية وهذه العائدات تكاد لا توازي قيمة الاعفاءات الجمركية التي تتمتع بها هذه الشركات.

وإننا نصر على معالجة هذه القضية دون ابطاء وإعادة النظر بهذه الاتفاقات للوصول إلى شيء من التكافؤ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والعدل والانصاف في الحقوق والواجبات (وقد أشار إلى هذا كله في الجلسة الماضية حضرة الزميل الأستاذ بهيج تقي الدين وطالب به عدد من الزملاء).

حركة العملات الأجنبية في السوق الحرة:

أشار البيان على أن حركة الصعود والهبوط في أسعار العملات الأجنبية انحصر في نطاق ضيق رغم ما انفق من الدولارات لمشترى حنطة ودقيق بمقدار أربعين مليون ليرة وأضاف معاليه فقال وأن دل هذا الواقع على شيء فإنما يدل على توفر العملات الأجنبية بكميات وفي كل وقت في السوق اللبنانية مما يثبت تعادل ميزاننا الحسابي رغم كل الظواهر المخالفة وبالتالي انتعاش حياتنا الاقتصادية وتمتع النقد اللبناني بالمناعة والاستقرار.

نعم يا سيدي لقد تمكنا هذه السنة من إيجاد هذه المبالغ الطائلة من القطع النادر لمشترى قمحنا وطحيننا وكل ما استوردناه من الخارج. ولكنني لا أكفل لك أننا سنتمكن من ذلك في السنة القادمة أو التي بعدها إذا بقي هذا السيل الجارف يقذف بالثروة الوطنية إلى ما وراء البحار إذ أن معظم هذه الملايين يا سيدي هي من رؤوس أموال اللبنانيين ومما ادخروه لليوم الأسود وليست من نتاج ميزاننا الحسابي.

واؤكد كذلك أيضاً أن مناعة نقدنا هي مناعة اسمية فقط وأنت أعلم الناس أنه فقد ما يقرب من نصف قيمته المحددة لدى صندوق النقد الدولي.

ونسبة التغطية الذهبية للنقد ليس هي الكل في الكل للمحافظة على قيمته وإذا لم يستند هذا النقد في الدرجة الأولى على اعتباره في التجارة الدولية المبني على الإنتاج وعلى التعادل في الميزان الحسابي تعادلاً صحيحاً.

وملاحظتي الأخيرة على ما جاء في البيان من مقارنة بين العبء الضرائبي في لبنان، وما يتحمله المكلف الأوروبي والأميركي، ولكن هذه المقابلة لوحدها لا تعطي فكرة صحيحة. بل كان من الواجب لحسن تفهم الأمور أن يقابل أيضاً بين دخل المواطن اللبناني ودخل المواطن الأوروبي والأميركي.

فبينما دخل المواطن الإفرنسي يقدر بستماية دولار والإنكليزي بثمانماية دولار والكندي بتسعماية والأميركي بـ ١٤٠٠ دولار وبالنتيجة فالعبء الضرائبي على المواطن اللبناني هو كبير جداً بالنسبة إلى دخله القليل، هذا مع قطع النظر عن توزيع هذا الدخل بين أفراد الشعب إذ هو أهم واعدل في اوروبا عما هو في لبنان.

وبالنتيجة أيها السادة لا أرى من الانصاف أن نحمل الحكومة الحاضرة وزر تقاعس وأغلاط تراكمت منذ سنين. كما أننا لا نطلب من الحكومة تدابير ثورية تقلب أمور البلاد والعباد رأساً على عقب بل إنما ما نطلبه هو سياسة وتدابير إنتاجية انشائية تجديدية جريئة توحي الثقة والطمأنينة في قلوب اللبنانيين فلا تنقصكم الكفاءة يا سادتي ولا التجرد ولا حسن النية إذا قصدتم العمل والسلام.

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد الحسيني.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أحمد الحسيني: سادتي

كانت وزارة المالية فيما مضى تضع حقلاً للملاحظات في مشروع الموازنة تذكر فيه أسباب الزيادات التي تزيد على نفقات السنة السابقة وكذلك عند احداث فصل من الفصول أو بند من البنود فإن كان الاحداث مبني على القانون فيذكر في حقل الملاحظات رقم القانون الذي اوجبه وإن كان مبنياً على مرسوم كاحداث وظيفة اقتضتها المصلحة يذكر رقم المرسوم وبذلك كان يسهل على اللجان البرلمانية وعلى النواب تفهم أرقام الموازنة وأسباب كل زيادة دون الرجوع إلى البحث عن مصدرها وعما إذا كانت مصلحة عامة ملحة أوجدتها وهل ان احداثها اقترن بعمل قانوني سابق لها أو لاحق بها فالموازنة التي نبحث في أرقامها اليوم خالية من حقل الملاحظات الضرورية وفيها زيادات فصول وبنود وموظفين ونفقات ولا يتسنى للنائب الذي يرغب التعمق في البحث بأن يحيط علماً بهذه الزيادات وأسبابها. فنرجوا من معالي وزير المالية بأن يتدارك هذا الخلل في السنة المقبلة.

سادتي:

بينما كنا ننتظر من الحكومة إلغاء الوظائف التي ثبت بأن لا حاجة لها ولا من يقوم بها وبأن تقتصد من النفقات المتصاعدة سنة فتوفر ولو قليلاً من الأموال التي تصرف على الأموال الكمالية للحصول على وفر كبير يضم إلى اعتمادات الأشغال العامة لإكمال المشاريع التي بوشر بها من سنات طويلة ولصيانة المشغول منها من الانهيار، نفاجأ بموازنة تنقص من الاعتمادات المنتجة ما يقارب نصفها وتضيف على النفقات الغير منتجة والكمالية.

فكان حفر الطرق المزفتة حديثاً وإعادة تزفيتها مجدداً أمر ضروري لراحة راكب السيارة كي لا يشعر أثناء سيرها بارتجاج ولو كان جزئياً فتتوتر أعصابه، أولى الاعتناء بالذين يكدحون ليلاً نهاراً بين الأدغال صعوداً وهبوطاً صيفاً وشتاءً قويهم وضعيفهم مشياً على الأقدام مسافات بعيدة في طرقات وعرة وكان الاعتناء بشق الطرق وتعبيدها وجرف الثلج عنها لراحة هواة الرياضة والتزحلق مدة شهرين أوجب من شقها وتعبيدها لتسهيل مواصلات أبناء القرى الذين يمدون يومياً أسواق العاصمة والمدن بمنتوجاتهم من خضار وحبوب وفاكهة بصورة دائمة.

سادتي:

كان مجموع الفصل الثاني من موازنة وزارة الأشغال العامة للعام الماضي اعتماد قدره ١٣,١٢٦,٥٠٠ فحذفت الحكومة منه هذه السنة ٥,٦٥٨,١٠٥ وبقي منه ٧,٣٧٨,٣٩٥ وكذلك حذفت من الفصل الثالث من الموازنة المذكورة مبلغ قدره ٣٠٢,٦٠٠ ليرة لبنانية فأصبح المحذوف من الفصلين المذكورين ٥,٩٦٠,٧٠٥ أي ستة ملايين من الليرات وإليكم بعض مفرداتها:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من تجهيزات صنع الايديالية	٦٤٠٠٠٠
من الطرق الدولية	٤٥٠٧٥٠
من الطرق الإقليمية والمحلية	٣١٦٣٤٢٥
مما حسم من قيمة أشغال الطرقات الدولية والرئيسية الطارئة	٣٤٣٣٢٥
من أشغال طارئة	١٢٥٠٠٠
من مشترى زفت	١٥٠٠٠٠
من أدوات ورش وصيانة جسور	١٠٠٠٠٠
من ورش الترميم ومباني الدولة	٣٤٥٠٠٠
من رفع الثلوج	١٥٠٠٠
من أشغال فنية لمرفأ صيدا	٥٠٠٠٠
من أشغال فنية لخط الناقورة	٩٠٠٠٠
من أشغال صيانة مرفأ صور	١٠٠٠٠
من أشغال متفرقة	٦٦٨٣٠٥
	٥٩٦٠٧٠٥

ستة ملايين تحذف من أشغال عامة نافعة وتسمى بعرف الحكومة أعمال غير مجدية وغير منتجة.

بلى يا سادتي:

إنها أعمال مجدية ومنتجة وضرورية لأن مبلغ الستة ملايين من الليرات يشغل نحواً من شهرين لأربعين ألف عامل عاطلون عن العمل بأجرة تتراوح بين ليرتين ونصف وثلاث ليرات يومية يحسد عليها العامل في هذه الأزمة الخانقة.

ألم تدر الحكومة أن الستة ملايين ليرة التي حذفتها إنها كانت لأعمال غير منتجة حرموها العمال العاطلون عن العمل وهي كانت تؤمن لهؤلاء العمال ولعيالهم القوت الضروري مدة نصف عام.

ألم تدري الحكومة بأن اعتمادات الأشغال هي المنتجة وما عداها اعتمادات غير منتجة. ولا أحداً يقول غير ذلك.

ألم تدري الحكومة أن ما انفق من الملايين على الطرقات والجسور والانشاءات سيذهب هدراً إن لم تكمل هذه الأشغال وأن الطريق الذي انفق عليه مئات ألوف الليرات ولم يصل بعد إلى القرية لا فائدة منه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أليس من العار بأن يبقى الشقاء والجهل مخيماً على القرى ومحرومة من كل اصلاح فينقل المريض والمجروح والملسوع على الألواح مسافة أربع خمس ساعات محمولاً على الأكتاف ممشياً به على الأقدام ليلاً كان أو نهاراً ليصل إلى مكان السيارة (هذا إن بقي حياً) لتنقله إلى المستشفى.

أليس من العار أن يبقى القتيل ثلاثة أيام بلياليها مشنوقاً بشجرة في قريته وأهله من حواليه يندبونه والدرك يمنعون عليهم دفنه ريثما يحضر الطبيب والمحقق وهذان لا يستطيعان الحضور لعدم وجود طريق للسيارات توصلهما إلى القرية.

أترضى الحكومة أن يغوص الناس ليلاً كان أو نهاراً في الأنهر الذي جسور لها يبتغون من وراء ذلك اختصار المسافة ويتحملون خطر الغرق والموت مسرعين بطلب الطبيب وجلب العلاج لمداواة فلذة أكبادهم.

أترضى الحكومة بأن يبيع الفقير أعز ما عنده بأبخس الأثمان ليدفع مئتي ليرة أجرة انتقال الطبيب إلى بيته النائي ليداوي مريضه المقيم فيه ولا يستطيع أن ينقله على الاكتاف ويوصله إلى مكان السيارات.

أترضى الحكومة بأن يدفع الفقير خمسة غروش أجرة نقليات زيادة عن ما يدفعه الغير على كل كيلو من الحنطة أو الدقيق وما السبب في ذلك إلا أن لا طريق لقريته.

أترضى الحكومة بأن يدفع هذا المنتج التاعس أجرة نقليات حاصلاته ومحتاجاته على الحيوانات لإيصالها إلى الأسواق التجارية أضعاف ما يدفعه الغير (فهذا يربح وذلك يخسر).

أترضى الحكومة أن يحمل الانسان المنكود الحظ (الذي لا طريق له) أضعاف أضعاف ما يتحمله الغير كأجرة للطبيب وللخبير وللمحامي وللقاضي ولكاتب العدل وسواهم).

ألم تدري الحكومة أن كثيراً من مدارس القرى لا تزال مقفلة فلا يصلها المفتش ولا يقيم فيها المعلم ولا عند أهاليها (حضرة دياب ولا ابجر عنترة العبسي) لينتقل المعلم عليه في كل اسبوع منها وإليها (لأنه يأبى ركوب الحمير).

سادتي:

من تصفح بيانات الحكومة يرى أن سبب حذف ما حذف من اعتمادات الأشغال العامة ليس فقط لأنها وجدت غير منتجة بل قالت الحكومة ان هناك سببين آخرين.

الأول ـ تخفيض النفقات وجعلها تتوازن مع الواردات.

والثاني ـ كي يحصل وفر يضم إلى اعتمادات المشروع الانشائي.

فجواباً على السبب الأول هو. أن لا عجز في الواردات بل أنها والحمد للّه تزيد ملايين الليرات على النفقات فيما لو ارصدت الحكومة الخمسة عشر مليون ليرة في باب واردات الجمارك التي استبقتها تحت ستار أنها ستلغى ما يماثلها عن كاهل الشعب من الرسوم الجمركية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأما ما تبتغيه الحكومة من إلغائها بعض اعتمادات الأشغال لحصولها على وفر يضم إلى اعتمادات المشروع الانشائي فتعوض على من أوقفهم عن متابعة إكمال مشاريع الضرورية (وعود ليتها تتحقق).

سادتي:

إن حالة هؤلاء التعساء المحرمون المشار إليهم حالة يأس وشك كما شك المخلوق قديماً بخالقه إذ قال:

اعطينا الروح الخفية منة وبعثت تأخذها مع الملكيني

وزعمت انك بعد هذا معيدها فما كان اغناك عن الحالين

(تصفيق)

الرئيس: الكلمة للسيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج:

لقد اجمعت الكلمة على تقدير البيان الذي أدلى به معالي وزير المالية. وصفقنا في هذا المجلس للوزير وبيانه تقديراً للجهد المبذول في تحضيره وتقديراً لاتجاه الحكومة في التفكير بوضع أسس علمية لمعالجة اقتصاديات البلاد وموازنتها.

إنما هذا لا يعني اننا نتفق والوزير في كثير من المبادئ والحلول التي اقترحها لمعالجة الوضع العام في البلاد عن طريق الموازنة. فالموازنة كما ذكر معاليه إنها مرآة لوضع البلاد ووضع الأمة.

هذا صحيح من جهة أما من جهة ثانية فالميزانية هي آلة تطورية أو ثورية إذا شئتم للحد من الفساد القائم في الدولة وللتعمير الاجتماعي فيها.

لماذا يدفع الانسان الضرائب وماذا يبرر دفع المواطن الضرائب.

إن الضرائب؛ التي لا تعود على صاحبها بالضمان والأمان والمحافظة على ماله وروحه ومساعدته على الإنتاج والنشاط بصورة أوسع وأعم مما كان عليه قبل دفعها فيزيد إنتاجه ونموه فلا مبرر لها مطلقاً. وعندما يرى دافع الضريبة أنه لا ينال من الدولة أي خدمة تعود عليه بالراحة والمساعدة والنشاط لإكمال عمله في هذه الحالة تكون الضريبة ضربة لا ضريبة.

كذلك في توزيع النفقات وتصريفها ففي حالة عدم توجيه النفقة للوجهة الانشائية تكون النفقة سرقة واختلاساً.

هذا وضع الضريبة بشكل عام فإذا نظرنا لوضعنا من حيث جباية الضرائب وصرفها، نلاحظ اننا ما زلنا نجمع الضرائب ونوزعها تحت تأثير المفهوم الرجعي للدولة. أي ان الدولة، كما كانت في مفهوم الرجعيين القدماء، هي تسخير الأكثرية من الشعب لفئة قليلة وجمع الضرائب من الأكثرية وتسخير قسم من الشعب بصفة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

موظفين كي يسلطوا على سواد الشعب لاستمرار جمع الضرائب وتسخير الشعب لخدمة هذه الفئة القليلة. هذا هو المفهوم الرجعي للدولة.

نحن الآن في عصر حقوق الانسان حيث الدولة مهمتها الخدمة والإدارة فكرتها الخير والتعمير. فإذا كانت الدول، لا تنهض بالفرد إلى مستوى يؤمن له الراحة والضمانات الكافية لتربية أولاده وتنقله بحرية والتعبير عن ضميره، فهي في الحقيقة لا تكون قائمة على الرضا الذي يعتبر الأساس المعنوي لقيام الدول.

أنا كما ترون ألقي كلمة عامة في موضوع الميزانية والضرائب ولا ابحث بحثاً مفصلاً في الميزانية نفسها.

إذا لاحظنا في بعض الدول التي تجبي الضرائب كانكلترا ترى أن المواطن الانكليزي يتمتع بتعليم مجاني عالي ومتقن كذلك نراه يتمتع بالتطبيب العام. فإذا حصل خطر على حياة أحد الفقراء بسبب المرض فهو مرتاح البال من أن المجتمع يعتني به ويشعر أنه عضو مجتمع يحس معه ويحميه من آفات المرض والآفات الأخرى.

هذا هو، أيها السادة، حس الدولة أو فكرها الحقيقي وهذا ما يبرر دفع الضرائب. كذلك نجد في تلك البلاد العدل والأمان والطمأنينة على ما يملك الانسان وعلى تنقله وحريته.

أما في لبنان فإذا أخذنا إحدى السيارات الحديثة وأردنا أن نذهب لبعض القرى النائية، فهل تستطيع السيارة الصالحة أن تصل إلى هذه القرى؟. أنتم تعلمون أنه سنوياً في فصل الصيف، يهلك الناس عطشاً في الجنوب وبعض المناطق الأخرى. فإذا كنا للآن لم نستطع كدولة أن نوفر الماء للانسان وللحيوان وللنبات فكيف نستطيع أن ندعي الاستقرار أو الازدهار واللذين أشار إليهما بيان معالي الوزير، هل يتم الاستقرار على العطش؟ هل يتم الاستقرار على المرض؟ هل يتم الاستقرار على عدم المواصلات؟ هل يتم الاستقرار على وجود أطفال الأمة واحداثها في الأزقة والشوارع معرضين لجميع آفات المرض وسوء التربية؟ كيف يكون الاستقرار كذلك؟.

إن من اسوأ الحالات التي تعانيها البلاد سيطرة السياسة على كل تصرف ان كان إدارياً أو عدلياً أو اقتصادياً أو مالياً أو تربوياً وحتى نحن في هذا المجلس لم نشذ عن ذلك ان التدخل السياسي هو الذي أدى في الماضي إلى سقوط الأمم.

إن التدخل السياسي في قضايا الدولة للمصالح الخاصة ولمصالح العائلات في تقريب بعض المصالح وإبعاد بعضها الآخر كان دائما السبب في انهيار الأمم.

إذا بقيت هذه الحالة مستمرة وإذا لم يسيطر الحساب الاقتصادي والمالي والإنتاجي وحساب الخير العام ومصلحة السواد من الشعب على خدمات الدولة وميزانيتها وعلى التفكير في عملها، فعبثاً تعالج ميزانية البلاد ولا أمل لنا في تغيير هذه الأحوال والاستقرار مفقود ونحن نختلف مع الحكومة بأن هناك استقرار.

كذلك جاء في البيان أن التوجيه السياسي العام، الذي سيقت إليه البلاد، خدمها. صرف في هذه البرهة من الزمن بين ما جمعته الميزانية وصندوق الاحتياط نحو مليار ليرة. فلو أردنا أن نحاسب المسؤولين أياً كانوا عن

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

عوائد هذا المليار ونقول لهم قبضتم كذا دفعتم كذا، سددونا شيئاً في هذا البلد يساوي هذا المبلغ.

لا أظن أننا إذا أردنا أن نعمل حساباً نزيهاً ان أكثر من خمسة وعشرين في المائة من هذا المبلغ موجود في المصالح العامة والانشاءات والخمسة والسبعون الباقية في خبر كان.

نقطة أخرى مهمة أحببت أن أعلق عليها وهي فيما يتعلق بقول الوزير أن الحرب في كوريا كان من نتائجها ارتفاع معدل العمل والإنتاج في أكثر البلاد.

هذا صحيح وحبذا لو استفدنا منه أيها السادة. قرأت منذ أيام رسالة الملك جورج بمناسبة عيد الميلاد جاء فيها أن الخلاف في الرأي لا يعني الخصومة.

فنحن المعارضين إذا كنا نختلف مع الحكوميين في بعض الآراء والاجتهادات فهذا لا يعني الخصومة بل جميعنا نسعى لإيجاد الطريقة السوي لهذا البلد. (تصفيق)

فالنشاط الذي حصل في مرفأ بيروت ناتج عن هبوط مرفأ حيفا. هذه النقطة الهامة التي أحب أن ألفت النظر إليها لما يترتب عليه من توجيه السياسة اللبنانية العامة.

نحن في هذه البلاد بيننا وبين الدول العربية جامعة هي «جامعة الدول العربية» وكان من الواجب أن يكون نشاط الجامعة في مساندة بعضنا بعضاً لمصالحنا.

إن تعاوننا كهيئة سياسية إقليمية فيه الخير وفيه المعالجة الصحيحة لكثير من قضايانا الاجتماعية والاقتصادية، فأردت أن أجيب في هذه المناسبة إلى وجوب التشديد بالتمسك بمقاطعة اسرائيل تجارياً واقتصادياً كي تستمر مرافئنا وتبقى محوراً للحركة التجارية في الشرق الأدنى، ومستودعاً ضخماً،

أرجو وزير المال أن يؤيدني في هذا الرأي ويعمل مع الحكومة على تقوية هذه الناحية من اقتصادياتنا.

كان من الواجب عندما حصلت مقاطعة الدول العربية لاسرائيل أن نقوم بما يقتضي من توسيع عنابر الخزن وتوسيع شبكة النقل وتحسين المواصلات التي تمر عليها «الترانزيت» كي نستوعب الزيادة التي حصلت وتربط المصالح التي تحولت من اسرائيل إلى هذه البلاد، لما في ذلك من فائدة.

لقد أشار الوزير إلى تحسين العنابر وتوسيع المخازن ولا أدري إذا رصد لهذه الغاية ما يكفي في الميزانية.

أحببت أن أوجه نظركم إلى هذه الكلمة ونأمل أن نوفق بما لدى الحكومة من استعداد لمعالجة الوضع الاقتصادي وتوفير الاستقرار.

(تصفيق)

الرئيس: الكلمة للدكتور هاشم الحسيني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدكتور هاشم الحسيني:

نشكر معالي وزير المالية الذي كان صريحاً في بيانه فأوضح كثيراً من الأمور كانت توضع أمامها علامة استفهام وكشف عن كثير من الحقائق كنا نجهلها أو نفهمها على غير حقيقتها ولا ننسى جهوده وسهره المتواصل لإزالة المخاوف من النفوس على مالية الدولة ووضعها الاقتصادي فهو يستحق منا كل شكر وتقدير.

لا بد لنا ونحن في معرض مناقشة بيان معالي الوزير أن نقف عند بعض أمور لفتت نظرنا واسترعت انتباهاً.

يقول معالي الوزير في بيانه أن الميزانية مرآة تنعكس عليها حالة البلاد العامة وتكشف عن حالتها الاقتصادية وأن ما يسترعي الانتباه هو تزايد النشاط سنة بعد سنة في جميع مظاهر الحياة وهي حقيقة تتجلى منذ فجر حياتنا الاستقلالية فساعدت على تقدمها الحرب الكورية الأخيرة والتوتر الدولي الذي ساد العالم بعد الحرب حتى هذا اليوم غير أن هذه الظاهرة وهذا التطور التجاري والاجتماعي السريع لم يعم لبنان بأسره بل اقتصر على بقعة معينة منه وهي مدينة بيروت وقسماً من الجبل وما عدا ذلك من المدن والبقاع اللبنانية تسير وئيداً عن التطور بل ان كثيراً من المدن التجارية التي كانت لها مركزاً مختاراً مرموقاً في عالم التجارة تأخرت بل اضمحلت وها هي مدينة طرابلس الثغر اللبناني الذي يتمتع بمركز جغرافي يحسد عليه والذي كان يعج مرفأه بالبواخر التجارية وتتكدس فوق ارصفته البضائع أصبح لا حياة فيه ولا حركة بل أصبح في حكم العدم.

ولو أن معالي الوزير قبل أن يضع بيانه زار مختلف البلاد اللبنانية واطلع على أحوالها الاقتصادية لكان أقل تفاؤلاً وتحفظ بعض التحفظ وأني لا أفهم كيف تكون حالة البلاد الاقتصادية حسنة والبطالة تعم أكثر العمال والفقر يعض بنابه على الكثيرين وسبل الهجرة يتدفق بلا انقطاع.

وهناك ظاهرة اجتماعية خطرة وهي تجمع الأموال في فئة معينة من الناس تسعى بصورة مستمرة لزيادة ثرواتها بشتى الطرق واحتكار التجارة والصناعة حتى بدأت تظهر الفروق الطبقية بين الشعب التي كانت إلى عهد قريب ضعيفة الأثر قليلة الأهمية. فبجانب الفقر المدقع والعوز الشديد نرى الغنى الفاحش والترف المتزايد وفقدان العدل الاجتماعي على هذه الصورة يقوي الثورة في النفوس ويدفع الكثيرين لاعتناق مبادئ منحرفة قد لا تكون نتائجها مرضية.

إن ما يلاحظ في بيان معالي الوزير أن السياسة الاقتصادية السابقة كانت تعتبر لبنان بلداً تجارياً ومركزاً للاصطياف فقط ركزت الحكومات جهودها في هاتين الناحيتين وأرصدت لتشجيعها مبالغ محترمة متناسية. أن لبنان أيضاً بلداً زراعياً خصه اللّه بأرض طيبة وبتربة جيدة فسهل البقاع وسهول عكار كانت تمون نصف الدنيا المعروفة أيام الرومان بالقمح والمواد الغذائية فإذا استثمرت بعناية اغتنينا عن استيراد ٧٥ بالمائة من المواد الغذائية.

فلو خصت الحكومات قسماً من الاعتمادات الضخمة التي خصصتها لبعض المصالح التي لا تعطي إيراداً ثابتاً للشؤون الزراعية والمائية لاستغنى الوزير عن التفتيش عن كثير من الواردات الغير منظورة ليسد بها العجز الاقتصادي في البلاد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن الفرق شاسع بين الصادرات والواردات يا سادة وقد رأينا معالي الوزير يبذل الجهد مفتشاً عن دخل غير منظور ليعادل بين الوارد والصادر وما اغنانا عن هذه البحوث لو أن لنا اقتصاداً موجهاً وطنياً وينهي معاليه هذه الفقرة بمناشدة المواطنين بأن يخففوا من ترفهم وتبذيرهم وينظروا إلى المصلحة الوطنية قبل النظر إلى انانيتهم وحبهم إلى ذاتهم كعلاج لهذه الحالة على أن الحد من استيراد الكماليات التي تغري الكثيرين باستعمالها اجدى وانفع من هذه النصائح.

يلاحظ أن الضرائب على بعض الشركات خفيفة جداً فإن شركات البترول لا تدفع أكثر من مليون ليرة وهو مبلغ ضئيل جداً بالنسبة لمحصولها ومرابحها وبالنسبة لما تستخدمه من مرافق البلاد وأراضيها فليس لنا من هذه الشركات وأنابيبها إلا شرف المرور وإقامتها في أراضينا وبضعة رواتب من المستخدمين من أهل البلاد.

ويمكن للبنان أن يكون صناعياً أيضاً باستثمار ثروته المائية وجعلها قدوة نستفيد منها في مشاريع خفيفة تدر على البلاد ثروة ثابتة.

(تصفيق)

الرئيس: الآن ارفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس الواقع في الثالث من كانون الثاني سنة ١٩٥٢ الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة بصورة عامة.

(في تمام الساعة السابعة مساءً)

نظر وصدق

رئيس مجلس النواب

أحمد الأسعد

أمين السر

قبلان عيسى الخوري

مدير مجلس النواب

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد اسبر

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher